جـامعة البليدة 2- لونيسي علي -

كليـة الحقوق والعلوم السياسية

قسـم الحقوق

القانون الخاص

رئيس المجلس العلمي لكلية
الحقوق و العلوم السياسية
د. ابن شويخ الرشيد

محـاضـرات في:

منهجية إعداد البحث العلمي

جامعة البليدة 2 علي لونيسي
المكتبة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر

. تخصـــــص : القـانون العـقاري.

من إعـداد الدكتـور: قاشـي عـلال

أستـاذ محـاضر قسـم . أ .

السنـة الجامعيـة: 2017/ 2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي

العفرون بتاريخ 10ماي2018
الرقم: 20 /م ع/2018

مستخرج محضر اجتماع المجلس العلمي المنعقد بتاريخ 07 ماي2018

بتاريخ 07 ماي 2018وعلى الساعة العاشرة وبمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية اجتمع المجلس العلمي للكلية في دورة طارئة، وذلك بحضور السادة أعضاء المجلس.

الأستاذ بن شويخ الرشيد.	رئيس المجلس العلمي.	رئيسا
الأستاذ عقاب عبد الصمد.	عميد الكلية	عضوا
الأستاذة بن ناصر وهيبة.	نائبة العميد المكلفة بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية	عضوا
الأستاذ عكروم عادل .	نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة	عضوا
الأستاذ كرنيش بغداد.	رئيس قسم العلوم السياسية	عضوا
الأستاذ بلقاسم محمد.	رئيس قسم القانون الخاص	عضوا
الأستاذ بومعيزة جابر.	رئيس قسم القانون العام	عضوا
الأستاذ قاسمية جمال.	رئيس اللجنة العلمية لقسم القانون العام	عضوا
الأستاذة بعوني حميدة.	رئيسة اللجنة العلمية قسم العلوم السياسية	عضوا
الأستاذ بوشمة خالد	رئيس اللجنة العلمية لقسم القانون الخاص	عضوا
الأستاذ بلقاسم أحمد.	ممثل الأساتذة قسم القانون العام	عضوا
الأستاذة مريوة صباح.	ممثل الأساتذة قسم القانون العام	عضوا
الأستاذ دريس نبيل	ممثل الأساتذة قسم العلوم السياسية	عضوا
الأستاذ بلهول نسيم	ممثل الأساتذة قسم العلوم السياسية	عضوا
الأستاذة عابر نجوى.	ممثلة الأساتذة المساعدين	عضوا
الأستاذة بودبة سعيدة.	ممثلة الأساتذة المساعدين	عضوا
السيدة عيسى أمال	مسؤولة المكتبة	عضوا

5- .متفرقات

النقطة الثانية المدرجة في جدول الأعمال المتعلقة باعتماد مطبوعات علمية بناء على تقارير الخبرة الإيجابية للأساتذة الآتية أسماؤهم:

1- الدكتور: **قاشي علال** ، بعنوان: محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون عقاري للسنة الجامعية2018/2017.

2- الدكتور: **برحماني محفوظ**، بعنوان: محاضرات في التحرير الإداري، موجهة لطلبة الماستر تخصص القانون البيئي للسنة الجامعية2018/2017.

3- الدكتور: **حزيط محمد**، بعنوان: محاضرات في طرق الإثبات والتنفيذ، موجهة للسنة الثالثة حقوق قانون خاص للسنة الجامعية 2018/2017.

4- الدكتور: **عبايسة سمير**، بعنوان: محاضرات قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قانون عام السنة الجامعية2018/2017.

5- الأستاذة: **حمديث مقبولة**، بعنوان: محاضرات في الصراع العربي الإسرائيلي، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية تخصص علاقات دولية وتعاون السنة الجامعية 2018/2017.

رفعت الجلسة في حدود الساعة الثانية زوالا.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية

ياسين شويخ الرشيد

مقـــــــدمة

مقـــــــــــدمة:

يعيش العالم وضعا متميزا لا مكان فيه للجهل والضعف، عالم يتميز فيه الذين يعملون على الذين لا يعملون، العلم فيه أضمن سلاح، والبحوث أسلم وسيلة إلى معرفة الحقائق، وتختلف طريقة إعداد البحوث في العلوم الإجتماعية والإنسانية عن غيرها من العلوم، حيث أن خطة البحث تتحقق من خلال إتباع منهجية مضبوطة، زيادة عن معرفة المناهج وأدوات البحث وتوفير المصادر والمراجع.

وإذا كان البحث العلمي هو رافد من روافد الحضارة والتقدم لأنه يعمل على التفتيش والتفتيت عن مسألة معينة من أجل الوصول إلى حقيقتها، وإذا كان البحث والتفكير هو الذي ساهم في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور وإبعادها عن شبح الخرافة التي يسيطر عليها، وكان الإنسان يقف عاجزا عن تفسير الظواهر بل يردها إلى قوى خارقة ومادام العلم لا يفكر في ذاته بل هو في حركية دائمة نحو الأمام والمستقبل فلابد من الإعتناء بالعلم مثل ما توليه الدول المتطورة لهذا العلم لأنها أدركت عظمته وتعدد مجالاته وإحتلت منهجية البحث العلمي مكانة .

وإن أغلب المنظمات التعليمية تقاس بالأبحاث العلمية التي تقوم تلك المؤسسات والمنظمات برعايتها، وكلما زادت الأبحاث العلمية بقيمة تضاف إلى العلوم المختلفة و بذلك تتحقق مصلحة الباحث والدولة والمؤسسات البحثية، فالبحث العلمي هو أسلوب منظم في كتابة البيانات والحقائق العلمية بدراسة مشكلة ما بعيدا عن ميولات الباحث ثم تقاس وتعمم ومن أجل الوصول إلى بحث علمي يجب أن يتوافر على خصائص عامة وهي التنظيم والحقيقة والموضوعية والتعميم والقياس.

وإذا كانت الحاجة إلى العلم والتعلم أضحت في وقتنا المعاصر أكبر ضرورة من أي وقت مضى، حيث أن التدافع بين العلم والعالم كبير من أجل الوصول إلى المعرفة الدقيقة التي تحقق رفاهية الإنسان، وأن عظمة الأمم تكمن في القدرات الفكرية والعلمية التي يتمتع بها أفراد أي دولة، وأن البحث العلمي هو المجال الخصب للنهوض بإقتصاد أي دولة وبه تستعيد وتضمن مكانتها بين الدول.

وعليه أصبحت منهجية إعداد البحث العلمي من الأمور المسلم بها في كل المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية، وتم إستخدام هذه المنهجية في معالجة ومواجهة المشكلات الإجتماعية، وتوسع نطاق البحث العلمي إلى مجالات العلوم القانونية حيث أن منهجية إعداد البحث العلمي تعني توظيف مـجموعة من المعلومات من خلال غربلتها وتصنيفها وترتيبها من أجل الوصول إلى

إبداع علمي وفقا للحياة المعيشية وفي خضم تطور المجتمع و محاولة معالجته.

ولكن بعض الباحثين ما يزالون يعانون من فراغ في الأصول السليمة للبحث العلمي بسبب ندرة نسبية في المادة المكتوبة حوله، وعدم شمول الفكر والممارسة والمنهجية العلمية والتي هي اليوم أهم ما يلزم للبحث العلمي.

لذا أهم ما يحتاجه الباحث وطالب العلم في المراحل الدراسية العليا الطريقة التي يستطيع من خلالها إعداد بحث علمي من خلال مرحلة إختيار هذا الموضوع وجمع مادته العلمية وتحضيرها وإعدادها بما يناسب موضوع بحثه، ثم كيفية إستخدام هذه المعلومات في البناء المعرفي الذي يسعى إليه الباحث سواء كان المشروع بحثا جامعيا أو رسالة دكتوراه، أو كتابا في أحد المجالات، أو مقالا من أجل نشره في إحدى الدوريات المتخصصة.

إن إعداد بحث علمي أكاديمي يستوجب الإستعداد الذهني الكامل ومدى تواصل الباحث مع المصادر والمراجع وتوطيد الصلة بذلك ملتزما بالأمانة العلمية والتجرد من الذاتية والإصطباغ بالموضوعية من أجل الوصول إلى دراسة تتسم بالتأصيل والعمق والدقة وتكشف هذه الدراسة عن الحلول والآليات الممكنة، أما لو تم النقل الحرفي وإختفت شخصية الباحث فإنه لا يصل إلى أي نتيجة.

لذا يجب أن نولي أهمية كبيرة لمنهجية إعداد البحث العلمي لأن ذلك هو هيكل بناء البحث، وإن هذه المادة : **منهجية إعداد البحث العلمي** المقررة في السداسي الثالث على طلبة الماستر تخصص القانون العقاري محتواها:

(منهجية البحث، إختيار موضوع البحث، خطة البحث، تركيبها، طرق البحث العلمي، التفتيش والتهميش، أجزاء البحث ودورها، إختيار المراجع، وضع الفهارس).

لذا جاءت هذه الدراسة متماشية مع إسم المادة بدقة، ومع محتواها ومضمونها بعيدا عن أمور لا تجد مكانها هنا أصلا.

وان الطلبة مقبلين على التخرج وإنجاز مذكرة ماستر تستجيب للمعايير الشكلية والموضوعية المتطلبة في ذلك.

أما عن أسباب إختيار هذا الموضوع في الحقيقة هناك أسباب ذاتية شخصية حفزتني على ذلك وهـــي الرغبة من أجل الخـوض في هذا الموضوع الذي نمارسه في حصص الأعمال الموجهة من

خلال عرض البحوث ومناقشتها من طرف الطلبة وكذا من خلال إشرافنا على طلبة الماستر ومناقشة هذه المذكرات، وما نقوم به من أبحاث علمية للنشر فأردت أن أضع هذه المعارف المكتسبة ضمن هذه الدراسة.

أما الأسباب الموضوعية العلمية وهي أنني كلفت بتدريس هذه المادة في 2008 في إحدى الجامعات وجمعت مادة علمية كثيرة عن هذه المادة وأردت إبراز مختلف المراحل التي يجب على الباحث أن يسلكها ولا يتجاوزها بأي حال من الأحوال من أجل الوصول إلى بحث علمي صالح للمناقشة.

أما الهدف من الدراسة فيتمثل في الأهمية البالغة لهذه الدراسة على المستوى النظري حيث يتوجب على الباحث أن يجسد المراحل التي يسير عليها من أجل إعداد بحث تخرجه و يتمثل الهدف هنا في بلورة أفكار إعداد البحث العلمي في دراسة متناسبة مع مضمون المادة وأنها تخدم الغير من الباحثين .

أما على المستوى العملي فتبرز أيضا العديد من الأفكار بالنسبة للباحث من خلال كيفية تصميم خطة البحث وإعداد مصادر البحث وكيفية الرجوع إلى هذه المصادر في أماكنها، وطريقة إستخدام البطاقات والملفات لأخذ معلومات عن هذه المراجع وتصفحها وقراءة هذه المراجع والأخذ منها حرفيا أو بطريق التلخيص ما يتعلق بمتن البحث ، وكيفية التوثيق لهذه المصادر والمراجع في الهوامش.

أما حدود الدراسة: فإن الإطار الزماني والمكاني هو أنها تصلح فيهما معا في ظل الدول التي تتبنى نفس المنهجية لأن منهجية الدول اللاتينية تختلف عن منهجية الدول الانجلوساكسونية وحتى في ظل الدول التي تنتمي إلى نظام واحد (لاتيني، أنجلوساكسوني) نجدها تختلف، فهي دراسة مجردة تغطي وتطبق في كل الجامعات وسواء كانت هذه البحوث صفية أو بحوث حرة معدة للنشر في الدوريات المتخصصة فيجب أن تتوافر على منهجية متطلبة لذلك.

أما الدراسات السابقة: حيث أن هناك العديد من المؤلفين الذين كتبوا في المنهجية وفي علم المناهج والفلسفة بوجه عام، وفي كيفية إعداد البحوث والرسائل الجامعية على وجه الخصوص سواء كانوا جزائريين أم أجانب.

وهناك مراجع تقليدية لهذا الموضوع ومراجع حديثة زودتنا بمعلومات في هذا الخصوص الذي هو جزء محدود ودقيق من المنهجية العلمية وهو عنوان محصور في " منهجية إعداد البحث العلمي " ومنها: عـبد الوهاب أبو سليمان ، كتابة البـحث العلمي ، والدكتور: فاضلي إدريس،

المنهجية العلمية، والدكتور: أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة ، والدكتور: رجب عبد الحميد، الأسلوب العلمي في إعداد وكتابة البحث.

أما الصعوبات التي واجهتني عند إنجاز هذه الدراسة فتتمثل في قلة المراجع المشار إليها في المكتبات الجامعية مما جعلني أقتني البعض منها، كما أن بعض المراجع تذكر مراحل البحث تعدادا على سبيل الحصر دون مراعاة للمرحلة السابقة والمرحلة التالية أي أن المحطات لذلك غير مرتبة بل هي عبارة عن مطالب أو مباحث أو فصول ثم إيراد ذلك دون إبراز لأول وآخر مرحلة.

إن هذه الدراسة تطرح إشكالية محورية تتمثل فيما يلي:

ما هي المراحل المتبعة لإعداد بحث علمي؟

وأما منهج الدراسة فيتمثل في المنهج التحليلي، وكذا المنهج المقارن في بعض الحالات.

وقد جاءت هذه الدراسة في: أربعة فصول يتمثل الفصل الأول في: مرحلة إختيار موضوع البحث العلمي وإعداد الخطة ، أما الفصل الثاني فيتضمن: مرحلة جمع المصادر والمراجع وتدوين المادة العلمية، أما الفصل الثالث فيتضمن : مرحلة صياغة البحث (كتابته)، أما الفصل الرابع فيتضمن: مرحلة تنظيم وطباعة البحث ومناقشته، حيث تتقدم هذه الفصول مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة(البحث) والإقتراحات.

وبناء على ذلك نعتقد أن مقدمة هذه الدراسة قد شملت كل عناصرها وإن كان البعض من الأساتذة لا يحبذ هذه العناصر كلها ويكتفي بخمسة أو ستة عناصر، وذكرت هذه العناصر إجمالا طالما أنا في دراسة منهجية فيجب إبراز كل ذلك خصوصا في البحوث القانونية.

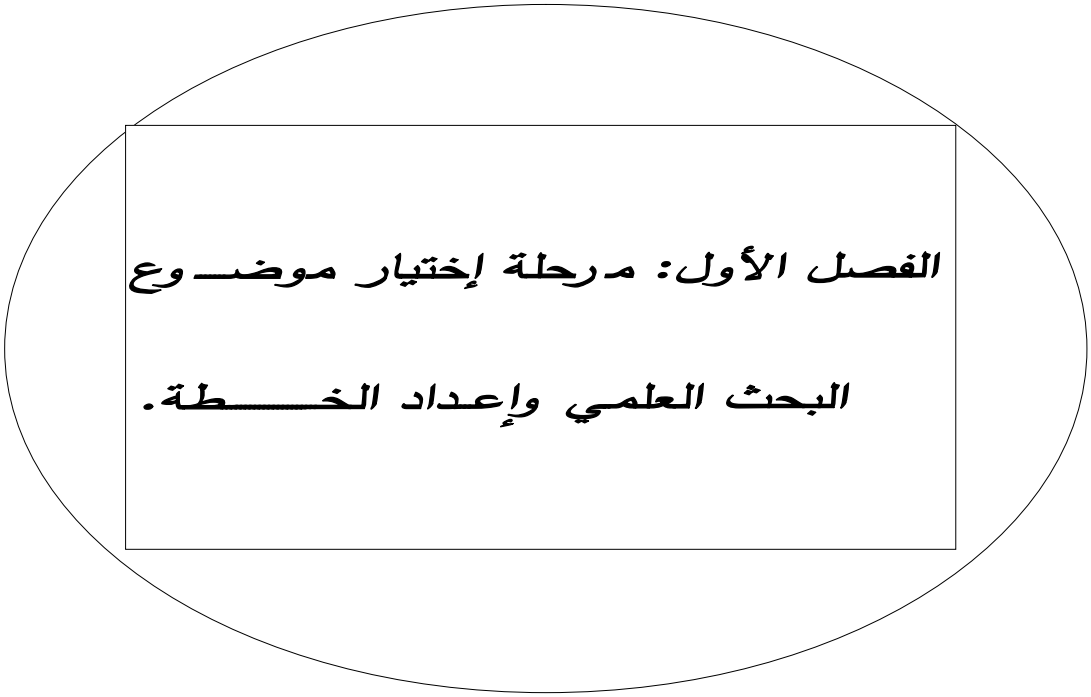
الفصل الأول: مرحلة إختيار موضوع
البحث العلمي وإعداد الخطة.

الفصل الأول:

مرحلة إختيار موضوع البحث العلمي وإعداد الخطة.

إن البحث العلمي يمر بخطوات متعددة منها: مرحلة إختيار الموضوع وإعداد خطته إذا لم يكن الموضوع معينا من طرف الجامعة (الكلية التي ينتمي إليها الباحث)، وفي مذكرات الماستر والدكتوراه نظام "ل.م.د"فإن الإختيار يكون أسهل، وطالب القانون لن يخرج عن تخصصه سواء القانون العام، القانون الخاص أو الدراسات المقارنة بين الأنظمة الوضعية،أو مع الشريعة الإسلامية.

ونعتقد أن إختيار موضوع البحث وضبطه قد يكون أصعب من إيجاد الحلول له، لأن حسن الإختيار يكون عاملا في تحديد نوعية الدراسة وطبيعة المنهج وأدوات البحث العلمي.

ومن خطوات البحث العلمي إختيار هذا الموضوع، وإعداد خطته، وأن المتفوق هو من يختار موضوعه بنفسه، لأنه عند إختيار الموضوع يظن الباحث أن كل المواضيع قد أستهلكت علميا والحقيقة عكس ذلك، حيث توجد العديد من المواضيع التي تحتاج إلى بحث و تمحيص من أجل الوصول إلى نتائج.

المبحث الأول:

إختيار موضوع البحث وشروط ذلك.

يتوجب على الباحث أن يغطي الموضوع الذي إختاره و يبرز كل مهاراته من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وأن يكون إختياره حكيما حتى لا يضيع جهده ووقته دون تغطية للغايات المنشودة، ولذا يتوجب على الباحث أن يسأل نفسه عدة أسئلة تتعلق بالبحث المراد إنجازه، وعندما تتأكد له كل الأدلة والبراهين على سلامة موضوعه وإختياره وإستعداده للخوض فيه يقدم على ذلك دون هوادة.

المطلب الأول:

طرق إختيار موضوع البحث

إن إختيار موضوع البحث العلمي تتجاذبه عدة جهات، فقد يكون من طرف الباحث ذاته

خصوصا إذا كان رسالة التخرج، أو أطروحة الدكتوراه، وقد يكون إختيار موضوع البحث من طرف الأستاذ المشرف، وقد تفرض الإدارة بحوثا على الطلبة المتخرجين تراها جديرة بالبحث ولتفادي المواضيع المستهلكة .

الفرع الأول: الاختيار من قبل الباحث.

الأصل أن يكون إختيار موضوع البحث العلمي من طرف الباحث وتحت إشراف وتوجيه الأستاذ المشرف إعتمادا على أن هذا الموضوع يشكل إحدى إهتمامات الباحث وأنه يتماشى مع مختلف قدراته المختلفة.

إن إختيار الموضوع يتوجب أن يكون الباحث مستعدا لهذا الإختيار على أساس أنه يعتبر كل المواضيع قتلت بحثا ولكن هذا تخيل وظن لأنه كلما توسع في البحث والاستكشاف والقراءة تبين له أن العديد من موضوعات تخصصه لم تنال حظها من البحث.

وهنا نشير إلى نقطة هامة وهي أن الباحث في بعض الأحيان يختار موضوعا معينا وعندما يبحث في المصادر والمراجع يتخلى عن موضوعه الأول ويتحول إلى موضوع جديد نتيجة البحث المعمق وهذا الموضوع لا يتعدى قدراته.

إن إختيار موضوع البحث هذا يجب أن يحترم فيه التخصص العلمي للباحث، وأن تراعى فيه المدة الزمنية لإنجازه فيجب ألا يكون واسعا فضفاضا ولا ضيقا تندر فيه الكتابات، وأن يكون الباحث مجدا مدركا وعالما بالبحوث والدراسات التي تمت مناقشتها من قبل تجنبا للتكرار وعدم إعتماد الموضوع من الهيئة العلمية التي يتبعها وتفوته فرصة التسجيل وضياع مدة زمنية خصوصا وأن الرسائل الجامعية والمذكرات يحدد لها القانون آجال لإعدادها ومناقشتها خلال هذا الأجل وإلا ألغي الموضوع ويحرم الباحث من المناقشة والتتويج بالدرجة العلمية التي هو بصدد التحضير لها.

إن الموضوع المختار يتضمن عنوانا وهو أبرز وأظهر ما في البحث[1] ويراد به الألفاظ التي توجد على واجهة البحث فينبغي أن يكون هذا العنوان محددا دقيقا واضحا، لا طويلا مملا، ولا قصيرا مخلا، لا تكلف فيه بأسلوب السجع تراكيبه اللفظية صحيحة من حيث المعنى والمبنى.

إن نطاق البحـث العلمي الذي يختاره الباحث خصوصا بحـــث التخرج يحصل بـــه على رتبة

---

1)- الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980، ص 32.

علمية (الماجستير، الدكتوراه) تجده يضيق كلما كان الهدف منه الحصول على درجة علمية أعلى فموضوع الليسانس أوسع نطاق من موضوع الماجستير وهكذا.

وإختيار البحث من الباحث يقتضي إختيار المشرف على ذلك، ويفضل أن يكون من أصحاب الإختصاص في مجال البحث العلمي الذي يتولاه الباحث، على إعتبار أن المشرف هو الذي يقدر عمل الباحث و يقدر نسبة تقدمه في البحث العلمي وهو الذي يمنح الباحث إذنا بالطبع وهو الذي يقدم إليه البحث كاملا ليعد بشأنه تقريرا يفيد عن صلاحية مناقشة هذا البحث علنيا.

ولكن الشيء غير المحبذ أن الكثير من الباحثين يلجؤون إلى العديد من الأساتذة ويفاتحونهم بشأن الإشراف على البحث ولكن في النهاية وفي مرحلة الحسم يسجل الباحث مع مشرف لم يستشره أصلا وهذا فيه نوع من التلاعب والتقليل من شأن الأساتذة خاصة إذا كان الأستاذ لم يرتق غلى مصاف الأستاذية وهو بحاجة ماسة إلى الإشراف على طلبة الدكتوراه، كما لاحظنا أيضا ظاهرة الإستحواذ على عمليات الإشراف عن طريق أدوات ووسائل غير محمودة كأن يكون الأستاذ هو رئيس التخصص بالنسبة لطلبة الدكتوراه فيمارس عليهم نوعا من النفوذ المعنوي للتسجيل معه وفقط وفي النهاية لا يشرف على أي أحد ولا يخصص وقته لأي أحد نتيجة الأعداد الكثيرة والأعباء المتراكمة .

أما بالنسبة للمشرف فيجب أن يكون ذو علم ويظهر هذا من خلال العطاء والنصح الذي يسديه للباحث الذي يشرف عليه، وأن يكون ذو أخلاق راقية ومتواضعا ومتساهلا مع الباحث وغيره.

أما المشرف الذي تعينه الإدارة ويفرض فرضا على إرادة الباحث فقد لا يحصل بينه وبين الباحث إنسجام وهذا يؤدي إلى التأخر في إنجاز البحث، وقد يتخلى هذا المشرف عن الباحث بحجج وأسباب واهية، المهم أن يكون الباحث والمشرف على درجة عالية من الأخلاق ثم بعدها يأتي العلم.

الفرع الثاني : الإختيار من قبل المشرف.

يكون إختيار موضوع البحث من طرف الأستاذ المشرف بالنسبة للباحثين الذين لم يتمكنوا من الإختيار نتيجة إنتهاء المدة الزمنية المحددة لتقديم المواضيع للإدارة[1]، أو نتيجة عدم إختيار المواضيع أثناء الدراسة، وفي هذه الحالة يعرض الأستاذ المشرف على الباحث موضوعا يراه جديرا بالبحث.

---

1)- الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، المرجع السابق، ص40.

وهذه الطريقة تسمح للباحث بأن يناقش الأستاذ الذي إختار البحث ويحصل بينهما نوع من التوافق نتيجة الأسئلة التي يطرحها الباحث والإجابات المقدمة من هذا الأستاذ.

ولكن هذه الطريقة فيها نوع من المساس بحرية إختيار الموضوع من صاحبه وقد لا يوفق الباحث في الموضوع الذي أختير له، فقد يصطدم أثناء بحثه بأنه موضوع معقد يفوق قدراته العلمية، ولا يتماشى مع إستعداداته ورغباته.

وهناك من يهون من هذه الطريقة في إختيار الموضوع ويعتبرها طريقة عادية خاصة إذا تحمل الأستاذ جزء من المسؤولية وقام بمتابعة وتوجيه الباحث أحسن توجيه ولم يتركه لوحده خلال مراحل إعداد هذا البحث.

وأن تحصل بينهما لقاءات متكررة تسمح للأستاذ بمعرفة قدرة هذا الباحث وأن يسجل الأستاذ إنطباعه الأولي حول الباحث وأن تكون هناك علاقة إحترام ووقار بين الطرفين لأن الحرص الشديد من الأستاذ بالباحث و توجيهه و نصحه يؤتي نتائجه.

الفرع الثالث: تسجيل البحث (الموافقة على موضوع البحث من طرف الإدارة).

إن عملية تسجيل البحث هي خطوة شكلية إجرائية ضرورية[1]، وهي عملية تهدف إلى تسجيل خطة البحث بكل تقسيماته وأجزائه من أجل الحصول على موافقة اللجان العلمية للكلية ثم المصادقة على ذلك من طرف المجلس العلمي للكلية ثم ترسل المحاضر المعتمدة لهذه المواضيع إلى نيابة رئاسة الجامعة المكلفة بما بعد التدرج والبحث العلمي، حيث يتم تسليم الشهادة المدرسية وبطاقة الطالب المسجل في الدراسات من نيابة رئاسة الجامعة.

إن هذه العملية إدارية تمكن من ضبط عدد المسجلين وعدد المناقشين وهنا نشير إلى مسألة هامة لها علاقة بإختيار الموضوع وهي الحصول من مركز البحث العلمي للتوثيق بأن البحث المختار غير مسجل أصلا وللمجالس العلمية الحرية الكاملة في إعتماد أو عدم إعتماد موضوع مختار يتشابه جزئيا مع موضوع مسجل على مستوى (CRST).

إن تسجيل المواضيع يكون بالنسبة لرسائل أو مذكرات الماجستير التي خضعت لعدة نصوص قانـــونية تنظمها وتحكمـها حيث أن الباحث الذي يناقش مذكرة ماجستير ولا يتحصل على علامة

---

1)- الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، المرجع السابق، ص 51.

تساوي أو تفوق إثنى عشر لا يستطيع التسجيل في الدكتوراه حيث أن هذه الأخيرة قبل 1998 كانت تسمى دكتوراه دولة وبعد هذا التاريخ أصبحت تسمى دكتوراه علوم، وتغيرت الماجستير من رسالة إلى مذكرة وتغيرت التقديرات كذلك.

أما بخصوص دكتوراه علوم تستوجب إجراء التأهيل ليصبح أستاذ محاضر " أ" وهذا ما يميزها عن دكتوراه دولة.

وفي ظل الإصلاحات على مستوى التعليم العالي بدء من 2008 وظهور نظام "ل م د" والذي يعني ليسانس، ماستر، دكتوراه وتكلل كل مرحلة بمذكرة خاصة الماستر والدكتوراه وتناقش أمام لجنة مكونة قانونا.

المطلب الثاني:

شروط إختيار البحث العلمي.

إن إختيار موضوع البحث تتحكم فيه جملة من الشروط[1]، بعضها يتعلق بالبحث في حد ذاته، والبعض الآخر يتعلق بالباحث.

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالبحث ذاته.

ويقصد بها الشروط الواجب توافرها في كل بحث علمي يهدف إلى معالجة مسألة معينة وإيجاد الحلول لها من أجل تقديم خدمة للمجتمع ككل، أو الوصول إلى أفكار من شأنها أن تنمي وترقي أفراد المجتمع والوطن ككل.

على أساس أن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى نتائج علمية ومعرفية صحيحة، وفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها وتقديم الحلول، وهذا ما تحرص عليه الدول المتقدمة في المختبرات عن طريق رجال العلم والباحثين والأكاديميين الذين يصلون إلى نظريات وأفكار قابلة للتطبيق وترفع من إقتصاد وتكنولوجيا هذه الدول.

فإذا كان موضوع البحث يقدم خدمة للمجتمع ويأتي بجديد و أنه واقعي فحتما يقبل إختيار هذا البحث (الموضوع).

أولا: الإبتكار والجدة.

---

1)- الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، المرجع السابق، ص56.

ويقصد بذلك أن يكون موضوع البحث جديدا، يتناول فكرة معينة وحلولها بغض النظر إن كان هذا الموضوع تم تناوله والتطرق إليه من زاوية أخرى.

وهذا الشرط تشترطه كل الجامعات والمعاهد لقبول تسجيل الموضوع، ولتفادي السرقة العلمية والأدبية التي نص عليها القرار الصادر في 2016 حيث أن هناك نموذج للتصريح الشرفي الخاص بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث علمي سواء كان مذكرة تخرج ، أو مذكرة ماستر ، أو مذكرة ماجستير، أو أطروحة دكتوراه، فالباحث يجب عليه أن يبدأ من حيث إنتهى من سبقوه ليكرس الجدة والإبتكار، وأن تكون المعلومات التي يوردها موثقة من مصادرها يمكن الرجوع إليها، والتأكد من سلامتها كلها أمور تزيد من قيمة البحث.

ثانيا: الدقة والتحديد.

إن موضوع البحث يعبر عنه عنوان هذا الموضوع، ولذلك يجب على الباحث أن يحدد موضوعه تحديدا دقيقا، ولا يخرج عنه في المعالجة متجنبا للمقدمات الطويلة والأمور الجانبية المتصلة بموضوعه فيوردها باستفاضة ويخرج بذلك عن موضوعه، فلا يأخذ إلا ما له صلة وطيدة بموضوعه حتى لا يقع في الحشو.

إن موضوع البحث يجب أن تظهر فيه بصمات الباحث من بدايته حتى النهاية وأن يكون هناك إعتراف صريح من الباحث بأن هذا البحث تم فيه الإعتماد على مصادر ومراجع تدون في نهاية البحث تتضمن أسماء المؤلفين ومؤلفاتهم، ويؤكد ذلك من خلال عملية التهميش عندما يتم الاقتباس، وهنا لابد من نسبة الفكرة المأخوذة إلى مصدرها بشكل مباشر.

وفي هذه الحالة يكون الموضوع المختار دقيقا في طرح أفكاره محددا زمانيا ومكانيا من خلال العنوان الدقيق والذي لا يدع مجالا للشك أو التأويل، ومن جهة أخرى يجب ألا يكون موضوع البحث مختصرا وموجزا لدرجة أن يؤدي إلى الإخلال بالمعنى المراد به[1].

ثالثا: القيمة العلمية.

ونعني بذلك الأهداف التي يحققها موضوع البحث المختار، وكذا العلاقة التي تربطه بالسياسة الوطنية للبحث العلمي ومختلف التحديات التي يواجهها المجتمع والرهانات، ويجب أن يقدم الباحث قيمة إضافية لمجتمعه ودولته من خلال دراسته والحلول والمقتـرحات التي توصل إليها وتحتاج إلى

---

1)- الدكتور: غازي عناية، منهجية إعداد البحث العلمي(بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008، ص175.

الأخذ بها وضرورة تفعيلها، ولأن نجاح الموضوع ينبثق من واقعيته وكلما أسهم البحث في حل المشكلات وكانت حاجة المجتمع إليه ضرورية وانتفعت به أكبر فئة كلما إزدادت أهميته وقيمته العلمية لأنه يهدف إلى تحقيق راحة ورفاهية الأفراد ولذلك تتعاظم الكتابة في هذا الموضوع.

الفرع الثاني:الشروط المتعلقة بالباحث.

ويقصد بها الشروط الواجب توافرها في الباحث (العنصر البشري) وهو بصدد إختيار موضوع بحثه حيث أن هذه الشروط المرتبطة بالباحث غير متفق عليها حصريا ولكن يمكن إجمالها في الشروط العامة والخاصة، وكذا الصفات الخلقية التي يجب على الباحث أن يتحلى بها.

أولا: الشروط العلمية:

وهي شروط تتعلق بالباحث بوصفه عالما ومن ثمة يتوجب توافر هذه الشروط التي تساهم في إختيار موضوع البحث نذكر منها ما يلي:

ـ القدرة على البحث: أي أن الباحث بمقدوره أن يتولى جمع البيانات ويرتبها ثم يقوم بتحليلها وتفسيرها.

ـ الموضوعية التامة والتجرد العلمي: يجب على الباحث أن يتحلى بالموضوعية و يبتعد عن التحيز والذاتية والمبالغة والعاطفة والعادات والمصالح والأهواء الشخصية خلال فترة بحثه لأنه يقصد الوصول إلى الحقيقة[1] سواء إتفقت مع معتقداته أو لا، وما على الباحث الحيادي إلا وليس أن يقدم دليلا على ما يقوله سواء من مصدر تشريعي، أو مصدر قضائي ، وألا يصدر أحكاما قيمية على غيره من الباحثين الذين يختلف معهم فكريا، أوعقائديا، أو سياسيا.

ـ الأمانة العلمية: من أهم الشروط الواجب توافرها في الباحث ضرورة أن يكون متصفا بالأمانة العلمية التي تعني إسناد ونسبة الفكرة المقتبسة والمأخوذة إلى أصحابها وذلك من خلال توثيق مصدر ومرجع هذه الفكرة في الهامش من خلال ذكر إسم ولقب المؤلف، المؤلف، الجزء، الطبعة، دار النشر، السنة، الصفحة.

إن نجاح البحث العلمي يتوقف على درجة الأمانة العلمية ومدى إحترامها مما يولد إحترام الغير لهذا الباحث الذي جاءت أفكار بحثـه دقيقة واضحة، ومـن جهة ثانية أرشد غيره إلى مصدر أفكاره

---

1)- الدكتور: غازي عناية، المرجع السابق، ص194.

التي استقاها من غيره وكان صادقا وأمينا في مختلف الإحالات فيعود هذا الغير إلى هذه المصادر.

ـ الإحاطة بموضوع البحث: وهو أمر يتطلب قراءة واسعة والدخول في معرفة الخلفية النظرية للموضوع وهذا أمر لا يحصل إلا إذا كان الباحث ملما بكل أساليب البحث العلمي .

وأن يكون الباحث تواقا للإطلاع على كل ما هو جديد ومتصل ببحثه وهذا من خلال القراءة التي تكسبه تجارب الآخرين وخبراتهم، وعليه أن يتقن أكثر من لغته حتى يستطيع معرفة المستجدات التي كتبت بلغة أجنبية.

ـ ضرورة توافر المادة العلمية الخام للبحث: تؤثر المادة العلمية للبحث إيجابيا أو سلبا في البحث إذ أن وفرتها تؤدي إلى تغطية البحث دراسة و تغري الباحث[1] و يجعله يختار موضوعا و يعده من خلال الإستغلال الأمثل لهذه المصادر والمراجع.

كما أن قلة المادة العلمية أو إنعدامها يؤثر بالسلب على عملية إختيار البحث، لذا يستحسن الكتابة في المواضيع التي تتوفر فيها المادة العلمية، ولكن لا يمكن التعرف على وفرة المراجع أو إنعدامها إلا عن طريق الإطلاع على أكبر عدد منها من خلال المكتبات، ومن خلال إستشارة الأساتذة الباحثين في نطاق الموضوع المختار.

حيث يعد الأستاذ الباحث المتخصص مؤشرا يستعين به الباحث في مدى معرفة وجود أو ندرة المادة العلمية وهذا أمر يدعوه لإختيار الموضوع أو إجتنابه و إختيار موضوع آخر.

ـ التخصص: يتحكم التخصص في إختيار موضوع البحث[2] فمثلا لا يمكن للباحث إختيار بحث يعالج "إلتزامات الجوار" وهو يدرس تخصص "الملكية الفكرية"، إذ أن نوعية التخصص تتحكم في عملية إختيار نوعية وطبيعة البحث العلمي.

إن الباحث في أي علم من العلوم (الطبيعية، الرياضية، الإجتماعية، السياسية والعلاقات الدولية، الطبية، القانونية والإدارية...) يختار موضوعه في إطار التخصص العام، وتبدأ دائرة التخصص والإختيار تضيق داخل التخصص.

---

1)– الدكتور : عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص52.

2)– الدكتور: الهاشمي بن واضح، مطبوعة بعنوان منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا(ماستر، ماجستير، دكتوراه)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، 2016، ص41.

ـ الرغبة الذاتية: إن هذه الرغبة تعد بمثابة القوى المحركة التي تدفع الباحث للبحث عندما يواجه بعض الصعوبات، وهي عامل أساسي يتحكم في إختيار الموضوع ويؤدي إلى إنشاء علاقة بين الباحث وبحثه، ولأن الباحث إختار طواعية وعن قناعة الموضوع الذي رآه مناسبا لرغبته، ومن ثمة يبدع فيه ويصقل كل مواهبه لتظهر في هذا البحث.

ثانيا: الشروط (الصفات) الخلقية:

وهي مجموعة من الشروط أو الصفات التي تتعلق بالباحث بوصفه إنسانا وبذلك يجب أن تتوافر فيه حتى يكون إختياره لموضوع البحث سليما ويستطيع إنجازه خلال أجله مراعيا جميع قدراته الذاتية سواء قدرات عقلية، أو مالية، أو لغوية أو علمية أو مدة إنجاز البحث، لأن البحث عملية شاقة تقتضي أن يكون الباحث ذا قدرة عالية من التفكير والتمحيص وهذا يكون قد اكتسبه من خلال مساره الدراسي وإحتكاكه المباشر بالأساتذة، وأن يعلم بأن البحث فيه تضحيات بالوقت والمال وبالجهد وبمختلف ملذات الحياة من راحة وإستجمام وسياحة و تنزه...

ومن بين هذه الشروط الخلقية نذكر على سبيل المثال ما يلي:

ـ الصبر على العمل المتواصل: في الحقيقة أن من يقدم على إختيار موضوع البحث يدرك بأنه عمل يدوم لمدة معينة ولا ينجزه في لحظة واحدة لأنه يخوض في كل تفصيلات موضوعه في مصادره المتنوعة، ولا يكون هم الباحث الوحيد هو الحصول على الدرجة العلمية بأية طريقة وإلا كان فاشلا.

على الرغم من أن الصبر متطلب في كل الأمور (الشدائد، والمحن..) و في العبادات من صوم، و في المعاملات و في الأخلاق، لذا يجب أن يكون الباحث صبورا[1] .

ـ التواضع وعدم التهجم على الآخرين:إن الباحث الذي يختار موضوع بحث ويشرع في إعداده يمكنه ذلك مع معرفة حقائق وأسرار تبين له ضعفه كمخلوق وعظمة الخالق وهذا يجعله يتواضع، ويشعر دائما بأنه مقصر في تحصيل العلم وأنه بإمكانه أن يقدم جديدا لأمته ووطنه.

ومن جهة أخرى يجب على الباحث ألا يتهجم على الباحثين الآخرين ويصدر أحكاما قيمية على أبحاثهم إلا إذا أثبت ذلك بالدليل القاطع من خلال البحث والتحري[2].

---

1)– **الدكتور: عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقاتها على البحث القانوني** ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006، ص47.

2)– **الدكتور: أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، الطبعة الأولى، دون دار النشر، 1997، ص56.

ـ وضوح التفكير لدى الباحث وصفاء ذهنه: أي أن يكون الباحث فكره واضحا نقيا من كل الشوائب والرواسب العلمية الهدامة، و أن يكون له بعد نظر في البحث المراد دراسته وألا ينطلق في بحثه من خلفيات محددة مسبقا، بل البحث والتقصي هو الذي يقوده إلى النتائج والتحليل والتفسير.

وأن يهتم الباحث بكيفية عرض ونقد البحوث والدراسات السابقة وأن يكون واسع الإطلاع في العلوم المتعلقة بتخصصه العلمي وأن يتمكن من بعض اللغات الأجنبية[1] بإعتبارها أداة للبحث العلمي.

ـ القدرة العلمية للباحث: إن هذا الشرط يظهر من خلال علامات الباحث في المواد الأساسية ومعدله في الليسانس حيث يتبين مدى تفوق الباحث من عدمه، ولكن علامات الباحث لا تعد معيارا مطلقا بأنه باحث بارع بل هي معيار متعارف عليه.

إن القدرة العلمية للباحث تعني إدراك الأسباب واستنباط النتائج دون الرجوع إلى ما تتضمنه المراجع الفقهية و بلورة رأي فقهي يتسع نطاقه من خلال القراءة المركزة والتفكير العلمي المنهجي في القضايا القانونية المتعلقة بإختصاص هذا الباحث، وألا يخرج الباحث عن خطوات البحث العلمي المعروفة منهجيا وهي خطوات إجرائية وموضوعية واجبة الإتباع من طرف كل باحث عن الحقيقة العلمية.

المبحث الثاني:

إعداد خطة البحث العلمي.

إن خطة البحث تنبثق عن إشكالية موضوع البحث، وهي صورة صغيرة لمحتويات موضوع البحث، تظل متداخلة ومرتبطة بكل عناصر المنهجية، وباعتبار أن كل موضوع بحث يثير إشكالية يتوجب الإجابة عليها وفق خطة محكمة متناسقة ومرتبة تشمل مختلف عناصر الإشكالية.

إن خطة البحث هي عبارة عن خطوط عريضة يسترشد بها الباحث خلال مرحلة معالجة موضوعه، وهي من إقتراح الباحث نفسه قابلة للتعديل والتغيير كلما تم التقدم في البحث من خلال جمع الوثائق العلمية و تحليلها.

إن خطة البحث يجب أن تكون ضمن قوالب منهجية تشكل أطرا شكلية وموضوعية تفرغ فيها كل

---

1)– الدكتور: عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية)، الطبعة الأولى، الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص38.

عناصر البحث مرتبة ترتيبا تنازليا كالتالي: الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا،1، 2، أ، ب، وأن تكون هناك مقدمة وخاتمة للبحث[1] ولكن هذه العناصر لا تسع كل البحوث، فهناك البحوث القصيرة، والمقالات التي تنشر في المجلات المحكمة لا تستوجب أن تكون ضمن أبواب، أو أجزاء، أو أقسام، فالباحث هو الذي يعرف حجم بحثه والخطة اللازمة لمعالجته.

المطلب الأول:

المقصود بالخطة وأهميتها.

تعتبر الخطة مرآة عاكسة لمضمون موضوع البحث، ويتم تجسيدها فكريا من خلال الإطلاع على خطط البحوث والمراجع التي تم الإطلاع عليها للإستفادة منها،وهي الهيكلة للموضوع و تحديد كل الأفكار الرئيسية التي يتضمنها.

إن وضع الخطة عملية تقنية تجسد إبداعات الباحث، وتتعدد الخطط تبعا لتنوع مواضيع البحث ذاتها، وهي هامة وضرورية حتى في الإجابة على مواضيع الإمتحانات وتشكل مفتاح الإجابة.

الفرع الأول: تعريف الخطة وشروط وضعها.

إن الخطة عبارة عن تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، وهي التي تظهر صورة ذلك العمل من خلال تأليف فهرسا للأفكار والعناصر التي يتم بحثها، وهي واجهة البناء الفكري للبحث حيث تبرز أهمية هذا البحث، لذا يجب أن تحظى خطة البحث بالإهتمام لأنها مشروع هندسي ومخطط عمل[2].

إذا كانت الخطة بهذا الوصف وعلى هذا القدر من الأهمية فحتما هناك شروط تحكم وضع الخطة يمكن لنا إجمالها كما يلي:

- تقسيم الموضوع إنطلاقا من الإشكالية المحورية: وتندرج تحتها الإشكاليات الفرعية وإذا إلتزم الباحث بهذا يكون قد حافظ على موضوع بحثه و لم يخرج عنه.
- توحيد عملية تقسيم البحث وبشكل ثنائي: وهنا يجب أن تكون كل التقسيمات الرئيسية موحدة (أقسام، أبواب، فصول)، وكذا التقسيمات الفرعية بشكل ثنائي، إذ من غير المعقول أن نجد أن البحث يتكون من قسم واحد، أو باب واحد، أو فصل واحد.

بل قد يتكون من قسمين أو أكثر وكل قسم يتضمن بابين، وكل باب يتضمن فصلين أو أكثر،

---

1)- **رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص93.

2)- **الأستاذ: علي مراح، دروس في المنهجية مع أسئلة نموذجية مع إجابتها**، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2005/ 2006، ص34.

وكل فصل يتضمن مبحثين أو أكثر وهكذا، كما أن عملية الإنتقال من قسم إلى ما دونه يجب أن يتضمن تمهيدا، والإنتقال من الباب إلى الفصل يتضمن تمهيد، وهذه مسألة يغفل عنها كثير من الباحثين ونجد في الخطة القسم وما يتضمنه من عنوان وتحته الباب وما يتضمنه من عنوان وتحته الفصل و ما يتضمنه من عنوان و هو الذي يعالجه الباحث دون أن يمهد للعناصر التي تسبق هذا الفصل الذي يتناوله الباحث، حيث أن التمهيد (التقديم) لكل عنصر يضمن الربط والإنتقال من نقطة إلى نقطة بطريقة متسلسلة.

كما أن العنوان الذي يظهر مثلا في الفصل يجب أن يتضمن العناوين الجزئية التي ترد في المباحث التي يغطيها هذا الفصل، ولابد من تجنب العناوين السابحة والتي لا تدخل تحت أي عنوان سواء الأصلي أو الفرعي.

ـ إحترام التسلسل التنازلي في التقسيم: وفي هذه الحالة يجب أن تكون كل عناصر الخطة متسلسلة[1] فمثلا تحت الفرع نجد:أولا، ثانيا، ويدرج تحت أولا:1، 2 و يدرج تحت 1، أ، ب، ولابد من المحافظة على هذا التقسيم طوال مراحل البحث فمثلا إذا ظهرت عناوين في القالب (1) لا يجوز أن نرمز لها بنفس الرمز مثلا: (1، 2، 3) ، ولا تدرج تحت أ، ب، ج لكن أن أ، ب، ج هي قوالب لتقسيم الموضوع، وأن هذه الحروف تعبر عن التقسيم التنازلي للقالب (1).

وفي هذه الحالة لا يجوز إعطاء الملاحظات والنتائج للقالب المعتمد في البحث بل يرمز لهذه الملاحظات والنتائج بمطة (ـ) و في هذه الحالة يكون الترتيب التنازلي لعناصر البحث واضح وأي عنوان زائد يكون سابح يحذف إذا كان لا يخل بأجزاء البحث.

ـ مراعاة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا وعموديا: كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام، وعدد فصول الأبواب، وعدد فروع المطالب[2]، ولكن ليس بالضرورة أن يكون هناك تماثل بين عدد التفريعات الخاصة بالأبواب، والفصول، والمباحث فقد لا يتم تفريع باب بنفس عدد تفريعا باب آخر فقد يتفرع الأول إلى ثلاثة فصول، ويتفرع الثاني إلى خمسة فصول.

الفرع الثاني: أهمية الخطة.

أما أهمية الخطة فتبرز في ترتيب أفكار البحث، وإثبات ما يراد إثباته من نتائج مختلفة فقد تكون نظرية أو ميدانية خلال فترات التربص كما هو الحال بالنسبة للطلبة القضاة، وهي عبارة عن

---

1)– الدكتور: سليمان ولد خسال، منهجية البحث في العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام مالك، باب الواد، الجزائر، 2015، ص37.

2)– الدكتور: فيلالي حمزة، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2016/2015، ص 70.

بناء تنظيمي هيكلي لمختلف أجزاء البحث.

وهي الإطار الذي يجب أن يسير فيه الباحث وتتسع لتشمل عدة عناصر وعمليات فكرية وفنية وتقنية.

إن الخطة الأولية تحدد الإطار العام للموضوع، وتحدد أهم أهداف البحث وتتضمن هذه الخطة المؤقتة على أجزاء وعناصر البحث.

فالخطة طريق عام يرسمه الباحث وفق ما يدور في فكره حول موضوع البحث ويحاول تغطية هذا البحث وفقا لهذا الطريق المرسوم، وسواء كانت الخطة أولية أو نهائية فإن أول ما يتفحصه من يطلع على أي بحث خطة هذا الموضوع بكل مشتملاتها و بنظرة سريعة يكتشف مدى درجة النضج العلمي والفكري لصاحب البحث.

المطلب الثاني:

مشتملات خطة البحث العلمي.

إن الخطة المبدئية (الأولية) التي يعدها الباحث وفقا لشروطها تشمل في العادة عناصر محددة يجب أن تتوافر في كل البحوث العلمية وسواء كانت بحوث قصيرة أو بحوث طويلة (كالماجستير، والدكتوراه)، أو بحوث حرة متخصصة تعالج موضوعا عميقا يكلل بفكرة جديدة ومبتكرة لحل إشكاليته يتولى إعداده باحث مختص بمحض إرادته و يتولى إنجازه وصولا إلى نتيجة معينة.

المهم أن كل البحوث يجب أن تتوافر على عناصر مهمة والتي لا يمكن قبول بحث وإجازته بدونها.

الفرع الأول: عنوان موضوع البحث.

البحوث بمختلف أنواعها (بحوث التخرج، بحوث الندوات والمؤتمرات، البحوث المعدة لغرض النشر...) وطبيعتها يجب أن يكون لها عنوان يحدد الإطار العام للموضوع ويجسد الفكرة العامة له[1].

إن العنوان المختار للموضوع يجب أن يكون مرتبطا به إرتباطا وثيقا من حيث الصياغة اللفظية فيشمل كل عناصره المحددة والواجبة البحث، وكلما تم إختيار عنوان للبحث متطابق مع محتوى الرسالة أو المذكرة فإن ذلك يترجم كل عناصر البحث، وأن أي إختلاف أو تباين بين الموضوع والعنوان يستوجب تغيير أحدهما، ودائما يكون موضوع البحث مختزلا في عنوانه .

ولذا يجب أن يكون عنوان البحث هو نفسه المقترح في مخطط البحث عند الإنتهاء من إجراءات

---

1)- الأستاذ : علي مراح ، المرجع السابق، ص 35.

البحث وإعداده ولذا يرى بعض الفقه[1] بأن عنوان البحث يجب أن تراعى فيه ما يلي:

- أن يكون عنوان البحث محددا ومتضمنا لأهم عناصر البحث.
- أن يكتب عنوان البحث بعبارة مختصرة ولغة سهلة.
- أن يبدأ بالكلمات المحورية مثل: مشكلة البناء بدون رخصة، إذ نجد بأن محور العنوان يدور حول: المشاكل (المنازعات) التي تثور في هذا الشأن وكيفية تسويتها.
- يفضل ألا يزيد عنوان البحث عن خمسة عشرة كلمة.

كما أن صياغة عنوان البحث تحكمها عدة إعتبارات منها ما يتعلق بالقسم الشكلي، ومنها ما يتعلق بالقسم الموضوعي.

أما بالنسبة للقسم الأول فيقصد به التركيب اللغوي للعنوان ويشترط أن يكون محددا لغرض الموضوع، مركزا بدون تطويل ممل، أو إيجاز مخل، ويشترط أن يكون واضحا لا يشوبه الغموض، مباشرا يسهل فهمه إلا إذا كان عنوانا مبتكرا يصعب التعبير عنه بدقة إلا بوضع تركيب لغوي يتضمنه العنوان وهنا لابد من إضافة عنوان فرعي تحت العنوان الرئيسي لتوضيح ما أراده الباحث من بحثه مع ضرورة توافر الشروط في هذا العنوان الفرعي وهي نفسها المتطلبة في العنوان الرئيسي[1] .

أما بالنسبة للقسم الثاني فيتمثل في جوانب موضوعية هامة تتمثل فيما يلي:

- يجب أن يكون عنوان البحث يعبر بوجه كامل عن مضمون الموضوع ومحتواه.
- يجب أن يكون عنوان البحث مبرزا لأهمية الموضوع، ويعكس إشكالية البحث.
- من الأحسن أن يكون عنوان البحث كاشفا عن المنهج المتبع في الدراسة فمثلا لو كان عنوان البحث كما يلي: " الوقف بين القانون والشريعة الإسلامية" ففي هذه الحالة المنهج المتبع ظاهر وهو المنهج المقارن.

الفرع الثاني: مقدمة موضوع البحث وعناصرها.

تشكل مقدمة البحث الأداة التي تعرف بموضوع البحث، و تكشف عن الخلفية الحقيقية لمعالجة هذا الموضوع، ونشير هنا إلى أنه كلما كانت مقدمة البحث (البوابة الرئيسية للموضوع) مستوفية لعناصرها الضـــرورية تكون دافعة للإطلاع على البحث من الغير والعكس صـــحيح، ولذا نجد من

---

1)- **جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي،** دار الثقافة النشر والتوزيع، والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 66.

2)- **الدكتور : الخشت محمد عثمان، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية،** دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص36.

الباحثين من يعتبر بأن المقدمة هي الفصل الأول في كتبهم التي تتضمن عدة فصول[1].

ونظرا لمكانة مقدمة البحث فيجب أن تشمل على كل عناصرها، لأن لكل عنصر فيها وظيفة يؤديها ولا يمكن الإستغناء عن أي عنصر بل إنه في بعض الحالات يرفض الموضوع كلية لغياب عنصر من المقدمة مثلا غياب طرح الإشكالية يوحي بأن الموضوع ليس جدير بالبحث والمعالجة.

ولذا نورد عناصر هذه المقدمة بالترتيب الذي يتفق عليه أغلب فقهاء مادة المنهجية المعتمدة لإعداد البحوث والرسائل الجامعية تاركين الأمور المختلف فيها.

ـ التعريف بموضوع البحث يجب على الباحث أن يقوم بتعريف موضوع بحثه بذكر أفكاره وعناصره بشكل موجز، وإذا كان موضوعه يتشابه مع غيره من المواضيع السابقة فيعمد الباحث إلى تحديد الإطار العام لموضوعه من أجل وضع حدود لدراسته التي تبدو متشابهة مع غيرها ، فيقوم الباحث بتمييز بحثه بإيجاز محددا معالم دراسته.

ـ أهمية موضوع البحث: يجب على الباحث أن يبرز أهمية بحثه في حل مشكلات، أو معالجة مسائل عملية ضرورية، أو مسائل قانونية.

ـ أسباب إختيار البحث: في الحقيقة أن إختيار أي موضوع للبحث فيه له أسباب والتي تكون أسباب ذاتية (شخصية) دفعت الباحث لمعالجة هذا الموضوع بالضبط فقد يكون قد عايشها أو أن المشكلة منتشرة في المجتمع وجلبت إنتباه الباحث، فسخر فكره وجهده للبحث في هذا الموضوع من أجل تقديم الحلول والبدائل الكفيلة، وأسباب موضوعية تهدف إلى إيجاد إجابات علمية وجيهة لتلك المشكلة أو الظاهرة مع مراعاة تخصص الباحث.

حيث يكلل هذا البحث باقتراحات يمكن الأخذ بها إما على المستوى النظري و إما على المستوى العملي، وتكلل الأسباب الموضوعية لإختيار البحث في هذه الحالة بالنجاح والتقدير.

ـ أهداف البحث : عندما يتبنى الباحث بحثا معينا فإنه يرسم أهداف هذا البحث فقد تكون أهدافا عامة تبرز تفوق تشريع على تشريع وهنا يكون الهدف هو المقارنة، يكون الهدف هو إبراز مساوئ وعيوب مرحلة معينة لفكرة قانونية فمثلا دراسة الملكية العقارية خلال العهد الإستعماري وما بعده فهنا لابد من التعرض للتطور التاريخي لهذا الموضوع وهذا بغض النظر عن منهج الدراسة المتبع.

و لذا يجب الإشارة إلى أهداف البحث لأن فوائد ذلك تنعكس على قيمة البحث العلمية في ذاته، وفي المشكلات التي يثيرها بالنسبة للعلم ذاته، وعلى المجتمع الذي ينتفع من هذا البحث[2].

ـ الدراسات السابقة في هذا المجال: يجب على الباحث أن ينوه بالدراسات حول الموضوع:

---

1)– **عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص92.

2)– **الدكتور: عبد العزيز الربيعة، البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، الرياض، 2004، ص66.

ويظهر مواطن النقص في ذلك، أو أن يشير إلى أن الموضوع السابق قد تمت دراسته في ظل قانون قد ألغي نهائيا، وأن بحثه يحكمه قانون آخر صدر حديثا.

ولابد وأن يبرز الباحث ما أغفلته الدراسات السابقة التي تتضمنها الرسائل العلمية [1] وما هو بصدد تناوله وأن نتائج بحثه تختلف عن نتائج البحوث السابقة ، بحيث أن الباحث يجعل الدراسات السابقة أرضية له في بعض الجوانب ويضيف الشيء الجديد متجنبا التكرار.

ـ حدود الدراسة:ونعني بذلك الإطار الزماني والمكاني للبحث خاصة في البحوث ذات الجانب التطبيقي فمثلا دراسة موضوع الإستثمار يقتضي من الناحية القانونية أن نضبط زمن الدراسة ونقصد بذلك دراسة الاستثمار خلال صدور الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم والذي يحكمه، أو دراسته وفقا للمستجدات التي جاء بها القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت2016، ولما نريد دراسة بحث الإستثمار في العقار الصناعي فلابد وأن نحدد الفترة الزمنية لذلك .

وأهمية إبراز حدود الدراسة حتى يكون البحث منصبا خلال هذه الفترة، وفي مكان إجراء التربص أو عينة الدراسة.

ـ الإشكالية: إن الإشكالية عنصر جوهري في البحث العلمي، وأن الشيء الذي يواجه الباحث في العلوم القانونية خصوصا هو إختيار مشكلة بحث جديرة بالإهتمام كأن تكون متعلقة بالمجتمع فيرى من الضرورة الخوض فيها مثل: حماية ضحايا الأخطاء الطبية، العنف الأسري، حماية مرضى التوحد، حماية ذوي الاحتياجات الخاصة، الجريمة البيئية...

ولكن مشكلة البحث لا تقتصر على مشكلات ذات صلة بالمجتمع بل هي أوسع وأشمل من ذلك وتعني ترجمة البحث إلى مسألة علمية يتم الكشف عن بعض جوانبها كأسبابها، أو تطورها، أو عواملها، أو إرتباطها بظواهر أخرى وما ينتج عن ذلك بالنسبة للمشكلة موضوع البحث[2].

وهناك من يعتبر بأن الإشكالية هي ما يتم تحريره من صفحات في بداية البحث أين يعرض الباحث مجمل أفكاره التي يتضمنها بحثه ويختتم ذلك بطرح سؤال أو عدة أسئلة، وهناك من يعتبر أن الإشكالية تكون عبارة عن كلام عام حول الموضوع في المقدمة و ينتهي الأمر هنا دون أن يفصح الباحث عما يريد دراسته[3].

---

1)- **الدكتور: بلقاسم شتوان، منهجية البحث العلمي**، الطبعة الأولى، مطبعة طالب، الجزائر، 2013، ص 43.

2)- **الدكتور: حسن الساعاتي، تصميم البحوث الإجتماعية، نسق منهجي جديد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص7.

3)- **ابراهيم بويحياوي، كيفية إنجاز مذكرات ورسائل الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية**، دون دار نشر، 1987، ص21.

وعليه فإن الإشكالية فن وعلم أو كما يسميها البعض فن علم طرح المشكلات تجعل الباحث يحدد مسائل بحثه الجوهرية والثانوية.

وهناك من يعتبر بأن الإشكالية هي مدخل نظري يتبناه الباحث من أجل معالجة مشكلة طرحها عند الإنطلاق.

إن إشكالية البحث يجب صياغتها بعبارات واضحة لا يكتنفها الغموض ولا اللبس وهذا يتطلب تحديد الألفاظ والمصطلحات التي يتكون منها السؤال بحيث لا تكون طويلة ولا قصيرة، كما يجب صياغتها بطريقة مجردة وحيادية بحيث لا يوحي السؤال ومقتضياته أنه يتضمن حكما مسبقا أو موجها طالما أن البحث العلمي هدفه الوصول إلى نتائج تشكل إجابات للإشكالية، وبداهة ألا تتضمن الإشكالية مسألة مستحيلة أو غيبية[1].

وتصاغ الإشكالية بأحد الأسلوبين، فإما أن تكون بعبارات لفظية حيث يعبر عن الإشكالية بجملة خبرية مثالها: كيفية إعداد البحوث العلمية، آو تصاغ في صيغة إستفهامية (صيغة السؤال) وتكون صياغتها كالتالي: ما هي عناصر مقدمة البحث؟ والصياغة الأخيرة تبين لنا بأن الجواب عن السؤال هو غرض البحث العلمي .

وحتى يصيغ الباحث إشكالية بحثه عليه أن يحدث نفسه ببعض الأسئلة منها: هل إشكالية البحث جديرة بالدراسة، وماهي الإضافة للبحث العلمي، وهل أن السياق لهذا الموضوع جدير بالبحث، وهل هذه إشكالية جديدة...

أما جملة القواعد التي يجب على الباحث أن يتبعها عند صياغة الإشكالية هي أن يتأكد من أن موضوعه ليس عاما أو مبهما، وأن يطرح إشكاليته في صيغة سؤال يحتاج إلى جواب واضح، وأن تكون إشكاليته محددة غير متعدية أو مختصرة بحيث لا تتناسب مع تقسيمات موضوع البحث، وأن تكون قابلة للبحث أي تكون الإشكالية واقعية[2].

ـ الصعوبات التي اعترضت الباحث: في الحقيقة أن كل بحث تحيط به صعوبات تعيق الباحث ولكنها لا تجعل تنفيذ البحث مستحيلا فيجب على الباحث أن يضع ذلك في الحسبان منها ما يتعلق بنقص المادة العلمية في المكتبات أو وجودها مع حذف صفحات بحثه من هذا المرجع نتيجة تمزيقها من باحثين آخرين نظرا لسوء الأخلاق.

وقد ترجع الصعوبات إلى موظـفي المكتبات عندما يقومون بالاحتفاظ بمـراجع إلى فئة معينة من

---

1)- **عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة، ص31.

2)- **الدكتور: طاليس صالح، المنهجية في علم القانون**، الطبعة الثانية، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2011،ص 42.

الباحثين بناء على معارف سابقة أو محسوبية أو وساطة وهنا قد يتعثر الباحث في بحثه لأنه محكوم بمدة زمنية لإنجازه.

وقد ترجع الصعوبات إلى قلة اللقاءات بين الباحث والمشرف نظرا لتعدد مسؤوليات المشرف وإنشغالاته وعدم إعطاء الوقت الكافي للطلبة الباحثين الذين يشرف عليهم.

كما أن الباحث قد يختار موضوعا في ظل قانون معين ثم يعدل هذا القانون مما يستتبع منه إدخال كل التعديلات في البحث حتى ولو كان الباحث قد شارف على الإنتهاء.

بالإضافة إلى أن الأستاذ المشرف على البحث قد يأخذ جزء لتصحيحه و يستغرق وقتا طويلا، أو أنه في كل فترة يطلب من الباحث الحذف والإضافة والتعديل للخطة، تلك هي بعض الصعوبات التي تعترض الباحث.

ـ منهج الدراسة (البحث): إن الباحث يصرح في بحثه عن الطريق الذي يعالج به بحثه من أجل الوصول إلى الحلول، ومنهج الدراسة ليس هو خطة البحث بل هو الطريقة المناسبة لمعالجة موضوع البحث، أما خطة البحث فهي تقسيم أجزاء البحث وتنظيمها وربطها ببعض في شكل تسلسلي منطقي عن طريق العناوين، ولذلك ترتبط الخطة بالإطار الخارجي للبحث[1].

المنهج يعني الطريق الواضح وفي البحث القانوني يقترب معنى المنهج من معناه اللغوي وفي اللغات الأجنبية يقصد به السبيل إلى تحقيق غاية، ومصطلحه بالفرنسيةMETHODE و يرجع إلى كلمة METHODOS اليونانية التي تعني المتابعة والمشتقة من ODOS وتعني الطريق، وبذلك هو السبيل إلى ترتيب أفكارنا بحيث ترتبط فيما بينها ومع الغاية منها.

أما المنهج إصطلاحا فهو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة[2] وبذلك فالمنهج في نطاق البحث القانوني يكشف عن المصالح التي غلبت في القواعد وكيفية التصدي لمشاكل القانون من خلال سد الثغرات و مختلف التطورات الحاصلة.

وبالرجوع إلى كيفية تكوين وتصنيف المناهج نجد إختلاف فهناك من يرى بأن المناهج يجب صياغتها من طرف فلاسفة وعلماء مناهج ولا يضعها أي عالم، وهناك من يرى بأنها وليدة المعمل وأن كل عالم أدرى بتخصصه وما يتطلبه من منهاج معين وهناك من يرى بضرورة تزاوج الرأي الأول والــرأي الثاني، وقــد حصل أيضا خلاف فقهي بشأن تصنيــف المناهج العلمية، فهناك من

---

1)– الدكتور: أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 ، ص 37.

2)– الدكتور: فاضلي إدريس، ملخص محاضرات المنهجية وفلسفة القانون، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية ابن عكنون، 1997/ 1998، ص3.

صنفها إلى مناهج أساسية، ومناهج فرعية، وهناك من يصنفها إلى مناهج تقليدية، ومناهج حديثة وما يترتب عن كل تصنيف من نتائج.
وما يهمنا في إطار البحث القانوني أن ثمة حقيقة مفادها أن معالجة أي بحث علمي يتطلب معالجته فق منهج معين، وهنا نذكر أهم أنواع المناهج العلمية سواء كانت أساسية أو فرعية.

فهناك المنهج الإستدلالي الذي ينطلق من قضايا مسلم بها إلى قضايا تنتج عنها دون تجربة بل بالقول أو الحساب و يرتكز هذا المنهج على البديهات التي لا تحتاج إلى برهان والمصادرات التي هي أقل يقينا من البديهات، والتعريفات وهي قضايا جزئية خاصة بكل علم[1].

أما أدواته فهي القياس، والتجريب العقلي، والتركيب، وقد استخدم هذا المنهج في تفسير أصل وغاية الدولة والقانون.

أما المنهج الثاني فهو المنهج التجريبي الذي ظهر على يد الفقيه "بيكون" وهو الذي يتم فيه استخدام التجربة في إختيار فرض معين يقرر علاقة بين متغيرين، وهو منهج علمي خارجي أقرب إلى المناهج العلمية وهو منهج موضوعي ويمر بمرحلة التعريف والتصنيف ثم مرحلة التحليل ثم مرحلة التركيب ويقوم هذا المنهج على الملاحظة بكل أنواعها ثم وضع الفرضيات (التخمين) ثم التجريب.

أما المنهج الثالث فهو المنهج الجدلي (الدياليكتيكي) هو منهج قديم كفكرة وحديث كمنهج علمي ويقوم بالبحث عن الحقيقة داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث في الظاهرة فهو يدرس الماضي ويتنبأ بالمستقبل ويقوم على قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات، وقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية، وقانون نفي النفي وهذه القوانين الثلاثة غير قابلة للتجزئة[2].

أما المنهج الرابع فهو المنهج التاريخي الذي بموجبه نقرأ الأحداث التاريخية الماضية وهو علم نقد وتحقيق وليس بعلم تجريبي فيقوم على تحديد المشكلة التاريخية وجمع الوثائق التاريخية ونقد هذه الوثائق ، ثم مرحلة التركيب، ولهذا المنـهج مكانة في البحوث القانونية حيث يعتمد عليه عندما

---

1)- **الدكتور: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت 1977، ص 93.

2)- تأليف جماعة من الأساتذة السوفيات، المادية الدياليكتيكية، ترجمة بدر الدين السباعي و عدنان حاموس، دار الجماهير، دمشق، دون سنة،ص 227.

ندرس بحث له علاقة بالماضي[1] مثل موضوع الملكية العقارية، الحيازة، ونكون بصدد هذا المنهج عند دراسة بحث يتصل بتاريخ النظم الإجتماعية والقانونية.

أما المنهج الخامس فهو المنهج الوصفي الذي يعني نقل صورة العالم الخارجي أو الداخلي من خلال العبارات والألفاظ، فهو الذي ينقل بدقة خصائص الشيء بصورة كمية أو نوعية[2] ومجاله الخصب الدراسات الإنسانية ويرتكز على أساس التجريد والتعميم، ومجاله في العلوم السلوكية.

أما المنهج السادس فهو منهج دراسة حالة سواء كانت أفراد أو مؤسسات مثال دراسة الطبيب لحالة المريض لمعرفة تطور حالته الصحية السابقة وصلته بالمرض، ومجال هذا المنهج كبير وواسع وهو طريقة استكشافية للعوامل المتشابهة التي تؤثر في الموضوع مثل دراسة الأسرة، دراسة البطالة، دراسة مستوى الأجور.

أما المنهج السابع فهو المنهج المقارن والذي بموجبه يقوم الباحث بمعالجة موضوع بحثه في نظامين مختلفين من أجل إبراز أوجه التشابه وأوجه الإختلاف[3] و إظهار أفضل القواعد التي تحكمه، وقد تكون المقارنة رأسيا حيث يتم معالجة بحث معين في كل نظام قانوني على حدة مثلا الملكية في القانون، والشريعة الإسلامية فيقسم البحث إلى قسمين يتم عرض البحث كله في النظام القانوني في القسم الأول، وفي القسم الثاني يعرض البحث في الشريعة الإسلامية، وهناك المقارنة الأفقية بحيث تكون المقارنة لكل فكرة يعرضها الباحث في القانون ثم في الشريعة الإسلامية وهذه الطريقة تجنبنا التكرار، وتمكننا من معرفة الشبه والإختلاف في فكرة ممتزجة.

أما المنهج الثامن فهو المنهج التحليلي (الإستنباطي) وهو الذي ينتقل فيه التفكير من الحكم الكلي العام إلى الخاص ويمكن الإنتقال من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية وهنا يمكن الإستدلال به إستدلالا تنازليا ويقوم على مسلمات وبديهيات تؤدي إلى إستخلاص نتائج يمكن تطبيقها على حالات أخرى مشابهة، فمن هذا المنهج يمكن وصف وتشخيص الظاهرة وإجراء تقييم فمثلا نقول: هل قواعد قانون العقوبات المتعلقة بالأموال يمكن تطبيقها على جرائم الفساد؟.

---

1)- الدكتور: عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي وتطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 32.

2)- الدكتور: السريحي حسن عواد، التفكير والبحث العلمي، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع ، 2005، ص 206.

3)- الدكتور: علي عاطف، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص133.

أما المنهج التاسع فهو المنهج الإستقرائي (التأصيلي) وهو الإنتقال من الجزئيات إلى الكليات فهو يبدأ بالملاحظة والفرضية،التجربة، والمقارنة فالبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية تشبه البحوث في العلوم الطبيعية، والمنهج الإستقرائي في مجال العلوم القانونية يمر بمراحل وهي: تقصي وفحص ظاهرة أو أمر معين، ثم وصف تلك الظاهرة وتفسيرها ثم الانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل البحث إلى مظاهرها الداخلية وإيجاد العلاقة بين العلة والمعلول وبين السبب والمسبب لينتهي إلى القانون الذي يحكم الظاهرة[1].

عرض الأجزاء الكبرى للبحث: بعد القيام بتحديد منهج الدراسة يجب على الباحث أن يقوم بعرض الأجزاء الكبرى (عناوين البحث الرئيسية) للبحث كالأقسام، والأبواب، والفصول إذا كان قد تبنى هذا التقسيم في بحثه فمثلا إذا كان عنوان البحث هو: قيود الملكية العقارية الخاصة فيمكن معالجته في بابين الأول يتضمن القيود الخاصة والثاني يتضمن القيود العامة وبدون أن ينتقل إلى التفريعات الأخرى، و بدون كتابة الخطة هنا لأننا نجد فهرس البحث في النهاية، وحتى لا يصبح ذلك مجرد زيادة لأوراق البحث وحشو فقط.

وهنا أشير إلى مسألة هامة جدا تتعلق بالمقدمة التي من تسميتها يستشف أنها تكتب في البداية (بداية البحث)ولكن متى تكتب؟ هناك إجماع على أن المقدمة هي آخر شيء يكتب حيث يتزامن كتابتها مع الخاتمة، ونظرا لكون المقدمة هي أداة تعريف البحث، فإن التعريف لن يكون دقيقا إلا إذا كان المعرف متكاملا[2].

عدد صفحات مقدمة البحث يجب أن يكون مقبولا فلا يعقل أن تكون رسالة دكتوراه صفحات مقدمتها ثلاثة وأربعة، كما أنه من غير اللائق ومن غير المقبول أننا نجد في مذكرة ماستر تحتوي على صفحة ونصف للمقدمة، حيث أن صفحات البحث الذي يحترم عناصر المقدمة نجد أن فيه تدرج في أكثر من عشرة صفحات.

ودائما ونحن في مشتملات مقدمة البحث في بعض الحالات يجد الباحث نفسه أمام أفكار لا تحتويها مقدمة البحث ولا تعد من أجزاء البحث المهمة فيلجأ إلى الباب التمهيدي، أو الفصل التمهيدي، وهـــذا التقسيم يــرفضه بعض الأساتذة في لجان المناقشة وحجتــهم في ذلك أن الباحث

---

1)- الدكتور: كريمة عبد الرحيم الطائي، والدكتور: أحمد محمد المومني، والدكتور: مصطفى عبد العزيز الطراونة، منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للطباعة والنـــشر، الأردن، 2013/ 2014 ، ص78.

2)- الدكتور: أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص75.

عندما صعب عليه حصر بحثه في خطة محكمة لجأ إلى الأمور التمهيدية ويعتبرون ذلك أمرا غير مقبول على الإطلاق.

في حين يرى بعض المشرفين وبعض المناقشين بأن هذا الأمر مرغوب ومقبول من خلال التمهيد للموضوع وأميل أنا إلى أصحاب الرأي الأول.

الفرع الثالث: صلب البحث (المحتوى).

إن صلب الموضوع أو كما يسميه البعض "بجذع الموضوع " هو جوهر البحث حيث يشمل كل الأفكار والنظريات والحلول التي تعالج إشكالية البحث[1]، ولذا يجب أن يتم عرض محتوى هذا البحث في شكل منظم ومهيكل، حيث يقسم البحث إلى قسمين ويندرج تحت القسم، الباب، ويقسم الباب إلى فصول، والفصل إلى مباحث، والمبحث إلى مطالب، والمطلب إلى فروع...فلا يعقل أن نبدأ التقسيم بالفصل وندرج تحته الباب فهذا غير معقول ولأن الباب أعم من الفصل على الرغم ما نلاحظه في بعض الكتب التي تعنون مباشرة تحت الفرع إسم "الغصن" وتحت "الغصن" الغصين الأول، والثاني وهذا ما لاحظته في مرجع بعنوان: " الوجيز في النظرية العامة للملكية الفردية " دراسة مقارنة مع بعض التشريعات العربية "، طبعة 2005، ص147 وما بعدها.

والحقيقة المنهجية أنه بعد الفرع يأتي أولا، ثانيا، ويقسم بعدها البحث إلى 1، 2 بعد هذا القالب يأتي قالب أ،ب،ج حتى تكون المنهجية على الأقل موحدة في البحث القانوني ويجب مراعاة تسلسل موضوعات البحث فلا يعقل مثلا أن نقدم "العناصر المكونة للمحل التجاري " ثم بعدها نعرض إلى تعريف المحل التجاري " لأن المنطق يقتضي التعريف ثم تحديد عناصر الشيء وهكذا أو أن نتناول جزء من البحث في نقطة أولى ولا نكمله و نعود إليه في نقطة ثانية لاحقة.

ويجب على الباحث عندما ينتقل من عنوان إلى آخر أن يمهد له حيث أن للتمهيد وظيفة علمية من خلال عرض نظام قانوني بكل أسسه أو عناصره أو أركانه، فكلما إنتقل الباحث من نقطة إلى أخرى عليه أن يمهد لها حتى يشد إنتباه القارئ من خلال عدم إنقطاع الأفكار عنه وأنها متسلسلة تدريجيا.

كما يجب على الباحث أن يحقق التوازن بين أجزاء البحث سواء كان ذلك التوازن عدديا أو كيفيا فمثلا إذا قسم البحث إلى بابين واحتوى الباب الأول على مائة صفحة فلا يمكن أن يحتوي الباب الثاني على ثلاثين صفحة وإلا كانت الخطة فيها خلل، أما التوازن الكيفي فيقصد به أن يكون هناك نــوع من التعادل والمساواة بالنسبة للأفــكار ومدى أهميتها في البــحث ككل فمن غير

---

1)- **الدكتور: كريمة عبد الرحيم الطائي ومن معه، المرجع السابق**، ص79.

المنطقي أنه إذا قسمنا البحث إلى قسمين وتضمن القسم الأول منه فكرة رئيسية للبحث، أما القسم الثاني فتضمن فكرة ثانوية لا علاقة لها بالبحث ففي هذه الحالة نقول بأن التوازن الكيفي منعدم لأنه من مقتضيات البحث العلمي أن يكون متوافرا على هذا التوازن الكمي والكيفي.

وهنا نذكر بأنه لا يوجد عدد محدد للأبواب والفصول في البحث العلمي، وإن الأمر تحكمه مقتضيات البحث، ومنها كثرة العناوين أو قلتها فإذا كانت كثيرة تحتاج إلى تأصيل فإن الباحث يقسم بحثه إلى أكبر عدد من الأبواب والفصول.

كما أن عملية التفريعات المتعلقة بالأبواب والفصول والمباحث ليس بالضرورة أن يحصل فيها تماثل دقيق فقد يفرع باب إلى أربعة فصول فهذا لا يقتضي أن يفرع الباب الثاني إلى نفس هذا العدد من الفصول، ونفس الأمر بالنسبة لتفريعات المباحث فقد يفرع مبحث إلى ثلاث مطالب فهذا غير ضروري في مبحث ثاني إذا فرع إلى مطلبين ولا يجوز مطلقا تقسيم البحث وتفريعه إلى أقسام وأبواب وفصول ومباحث دون ذكر عنوان لكل منها[1].

إن عناوين الأقسام والأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع يجب أن تكون متناسقة ضمن أفكار البحث فيجب أن تكون عناوين أقسام البحث من جنس العنوان الرئيسي للبحث وأن تكون عناوين أبواب البحث من جنس عناوين أقسامها، وأن تكون عناوين فصول البحث من جنس عناوين أبوابها، وأن تكون عناوين المباحث من جنس عناوين فصولها أي يجب أن تكون كل عناوين التقسيمات مترابطة فعنوان باب البحث يكون مستوحى من عنوان القسم للبحث ودال عليه ومتفرع منه لكن بدون تكرار العناوين وإلا لم نحقق التناسق والترابط فلا يمكن أن يكون القسم هو نفسه عنوان البحث، ولا يمكن أن يكون عنوان الباب هو نفسه عنوان القسم، وهذه أخطاء فادحة يجب تفاديها نهائيا.

الفرع الرابع: خاتمة البحث.

نذكر هنا بأننا في مرحلة إعداد خطة البحث وما يجب أن تتضمنه، بحيث تعد الخاتمة من عناصر هذا البحث العلمي و تمثل حصيلة البحث كله، حيث أن الخاتمة هي مرآة عاكسة للمقدمة لأنها إجابة عن الإشكالية المطروحة، وتمثل الأداة التي يتم فيها إبراز نتائج البحث ولا تتضمن تفريعات بل ترد في شكل فقرات متسلسلة ولا تمثل خلاصة للبحث، لأن الخلاصة هي عبارة عن تلخيص حرفي للبحث ونكون بصدد الخلاصة في المجلات، ومراكز جمع الرسائل الجامعية العلمية حيث يتم تخصيص صفحات من أجل التعريف بالمقال أو بالرسالة الجامعية، بحيث يستطيع كل مهتم أن يأخذ فكرة عن المقال أو الرسالة الجامعية.

إن الخاتمة إذا كانت محكمة يستطيع منها القارئ أن يحيط بأجزاء البحث لأنها تتضمن عرض

---

1)- الدكتور: غازي عناية، المرجع السابق، ص 177.

النتائج المتوصل إليها بدقة وتدعم بإقتراحات في نطاق البحث كأن يبرز الباحث مدى قصور التشريع في حماية البحث الذي عالجه وليكن مثلا : الشرط المانع من التصرف في حق الملكية الخاصة حيث يتوصل هذا الباحث إلى نتائج مفادها عدم التنصيص على هذا الشرط في القانون المدني(القواعد العامة)، وإيراده ضمن القوانين الخاصة، فيقترح ضرورة إدراج حكم لهذا الشرط ضمن القانون المدني أسوة بالتشريعات العربية .

فقد يكون هذا الإقتراح مجديا بالنسبة للمشرع عندما يعدل القانون المدني ويدخل حكما ينظم هذا الشرط، لأن الهدف من البحث العلمي ليس دائما لتثمين الأمور أو للإنتقاد وإبراز المساوئ فقط بل من أجل مواجهة المشكلات والتصدي لها بحلول واقعية مستوحاة من فكر باحث إتبع خطوات المنهج العلمي، ولما ننقد مشرعنا فهذا ليس من أجل النقد بل من أجل البناء والرقي والنهوض بالأمة و خدمة العلم.

وإذا كانت الخاتمة هي نهاية موضوع البحث فيجب أن تكون بداية لدراسات أخرى لنفس الموضوع ذاته نتيجة ما يطرحه الباحث من أفكار لم يثرها وكأن ذلك نقد ذاتي من الباحث نفسه[1].

---

1)– **الدكتور: الخشت محمد عثمان، المرجع السابق**، ص 71.

الفصل الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع وتدوين المادة العلميـــــة.

الفصـل الثاني:

مرحلة جمع المصادر والمراجع وتدوين المادة العلمية.

بمجرد إنتهاء الباحث من إختيار بحثه وإعداد خطته الأولية عليه أن يبدأ في مرحلة جديدة تتمثل في جمع الوثائق والمعلومات التي تشكل المادة العلمية اللازمة لكتابة بحثه ولا يكتفي الباحث بحصر هذه المادة العلمية بل يجب عليه أن يدونها من خلال قراءة ما تتضمنه هذه المصادر والمراجع أو بإستخدام وسائل أخرى للتدوين، المهم ضرورة تواجد المادة العلمية بين يديه عند مرحلة صياغة البحث سواء في مسودته الأولى، أو الثانية مع ضرورة المحافظة على هذه المادة العلمية إلى ما بعد الإنتهاء من هذا البحث نهائيا.

المبحث الأول:

المصادر والمراجع وطرق الحصول عليها.

إن جمع الوثائق العلمية المتمثلة في المصادر والمراجع التي تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بموضوع البحث سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية[1] أمر مهم، وقد جرت العادة لدى البعض أن المصدر هو نفسه المرجع ولكن هناك إختلاف بينهما،حيث أن المصادر هي تلك الوثائق والدراسات الأولى منقولة رواية أو كتابة من طرف مؤلفين ثقات ساهموا في تطوير العلم، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو أنهم كانوا طرفا مباشرا فيها، أو أنهم واسطة في جمع ونقل العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة، أما المراجع فهي التي تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأولى، فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص[2].

فمثلا إذا كان موضوع البحث يتعلق " بالعمل غير المشروع في القوانين العربية" فإن ما كتبه سليمان مرقس، وعبد الرزاق أحمد السنهوري حول هذا الموضوع يعد مصدرا للبحث، وأما ما كتبه علي علي سليمان، ومحمد حسنين يعد مرجعا للبحث، وتتعدد طرق الحصول على هذه المصادر والمراجع.

المطلب الأول:

أنواع المصادر والمراجع.

إن المصادر والمراجع التي يأخذ منها الباحث معلومات تخدم بحثه متنوعة، وكل نوع له مميزاته وأن الباحث الذي يعتمد على العديد من المصادر والمراجع يكون بحثه متميزا، ويظهر أيضا مدى حرص الباحث على جمع المادة العلمية سواء تمثلت في المصادر أو المراجع.

---

1)- الدكتور: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص55.

2)- الدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 39.

هناك من يقسم هذه المصادر والمراجع إلى مصادر ومراجع نظرية ومثالها الكتب، والمجلات القانونية المتخصصة في إطار البحث القانوني ومصادر ومراجع عملية وهذا بالنظر إلى طبيعة هذه المصادر والمراجع.

وهناك من يقسمها إلى مصادر ومراجع عامة ومصادر متخصصة وهذا بالنظر إلى جدواها وأهميتها، وهناك من يقسمها إلى مصادر ومراجع أصلية ومصادر ومراجع غير أصلية ومهما قيل بهذا الشأن فإننا نقف على أهم هذه الأنواع التي تشكل المادة العلمية للبحث و بدرجات مختلفة.

الفرع الأول: المراجع العامة.

المراجع العامة هي كل الكتب التي تتضمن شروحات عامة لموضوع قانوني، بحيث تتناول الموضوع بشكل عام و دون الخوض في تفاصيله الجزئية، لأن هذه الكتب تتناول مسائل فرعية كثيرة تتصل بالموضوع الأساسي وتأتي بطريقة مجملة ودون تعمق[1]، ومن أمثلتها الكتب الجامعية الصادرة عن الأساتذة كل في تخصصه وهي تتضمن برنامج المقياس في سنة من السنوات، أو سداسي ويتم إنجاز هذه الكتب لمساعدة الطلبة المبتدئين على إنجاز بحوثهم الصغيرة، وعلى المراجعة منها ويأتي أستاذ المادة ليشرح فقط ولكن يجب أن تكون ذات قيمة عليمة حتى لا تتحول العملية إلى تجارة تتمثل في طبع كتب وبيعها بغض النظر عن مضامينها العلمية.

ومثالها كتب المدخل للعلوم القانونية – نظرية القانون، نظرية الحق، كتب النظرية العامة للإلتزام، ومصادر الإلتزام، كتب تاريخ النظم القانونية والإجتماعية، كتب منهجية إعداد البحث العلمي، كتب الملكية الخاصة وأسباب كسبها، الملكية الشائعة، الملكية المشتركة، كتب العقود الخاصة، كتب التأمينات الشخصية والعينية ، كتب القانون التجاري والشركات التجارية....

التي تكاد تكون متوافرة في المكتبة، وإن الإطلاع عليها يفيد في إستخراج موضوع للبحث، وإعداد خطة أولية، وتحيل هذه الكتب إلى العديد من المصادر والمراجع التي تعالج بحثه، ولكن يجب التعامل مع هذه المراجع بنوع من الذكاء على أساس أن هذا المرجع قد تصدر له عدة طبعات فلابد من مواكبة ذلك فلو إعتمد الباحث على مرجع عام ذو طبعة قديمة وكانت القوانين قد عدلت ومنها ما ألغيت فإنه يجد نفسه يسجل في معلومات خاطئة جدا لأنه لم يعتمد الطبعة الأحدث.

فالمصادر والمراجع العامة هي دراسات وبحوث تشكل المبادئ العامة والأصول فمثلا لو إختار الباحث بحثه ضمن فروع القانون الخاص فيجب عليه أن يكون مستوعبا لكل فروع القانون الخاص لكي يفهم الإطار العام لموضوعه.

---

1)– الدكتور: عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص60.

الفرع الثاني: المراجع المتخصصة.

المراجع المتخصصة هي كل الكتب التي تتناول موضوعا دقيقا ومحددا وله صلة بموضوع الباحث، وعلى رأس هذه المراجع نجد رسائل الدكتوراه، رسائل (مذكرة) الماجستير، مذكرة الماستير وكذا البحوث الحرة المتخصصة التي أشرنا إليها في غير هذا الموضع، فهي تتناول مواضيع دقيقة بخلاف المراجع العامة فمثلا إذا كان كتاب نظرية الإلتزام المقرر على طلبة السنة الثانية ل.م.د جذع مشترك يتناول في إحدى موضوعاته "تنفيذ العقود يكون بحسن نية" فإن موضوعا ضمن موضوعات الكتاب وهو "حسن النية في تنفيذ العقود بين القانون والشريعة الإسلامية" يصلح أن يكون موضوعا لبحث متخصص مقارن.

إن المراجع المتخصصة على نوعين منها ما يتصل بموضوع البحث بطريقة غير مباشرة كأن يكون هذا المرجع يتناول الشركات التجارية، وموضوع البحث يتناول "شركة المحاصة " ومنها ما يتصل بموضوع البحث بطريقة مباشرة كأن يكون هذا المرجع يتناول "الرهن الرسمي للمال الشائع" وهو نفس موضوع البحث، ففي الحالتين فهي مراجع متخصصة ويجب إستيعابها بشكل تام من أجل فهم كل عناصر الموضوع والمشكلات النظرية التي تثيرها[1].

الفرع الثالث: الدوريات والمجموعات القضائية.

إن الدوريات القانونية هي عبارة عن مصنفات مطبوعة تصدرها جهة علمية محكمة متخصصة قد تكون دولية أو وطنية، وقد تكون الدورية سنوية أو نصف سنوية (سداسية)، أو أنها ثلاثية (تصدر خلال ثلاثة أشهر) تتضمن مجموعة من المقالات العلمية المتخصصة، بحيث تتضمن الدورية مقالات فقهية، أو التعليق على النصوص القانونية، أو التعليق على الأحكام القضائية.

تتولى إصدار هذه الدوريات إما الجامعة في حد ذاتها، أو إحدى كلياتها أو المعاهد،أو المراكز البحثية، أو جمعيات علمية من أجل نشر البحث العلمي في مختلف فروع القانون، أو في أي تخصص آخر، وأن مقالات هذه الدوريات تتسم بأبحاث قيمة لأن الدوريات تكون محكمة وتضع شروطا ومعايير للنشر يجب إحترامها وإتباعها.

---

1)- الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 61.

وعلى الباحث أن يطلع على محتويات كل عدد لعله يجد ما يخدم بحثه في هذه الدورية التي يعرف مكان تواجدها وهي إما المكتبة المركزية للجامعة، وإما مكتبة المعهد، أو الكلية، وإما أنها على الإنترنيت في موقع الجامعة، وإما أن يقوم بشرائها إذا كانت تباع في المكتبات.

ومن أمثلة الدوريات المتخصصة نجد على سبيل المثال ما يلي:

مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق (سعيد حمدين) جامعة الجزائر1، مجلة البحوث والدراسات العلمية الصادرة عن جامعة المدية، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، مجلة معارف الصادرة عن جامعة البويرة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، مجلة الحضارة الإسلامية الصادرة عن جامعة وهران، دفاتر السياسية والقانون الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن مخبر السيادة والعولمة كلية الحقوق، جامعة المدية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2.

وهناك دوريات صادرة في كل دولة[1] تهم الباحث عند قيامه بالدراسة المقارنة سواء في الدول العربية أو الغربية نذكر على سبيل المثال الدوريات الصادرة في مصر وهي: مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مجلة القانون والإقتصاد الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة عين شمس، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المنصورة.

أما في فرنسا نذكر ما يلي من الدوريات:

Revue générale de droit Civil.

Revue critique de droit international privé.

Revue de sciences criminelles.

أما المجموعات القضائية التي تحتوي الأحكام القضائية وتصدر بصفة دورية ومن أمثلتها في الجزائر مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، المجلة القضائية، ويجب على الباحث أن يطلع على الأحكام القضائية والقرارات الحديثة التي تجسد التطبيق العملي للقانون، وعليه أن يقوم بجمع كل الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة ببحثه ويناقشها ويعلق عليها .

---

1)- الدكتور: عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص 63.

حيث أن البحث القانوني القيم هو الذي يحتوي الآراء الفقهية والنصوص التشريعية والإجتهادات القضائية بمختلف أنواعها وعلى مستوى درجاتها فيكتمل البناء القانوني للبحث في شكل مثلث، ومن أجل الأمانة العلمية يجب على الباحث أن يعرض الاجتهادات القضائية بكل ما تتضمنه من بيانات (تاريخ الجلسة، السنة، رقم الطعن، إسم الناشر، السنة، الصفحة)[1].

كما يجب الإهتمام أيضا بالدوريات الأجنبية والإعتماد عليها في البحث ومن أمثلتها في مصر: مجموعة أحكام مجلس الدولة، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية، وفي فرنسا نذكر منها ما يلي:

Bulletin des arrête la cour de cassation.

Recueil des décision du conseil d'etat.

Recueil des discision du conseil constitutionnel.

الفرع الرابع: الجرائد الرسمية والمعاجم والقواميس والموسوعات.

تعد الجريدة الرسمية الوسيلة الوحيدة لنشر التشريع حتى يكون نافذا في مواجهة المخاطبين بأحكامه، وأنه لا يعذر أحد بعدم إطلاعه على الجريدة الرسمية وما نشر فيها، خاصة وأن الحياة الإجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية متطورة فلابد من مواكبة ذلك بنصوص قانونية عامة ومجردة وملزمة ومنظمة لسلوك الأفراد، والباحث عليه أن يطلع على كل أمر جديد يتعلق بالقانون خاصة إذا كانت النصوص القانونية التي تحكم بحثه عرضة للتعديل.

وفي وقتنا الحالي يمكن الإطلاع على أي عدد من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة بإستخدام الانترنيت والإطلاع على ما يتضمنه.

أما فيما يتعلق بالمعاجم واستخدامها فهو أمر مهم وسواء كانت المعاجم في اللغة العربية مثل معجم لسان العرب لإبن منظور، القاموس المحيط للفيروز أبادي، أو معاجم قانونية تشرح المصطلحات القانونية مثل:" المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية والفرنسية من إعداد إبتسام القرام.

---

1)- الدكتور: غازي عناية، المرجع السابق، ص181.

أما في فرنسا فنجد "قاموس لاروس" وقاموس روبيير" وهي قواميس اللغة الفرنسية وقاموس المنهل الذي يترجم المفردات اللغوية الفرنسية إلى العربية.

أما المعاجم القانونية بالفرنسية فهي vocabulaire juridique للأستاذ gerard cornu ، وعليه فالباحث يجب أن يتوافر على مثل هذه القواميس والمعاجم، خاصة إذا كان بحثه مقارنا ويتعلق بقانون دولة أجنبية (فرنسا، بريطانيا) فعليه الرجوع إلى هذه القواميس والمراجع لمعرفة معاني الألفاظ.

أما بالنسبة للموسوعات التي يقوم بإنجازها نخبة من العلماء في ميادين شتى تتعلق بنشاط معين ومرتبة ترتيبا هجائيا،فإذا كان البحث قانونيا فالموسوعة تتضمن مواضيع تتعلق بالقانون ومثالها ما صدر مؤخرا عن الدكتور: عجة الجيلالي بخصوص الملكية الفكرية ويجب على الباحث القانوني الإطلاع على هذه الموسوعات. وإذا كان موضوعه يتعلق بموضوع في التاريخ أو الفيزياء فيعود الباحث إلى الموسوعة المتعلقة بهذا المجال ليزداد معرفة[1].

ومن الموسوعات القانونية في فرنسا نجد:

Encyclopédie Dalloz droit civil.

Encyclopédie Dalloz droit pénal.

Encyclopédie Dalloz procédure civil.

في الحقيقة أن مصادر البحث أو مراجعه في وقتنا الحالي لم تعد تطرح بحدة لأن الباحث يطلع على ما شاء من هذه الوثائق، وباستطاعته نسخ بعضها إذا كان مسموحا أو طلب إقتناء مراجع أجنبية عن طريق التعاقد إلكترونيا، كل ما في الأمر أن يسخر الباحث وقته للإطلاع الجيد وأن يستثمر وقته لأن البحث يهدر الوقت يتعب الفكر والبدن ينسي الذكريات والمناسبات وهذه حقيقة لابد منها.

---

1)- الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 85.

المطلب الثاني:

طرق الحصول على المصادر والمراجع.

تتنوع أماكن وطرق وأدوات الحصول على المصادر والمراجع المستعملة في البحث فهناك أماكن محددة لإعارة الوثائق أو لبيعها، وهناك معلومات لا يتسنى الحصول عليها إلا بمقابلة شخص له صلة بموضوع البحث، أو بالبحث عن هذه المعلومات عبر شبكة الإنترنيت، أو عن طريق إقتناء هذه المصادر والمراجع[1].

إن تنوع هذه الطرق لجمع المادة العلمية يهدف في الأخير إلى الحصول على الوثائق لإستعمال ما تتضمنه في البحث، وقد يستعمل الباحث هذه الطرق كلها وهو بصدد الحصول على هذه الوثائق ليختزل الوقت، ويحصل على أكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع ويكون بحثه يزخر بالمراجع المتنوعة.

الفرع الأول: المكتبات.

بداية نقول بأن زيارة المكتبات ضرورية بالنسبة للباحث، وسواء كانت مكتبة الجامعة أو مكتبة الكلية أو المعهد أو مكتبة البلدية أو المكتبة الوطنية (الحامة)، أو المكتبة المتواجدة في الأوراسي، أو مكتبة المجلس الإسلامي الأعلى، وما على الشخص الباحث إلا أن يسجل إنخراطه في المكتبة ليستفيد من إعارة المراجع والمصادر داخليا أو خارجيا ويلتزم بنظام المكتبة سواء من حيث مدة الإعارة، أو المصادر والمراجع التي لا يمكن إعارتها خارجيا، ويتعرف على العاملين بالمكتبة ليساعدوه في ذلك، ونظام الدوام فيها والإطلاع على فهارس المراجع وقواعد الفهرسة المتبعة في تخزين المعلومات.

لكن حاليا و في ظل البحث بجهاز الإعلام الآلي وفي ظل وجود قاعدة بيانات لكل المصادر والمراجع التي تتوافر عليها المكتبة يستطيع الباحث بالنقر على الفأرة ومن خلال إدخال إسم ولقب المؤلف أو إدخال عنوان المرجع من الحصول على ذلك المرجع في أقصر مدة وبعدها يقوم بملء إستمارة تتضمن إسم ولقب المؤلف وعنوان المؤلف ورقمه وبطاقة المكتبة من الحصول على المرجع وتصفحه أو نسخ جزء منه.

---

1)– **الدكتور: الخشت محمد عثمان ، المرجع السابق**، ص 74.

وفي بعض الحالات يكون المرجع غير قابل للإعارة الخارجية[1] بل تصفحه والإطلاع عليه يكون داخل المكتبة في قاعة المطالعة وخصوصا في رسائل الدكتوراه أو مذكرات الماجستير أو الماستر فيعمد الباحث إلى سحبها ونقلها من الجهاز وتخزينها بداخل قرص مرن وبعدها يطلع عليها.

وعموما نقول بأن المكتبات هي إحدى الجهات التي نتحصل فيها على الكتب لإعداد البحث العلمي وهي إما مكتبات عامة تحتوي على كتب مواضيع مختلفة وهي موجودة في العاصمة أو في الشرق أو الغرب أو الجنوب بالإضافة إلى ما نشهده اليوم من وجود المكتبات المتنقلة وكذا قيام المعرض الدولي للكتاب حيث يستطيع الباحث شراء مراجع تهمه.

وهناك المكتبات القانونية المتخصصة الموجودة في المعاهد المتخصصة مثل مكتبات كلية الحقوق بكل الجامعات، ومكتبات كلية الشريعة والقانون بالجامعات، والمكتبات الموجودة داخل الجهات القضائية (المجالس القضائية، المحكمة العليا، مجلس الدولة).

فالباحث في المجال القانوني يتجه إلى هذه المكتبات ويطلع على محتوياتها وما يتعلق ببحثه وبإمكانه نسخ عدد من الصفحات المسموح به كما هو الحال في مكتبات الجامعات المصرية التي لها نظامها الخاص، المهم أن الباحث الزائر لها يرجع بعدة مراجع منها تفيده.

وحتى في مكتباتنا وعلى مستوى الكليات هناك العديد من العناوين المتوفرة وعملية البحث وسحب الكتاب أو المرجع سهلة جدا فهناك قاعات مخصصة للدوريات، وقاعة مخصصة للرسائل الجامعية، وقاعات مخصصة للكتب، وقاعات مخصصة للإطلاع وإعداد البحوث فيها وكنموذج على ذلك مكتبة كلية الحقوق (سعيد حمدين) أو مكتبة الجامعة المركزية، أو مكتبة جامعة الأمير عبد القادر (قسنطينة) وهذه المكتبات زرتها شخصيا، وفي قسنطينة الجامعة تتوافر على مطبعة.

وعلى الباحث وهو في المكتبة أن يلتزم الهدوء ولا يشوش على الآخرين ولا يدخن لأن لهذا المكان قدسيته المحترمة في الدول الأوربية فكيف لا نحترم نحن أماكن العلم الذي هو عبادة.

كما يجب عليه أن يحافظ على الكتاب دون كتابة أو وضع علامات أو خطوط على الكتاب ولا يمزقه، وأن يلتزم بتعليمات محافظ المكتبة أو أحد أعوانه، كما يجب أن يظهر على الباحث أدب التعامل مع مسؤول المكتبة أو أحد أعوانه لأنه يسترشد بالنصائح الموجهة إليه من طرفه.

---

1)- هناك نظام داخلي لكل مكتبة يجب إحترامه وقد وقفت على ذلك وزرت العديد من المكتبات التي ذكرتها واستفدت منها شخصيا.

ونتيجة لكثرة رواد المكتبات المتخصصة نجدها تخصص أياما محددة للإعارة الخارجية أو الداخلية وأيام لاسترجاع هذه المراجع، كما أنها أصبحت تخصص طوابق يتم فيها سحب مراجع تبدأ بحروف هجائية معينة مثلا (أ، ب، ج، د) تسحب من الطابق الثالث إذا كانت المكتبة في مبنى عمودي (طبقات) وليس مبنى أفقي.

الفرع الثاني: المقابلة.

في بعض الحالات يلجأ الباحث إلى المكتبات ولكن لا يحصل على ما أراد إما بسبب أن المرجع تم سحبه من باحث آخر، أو أن المكتبة تضم نسخة واحدة لا يمكن إعارتها خارجيا بل يتم الإطلاع عليها داخليا، و إما أن المرجع المطلوب لا يوجد أصلا في المكتبات الوطنية ولأن سعره مرتفع، ولكن الباحث يعرف ويسمع عن شخصية مرموقة ذاع صيتها في البحث الذي يريد إعداده كأن يكون خبيرا في هذا الموضوع، أو رئيس مختبر متخصص في الموضوع الذي يريد الباحث إنجازه فما يبقى عليه إلا أن يسعى للتقرب من هذا الشخص المتخصص وإجراء مقابلة علمية معه من خلال لقاء يجمع الشخص المتخصص وسواء كان قاضيا أو محاميا أو فقيها في موضوع يتولى إعداده الباحث الذي طلب إجراء المقابلة[1].

إن الهدف من إجراء المقابلة الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الموضوع والتي لم يعثر على مراجع تتناولها، أو لم يتم التوصل إلى حلها ولا يدركها إلا الشخص المتخصص، وعلى الباحث أن يسجل كل المعلومات التي حصل عليها من المتقابل معه في أوراق معدة لذلك، أو بواسطة التسجيل الصوتي إذا أذن له من يتقابل معه حتى لا يتم نسيان هذه المعلومات نهائيا.

ونشير إلى أن الباحث لا يستطيع إجراء مقابلة مع متخصص في بحثه إلا إذا كان قد قام بالبحث والتحري عن المصادر والمراجع واستشكلت عليه بعض الأمور فيلجأ إلى الخبراء المتخصصين و يحدد ميعادا للمقابلة لأخذ ما يحتاجه، وأن يطرح العديد من الأسئلة على من تقابل معه ويسمع الإجابات ويطلب تفسيرات إذا لم يفهم ذلك خلال المقابلة، وعلى الشخص المتخصص أن يجيب الباحث بتروي ويفهمه ويقنعه بأن مشكلة بحثه حلها هو الذي قدمه له والذي لا يوجد في المراجع، وعلى الباحث أن يشير إلى مصدر المعلومة عند مرحلة صياغة البحث ويهمش من أخذ عنه شفاهة أو كتابة وهذا إحدى أبواب الأمانة العلمية.

---

1)- الدكتور: طاهر مرسي عطية، إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار النهضة العربية، دون سنة ،ص110.

إن المقابلة بوجه عام هي محادثة تدور بين شخصين أو عدة أشخاص من أجل الاستشارة حول معلومات لاستعمالها في البحث العلمي سواء من حيث التشخيص أو التوجيه أو العلاج[1]، وإن المقابلة التي نقصدها هنا ليست هي المقابلة التي تتبع في علم الإجتماع أو علم النفس عندما يكون الشخص المبحوث لا يعرف القراءة والكتابة ويكون ضمن العينة المبحوثة، بل المقابلة نعني بها اللقاء الشخصي بين الباحث والشخص المتخصص في علم يبحث فيه الباحث فيريد هذا الأخير أن يستفيد من خبرات وعلم هذا الخبير المتخصص.

الفرع الثالث: الأنترنت.

في الحقيقة أن الأنترنيت وسيلة مساعدة للحصول على المصادر والمراجع، فهي التي ترشدنا إلى مكان المعلومات والتي يجب الحصول عليها من مصادرها، ولا يمكن الإعتماد على الأنترنيت لأنها أحيانا تحتوي على معلومات غير دقيقة وغير موضوعية فيجب التعامل معها بحذر شديد لأنها مصدر غير موثوق به لجمع المادة العلمية، ويجب تتبع معلومات الأنترنيت في مصادرها الأصلية للتأكد من صحتها أو عدمها.

الأنترنت هي إختصارا(international network) وهي مجموعة الحواسب مترابطة في شبكة أو شبكات، ويمكن لهذه الشبكات الإتصال بشبكات أكبر وفق بروتوكول معين دون وجود هيئة مركزية مسؤولة، و قد بدأت عام 1969 تحت تسمية "أربانت (Arpant) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التسمية تعود إلى المسؤول عن بناء تلك الشبكة في ذلك الوقت وهو (advanced research projects) والذي تحول إسمه لاحقا إلى (DRPA) (Defence research projects agency) فكان النموذج لتلك الشبكة[2].

يتكون من أربعة أجهزة حاسب والتي صممت لعرض جدول بناء شبكات الحاسب العريضة من نوع (WAN) ترتبط تلك الحواسيب معا على بعد، وتم تركيب هذه الحواسب في أربعة جامعات هي: جامعة يوتاه (UTAH) كاليفورنيا في سنتا باربارا، جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، ومعهد ستانفورد الدولي للأبحاث، وهو معهد رائد في مجال الحاسب الآلي في مجال الذكاء الصناعي.

وفي 1972 تم توصيل 72 جامـــعة ومركز بحث بتلك الشبـــكة وكانـــت الجامعات المرتبطة

---

1)- الدكتور: ربحي مصطفى عليان، و**الدكتور: عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي،** الأسس النظرية التطبيق العلمي، دون دار النشر، الأردن، 2007، ص109.

2)- **الدكتور: عارف محمد جعفر، والدكتور: السريحي حسن عواد، الأنترنت والبحث العلمي،** الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2007، ص95.

بالشبكة والمعاهد تعمل في مشاريع وأبحاث خاصة بوزارة الدفاع الأمريكية، وقد شهدت "الأربانت" منذ ذلك الوقت العديد من التطورات وقد إنقسمت إلى شبكتين بشكل نظري ثم بشكل عضوي بعد ذلك.

وإحتفظت الشبكة الأولى بإسم "أربانت" واستخدمت في أعمال غير عسكرية ثم بدأت شبكات تظهر مثل شبكة (Computer +science Network) ، وشبكة (BITNET) التي استمرت في البحث العلمي لتواصل دورها كشبكة إتصالات دولية ذات هدف علمي، أما الشبكة الأولى (CSNET) توقفت عام 1989.

أما شبكة "الأربانت" فشهدت عدة تحولات لتصبح في الأخير شبكة إتصالات دولية تحت إسم (Internet) ، وفي 1972 فكر الباحثين في مجال الشبكات حول العالم من الإتصال ببعضهم بواسطة شبكة إتصال قوية ومن هنا بدأ العمل في تكوين شبكة الأنترنت، ومن هذه النبذة التاريخية للأنترنت التي أردت من ورائها أن أقول بأن البحوث والإختراعات والتطورات لن تحصل جزافا أو صدفة، حيث أن الأنترنت في بدايتها كانت موجهة لخدمة المؤسسة العسكرية للوصول إلى صناعة الأسلحة و صناعة الحاسوب الآلي والتكنولوجيا وغيرها، وهذا لا يكون إلا بالعلم أولا وأخيرا[1].

ونشير إلى الجزائر تواكب التطورات الحاصلة حيث أن العديد من الجامعات مراكز البحث والتكنولوجيا مغطاة بشبكة الأنترنت ونحن الآن أمام الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية التي بدأت بعض مظاهرها تتجسد في جميع المجالات منها: السجل الآلي للحالة المدنية، السجل التجاري الإلكتروني، وسائل الدفع الإلكتروني، بطاقة الشفاء، بطاقة الطالب في الجامعات وبطاقة الإقامة، جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين وهكذا...وأن العديد من الأماكن مغطاة بشبكة الأنترنت فالباحث يبحث من منزله أو من مؤسسته وهذه نعمة عظيمة.

ولكن الأنترنت لا تغني بأي حال من الأحوال عن المصادر والمراجع الورقية لأنها مرتبطة بأمور تقنية و قد يحصل أي خلل فيها وقد تغيب الشبكة وتتعطل.

إن الإتصال بشبكة الأنترنت إذا كنت مشتركا في خدمة الأنترنت يجعلك تحصل على أحدث المصادر والمراجع التي تخدم موضوع الباحث، ومن أهم عناوين الجهات المختصة بعرض أحكام قانونية على الأنترنت ما يلي:

---

1)- الدكتور: عارف محمد جعفر، والدكتور: السريحي حسن عواد، المرجع السابق، ص 97.

القانون الفرنسي /WWW.amgot.fr

جامعة هارفارد قسم القانون/ WWW.harvard.edu

مجلة القانون والتكنولوجيا /www.urich.edu

مرشد الأنترنت للمواد القانونية/ www.ilrg.com

الفرع الرابع: الإقتناء.

إن الحصول على المصادر والمراجع قد يحصل بإقتنائها (شرائها) وسواء كانت قديمة تزخر بالمعلومات والأفكار الواضحة والجزئيات الأصلية التي تؤصل أصول العلوم الحديثة بقواعدها، أو كانت حديثة تتضمن أفكارا جديدة تخدم موضوع الباحث ويصنفها ضمن المكتبة المنزلية لأنه يفترض في كل باحث قانوني أن تكون له مكتبة مصغرة تتضمن مجموعة من المراجع ومجموعة من التقنينات يكون قد جمعها خلال مشواره الدراسي مرحلة الليسانس، أو الماجستير.

فإذا دخل معترك البحث العلمي (الدكتوراه) فيكون له على الأقل مجموعة من المراجع سواء كانت قديمة أو حديثة، ثم يقوم بشراء مجموعة من العناوين التي أصبحت اليوم دور النشر توفرها للباحث خاصة إذا كانت منشورة في الخارج، أو لمؤلفين أجانب فما على الباحث إلا الإتصال بدور النشر في الجزائر وتوفرها له في أقصر مدة لكن بمبلغ مرتفع خاصة إذا كانت هذه المراجع مجلدة وذات جودة في الكتابة وسميكة الحجم، وعنوان ذو أهمية أي لا وجود لهذا العنوان في الجزائر أصلا، أو كانت الدراسة الوحيدة التي نشرت في الخارج ، ولكن في سبيل العلم يهون كل شيء.

وممكن أن يحصل الباحث على مراجع عن طريق الإهداء من مؤلفه مباشرة و بالتوقيع فهذا يخفف العبء على الباحث[1].

المبحث الثاني:

الوسائل المعتمد عليها في تدوين المادة العلمية وطرق وكيفية التدوين

بعد جمع المصادر والمراجع العلمية تأتي عملية تدوين كل ذلك ولا يحصل هذا التدوين إلا بالإعتماد على وسائل يقوم بها الباحث ، ولابد وأن يتبع طرق لتقييد المادة العلمية و بكيفيات معينة

---

1)- الباحث نفسه هو الذي قام بمثل هذه الأعمال بخصوص شراء المراجع.

حتى تكون المادة الخام عنده ليعتمد عليها في مرحلة صياغة البحث في شكله الأول أو الثاني (المسودة الأولى أو الثانية).

إن جمع المصادر والمراجع يعني أن الباحث قد حصل على قدر معين من المراجع التي استعارها من المكتبة وقام بتدوين رقم الكتاب وإسم المكتبة، ويذكر إسم المؤلف، عنوان الكتاب والجزء منه إذا كان له أجزاء، الطبعة، إسم الناشر، مكان النشر، عدد صفحات الكتاب لكي يستعير الكتاب مرة أخرى وإذا كانت بحوث ومقالات فيدون إسم صاحب البحث أو المقال وعنوان المقال، إسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، عدد صفحات المقال في المجلة.

وإذا كانت رسالة دكتوراه أو ماجستير يدون رقم التصنيف، إسم الباحث، عنوان الرسالة، بيان الدرجة العلمية "دكتوراه"، "ماجستير"، الجامعة التي نوقشت فيها، الكلية، تاريخ المناقشة، عدد صفحات الرسالة.

وإذا كان المرجع مترجما يدون الباحث إسم المؤلف، العنوان إسم المترجم مسبوقا بكلمة ترجمة، تاريخ النشر، عدد صفحات الكتاب، أما إذا كان المرجع قد تعدد مؤلفوه فيدون الباحث كل المؤلفين بالترتيب الوارد في المرجع إذا كانوا ثلاثة أو أقل وإذا إزداد العدد عن ذلك فيدون الإسم الأول منهم وذكر كلمة وآخرون[1]

إن هذه الأمور كلها تتعلق بتدوين المراجع والمصادر وهي ليس نفسها عملية تدوين المادة العلمية التي تتضمنها هذه المراجع التي يجب الرجوع إليها وقراءة ما فيها وبعدها يتم الإقتباس من هذه المراجع، أو إجراء الإستبيان، ثم نقوم بتدوين المعلومات إما بالإعتماد على طريقة البطاقات، أو بطريقة الملفات المقسمة أو بطريقة الكراسات وأن القيام بهذه الأمور قد يكون حرفيا، أو تلخيصا للمعلومات، أو بالتصوير (النسخ).

المطلب الأول:

الوسائل المعتمد عليها في تدوين المادة العلمية.

حتى يتمكن الباحث من تدوين ما تتضمنه هذه المصادر والمراجع بمختلف أنواعها يجب عليه أن يتفحص ويطلع على مضمونها أو يوجه أسئلة إلى عينة معينة ينتظر الجواب ليعتمد عليه في بحثه، أو أن يقوم بالإقتباس.

---

1)- الدكتور: حمدي رجب عطية، الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص88.

الفصـــــــل الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع وتـــــــدوين المـــــــــــادة العلمية.

إن وسائل تدوين المادة العلمية تبدأ بالقراءة ثم تتبع بالاقتباس وأحيانا ضرورة إجراء الاستبيان وهناك من يضيف إليها المقابلة التي أشرت إليها في غير هذا الموضع ولا داعي للتكرار.

الفرع الأول: القراءة.

قد يعتقد البعض بأن القراءة سهلة وبسيطة وكأنها قراءة جريدة أو مجلة ولكن المسألة على عكس ذلك تماما لأن الهدف من هذه القراءة هو جمع المادة العلمية، وبذلك تحقق القراءة فكرة

الإستيعاب والسيطرة على حقائق علمية وقد وصفت القراء في هذا الصدد بأنها "فن" لأن الذي يعرف كيف يقرأ سهلت عليه القراءة والحديث فيجب أن تكون القراءة بمنهجية وليس بطريقة عشوائية أو أنها غير منظمة.

فالقراءة ترمي إلى فهم كل أفكار البحث[1] وإنتقاء المعلومات التي يمكن أن يتبناها الباحث والتي يرفضها، والتي ينتقدها أو يقوم بتحليلها وعلى ذلك يجب أن تكون القراءة كاملة غير متقطعة (مبتورة).

إن القراءة المنهجية يمكن تجسيدها وفق أسلوبين أولهما القراءة الأفقية ونعني بها قراءة المواضيع المتجاورة قراءة متأنية بحيث أن الباحث يقرأ الموضوعات المتقاربة في مرجع واحد للإحاطة أكثر بالموضوع و تكون في القراءة السريعة، أما الأسلوب الثاني للقراءة فهو القراءة العمودية ونعني بها أن الباحث يقرأ عنصر من الموضوع في كل المراجع لكي يستوعب المسائل المطروحة في هذا العنصر الذي قرأه في عدة مراجع.

أولا: شروط وقواعد القراءة.

إن القراءة الصحيحة تتطلب شروط وقواعد يجب إحترامها من طرف الباحث حتى لا يضيع جهده ووقته دون أن يحصل جديدا من القراءة و تتمثل فيما يلي:

ـ القراءة الواسعة والشاملة لكل ما يتعلق بموضوع بحثه، وأن يكون حاذقا في تقويم المراجع التي بين يديه ليحدد منها المهم والأهم، وأن يختار الباحث الأوقات والأماكن المناسبة للقراءة[2] خاصة في القراءة المعمقة كأن تكون في الصباح وساعات ما بعد الراحة و النوم حيث يكون فكر وعقل القارئ

---

1)– الأستاذ: بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، دون سنة، ص72.

2)– الأستاذ: بلخير سديد، نفس المرجع، ص 73.

أكثر إستيعابا، وأن يتم إختيار الأماكن الهادئة مثل تخصيص مكان في منزله أو في قاعة مطالعة المكتبة.

ـ تجنب القراءة خلال فترات الأزمات الصحية والنفسية والإجتماعية للباحث.

ـ ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة من أجل تحليل ما تم إستيعابه[1] .

ـ الإبتعاد عن قراءة جزء لا يتعلق بموضوع البحث والإستطراد فيه[2].

ـ يجب التركيز أثناء القراءة وفهم ما يقرأ فهما واضحا.

ثانيا: أنواع القراءة.

في الحقيقة أن هذه الفكرة من يعبر عنها بمراحل القراءة، وهناك من يعتبرها أنواع للقراءة وهناك من يصنفها إلى نوعين والبعض الآخر يصنفها إلى ثلاثة أنواع، والفريق الثالث يقسمها إلى أربعة أنواع (مراحل) ، ونشير إلى كل هذه الاختلافات على الرغم من أن هناك تداخلا بين أصحاب هذه الآراء بخصوص أنواع القراءة.

ـ الإتجاه الذي يقسم القراءة إلى نوعين أو مرحلتين: وفقا لهذا الرأي فإن القراءة إما أن تكون سريعة (فهرسية)، حيث يقوم الباحث بإلقاء نظرة على فهارس المصادر والمراجع التي تحصل عليها ثم يعمد إلى مرحلة تدوين الفصل أو المبحث من هذا المرجع، وإسم المؤلف، وعنوان المرجع، دار النشر، السنة، والصفحة.

فمن خلال هذه القراءة يستطيع الباحث أن يحدد المراجع التي لها علاقة ببحثه، ويستبعد المراجع التي لا علاقة لها ببحثه، ويستطيع أن يقوم بتصوير الغلاف الخارجي للمرجع الذي يعتمد عليه.

وإما أن تكون القراءة عميقة عندما يكون المرجع له علاقة بموضوع الباحث، وهنا يعمل الباحث على قراءة هذا المرجع باستيعاب وتعمق ويحاول فهم مضمونه، وقد يقرأه أكثر من مرة نظرا لأهميته في البحث[3] ثم تأتي مرحلة تدوين المعلومات.

---

1)– الدكتورة: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000، ص413.

2)– الدكتور: عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني، أصول إعداد الرسائل والبحوث القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص 140.

3)– الدكتور: عمار عباس الحسيني، نفس المرجع ، ص 141.

ـ الإتجاه الذي يقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع، حيث يورد القراءة السريعة، والقراءة العميقة وهما ما أوردهما الإتجاه الأول، لكن هذا الإتجاه الثاني يذكر نوعا ثالثا من القراءة يتوسط القراءة السريعة والقراءة العميقة، وهو القراءة العادية[1]، التي تعني الموضوعات التي إكتشفها وحددها الباحث من خلال القراءة السريعة الإستكشافية، فيتولى الباحث هذا النوع من القراءة في هذه المراجع ويستخلص الأفكار والنتائج ويدونها.

ـ الاتجاه الذي يقسم القراءة إلى أربعة أنواع فيعتبر النوع الأول قراءة معنوية يقصد بها قراءة عناوين الكتب من أجل الوقوف على أهم المصادر والمراجع التي يتوقع الباحث أن لها علاقة ببحثه[2]، أما النوع الثاني فهو قراءة فهرسية سريعة تمكن الباحث من معرفة محتويات هذه المصادر والمراجع وتقييمها، حيث أن بعض عناوين الكتب تدل على ارتباطها بالبحث وعند قراءتها فهرسيا تستبعد نهائيا لإنعدام العلاقة نهائيا، أما النوع الثالث فهو القراءة التمهيدية والتي تعني القراءة الشاملة للمصادر والمراجع التي استقر عليها الباحث خلال القراءة الفهرسية، وفي هذا النوع يقرا الباحث المواضيع التي حددها، وهذا النوع هو النوع الثاني لدى الإتجاه الذي قسم القراءة إلى ثلاثة أنواع فنجد القراءة العادية هي نفسها القراءة التمهيدية، أما النوع الرابع والأخير فهو القراءة المعمقة لكل المراجع التي رأى الباحث بأنها ذات صلة قوية ببحثه.

الفرع الثاني: الإقتباس.

بعد إنتهاء الباحث من قراءة المراجع وفقا لمراحل القراءة عليه أن يقوم بإقتباس المعلومات التي

تهمه ولا يمكن له أن ينقل كل شيء من هذه المصادر والمراجع، وهنا يستشهد الباحث في نقطة معينة بآراء آخرين من أجل تأكيد وتدعيم رأيه، أو من أجل استبعاد رأي آخر لا يتوافق مع رأيه.

فيستبعده بآراء وأقوال من يستشهد بهم الباحث، و أي بحث لا يخلو من الاقتباس الذي يمثل أرضية للبحث نأخذها مما توصل إليه الآخرون، والاقتباس الذي نقصده هنا ليس في مرحلة صياغة البحث أين يتم جمع المادة العلمية، ولكننا نتحدث هنا وبنوع من التسلسل كيفية تدوين المعلومات المتحصل عليها من المصادر والمراجع في أوراق خاصة.

---

1)- الدكتور: غازي عناية، المرجع السابق، ص 178.

2)- الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 94.

الفصـــــــل الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع وتـــــــدوين المـــــــــــادة العلمية.

إن إقتباس المعلومات من مصادرها تحكمه قواعد وشروط صارمة، بالإضافة إلى أن هذا الإقتباس ينقسم إلى نوعين والباحث قد يزاوج بينهما أو يغلب احدهما على الآخر عند تدوين المعلومات في الوثائق المعدة لها لكي يستعملها أثناء كتابة البحث (الصياغة).

أولا: شروط الإقتباس.

إذا كان الإقتباس هو أخذ معلومات من الغير نظرا لأهميتها بالنسبة لموضوع الباحث فإن ذلك

يجب أن يكون وفقا لشروط معينة ينبغي إحترامها كلية وإلا كان البحث مرفوضا ولا تحكمه قواعد البحث العلمي المتمثلة في دقة المعلومات[1] و التي يجب توثيقها والتأكد من صحتها، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

ـ تجسيد الأمانة العلمية والدقة في عملية نقل المعلومات وسواء كان ذلك عن طريق النقل الحرفي أو بالتلخيص فيجب نقل العبارات كما هي بأحرفها الهجائية وعلاماتها وترقيمها، فمثلا إذا لم يزيد الاقتباس عن ستة أسطر فيجب أن يوضع بين قوسين، أما لو تجاوز ذلك فعلى الباحث أن يكتفي بأهم الأفكار وحذف الأقل أهمية و هذا بوضع نقاط متتالية (....) من أجل المحافظة على أسطر الإقتباس[2].

ـ ضرورة الاقتباس من المصدر ودون الإعتداد بمن أخذ من المصدر لإحتمال أن يكون الإقتباس الأول غير دقيق أو حصلت فيه أخطاء مادية شوهت المصدر، وإذا لم يتمكن الباحث من الرجوع إلى المصدر فيذكر أن إقتباسه للمعلومة تمت من المرجع الذي يذكر بكل معلوماته، وهذه نقطة تصب في الأمانة العلمية.

ـ أن تكون المعلومات المقتبسة ذات أهمية بحيث لها وظيفتها في البحث لا مجرد حشو للمعلومات،أو زيادة عدد صفحات البحث، كأن تورد بهدف إظهار رأي راجح ورأي مرجوح في مسألة قانونية فمثلا لو كان البحث حول "الطبيعة القانونية للشركة" واقتبس الباحث معلومات مفادها أن الشركة نظام وليست عقد وخاصة في شركات الأموال لترجيح الرأي القائل بأن الشركة هي نظام

---

1)– **الدكتور: أحمد بدر، أصول البحث العلمي و مناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 28.
2)– **الدكتور : سليمان ولد خسال، المرجع السابق**، ص 61.

و ليست عقد فهنا المعلومة لها أهميتها.

ـ ضرورة الحصول على إذن بالاقتباس: إذا كان الفقه يحدد الإقتباس بعدد معين من الأسطر والكلمات أو الصفحات، فإن تجاوز ذلك يكون مخلا للبحث ويدعو إلى الحصول على إذن صاحب المرجع قبل الإقتباس والحقيقة أن مجال هذا الإقتباس يبقى غير محبذ خاصة في الرسائل الجامعية أين تختفي شخصية الباحث نهائيا عندما يقوم بنقل حرفي متكرر.

ـ ضرورة ذكر الإقتباس من خلال بيانات تتمثل في: إسم المؤلف، إسم المؤلف، الجزء، الطبعة، إسم الناشر، البلد، السنة، الصفحة وهناك من يبرز أيضا البند كما هو الحال في مصر وهذا إذا كان المرجع كتابا،أما لو كان المرجع مقالا منشورا في مجلة علمية محكمة فلابد من إبراز: صاحب المقال أو البحث، عنوان المقال، إسم المجلة، رقم العدد، تاريخ النشر، مكان الطبع، الصفحة.

إن هذه الاقتباسات التي تحصل من الباحث يجب عليه أن يتوخى الحيطة والحذر فيها وأن يجعل نصب عينه أنه يقتبس هذه المعلومات لكي يضعها في بطاقات ، أو ملفات، أو كراسات (دفاتر) وسواء إعتمد على نقل المعلومة حرفيا، أو قام بتلخيصها، أو قام بتصوير جزء منها يهمه ليحتفظ بكل هذه المعلومات إلى حين إفراغها في المسودة الأولى للبحث، ويظل محتفظا بهذه المعلومات إلى حين مناقشة بحثه والرجوع إلى هذه المعلومات ربما عندما يطلب من الباحث المناقش إجراء تعديلات في جوانب معينة.

ثانيا: أنواع الإقتباس:

إن الإقتباس الذي يخدم الموضوع يجب ألا يكون مبالغا فيه، ولا يلغي الباحث تفكيره وإن كان الإقتباس يعني كثرة الإطلاع والبحث والتقصي، والإقتباس على نوعين[1] يذكرهما كثير من الفقهاء والباحثين وهما:

ـ الإقتباس الحرفي: و فـــي هذا النـــوع من الإقتباس ينقل الباحث حـــرفيا ومباشرة المـــعلومات التي

---

1)– **الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق**، ص 94.

يحصل عليها منسوبة إلى صاحبها بلفظها مع ضرورة ذكر المصدر المأخوذة منه[1]، ويكون هذا الإقتباس الغالبا في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، أو عندما ينقل الباحث تعريفا فقهيا أو إصطلاحيا لعبارة أو لفظ معين مثل تعريف الملكية فقها وإصطلاحا لدى الفقه فينقل تعريفات القرافي، أو تعريف الكمال بن همام ، أو تعريفات السرخسي، أو تعريفات حسن كيرة... المهم أن يسند التعريف إلى صاحبه.

ـ الإقتباس التلخيصي وهو إقتباس غير مباشر ويسميه البعص (الإقتباس بنقل المعنى) حيث يقوم الباحث في هذا النوع من الإقتباس بإجراء تلخيص بأسلوبه الخاص بشرط أن تبقى الفكرة التي لخصها الباحث مطابقة للفكرة الأصلية، ويباشر الباحث هذا الإقتباس إذا كان الإقتباس يزيد عن صفحة من المصدر فلا يمكن نقلها حرفيا بل تلخيص الفكرة بدون أن يحملها أكثر مما تستوعبه أو ينقص منها وفقا لفهمه الذي يكون قاصرا أو غير مستوعبا لفكرة المرجع أصلا، فهنا يغير من معنى الفكرة و ينسب لصاحب المرجع أفكار لم يتبناها ولم يقصدها و لم يشر إليها أصلا.

الفرع الثالث: الإستبيان.

يعد الإستبيان من الوسائل الهامة لجمع المادة العلمية و بصفة خاصة من المصادر البشرية بالنسبة للعلوم الإنسانية من أجل معرفة أحوال الناس أو ميولاتهم أو معتقداتهم سواء كانوا معروفين أو غير معروفين، متواجدين في مكان واحد أو أماكن متفرقة، حيث لا يكون بين هؤلاء الناس (الأشخاص) والباحث معارف شخصية في أغلب الأحيان.

الإستبيان هو مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد من أجل الحصول على معلومات وأراء المبحوثين حول ظاهرة معينة أو موقف معين[2] و يعد من أكثر الأساليب المتبعة في جمع البيانات ومن أهم ما يميز الإستبيان هو توفير الوقت الكثير والجهد على الباحث لأن المستجوبين (المبحوثين) يقومون بملأ الإستمارة الموجهة إليهم بطريقة يحددها الباحث بحسب أغراض البحث،

---

1)- **عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص153.

2)- **الدكتور: محمد عبيدات، الدكتور: محمد أبو نصار، الدكتور: عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل و التطبيقات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 63.

والإستبيان المفضل هو الذي يحمله الباحث بنفسه إلى الأشخاص ويسجل الأجوبة التي تثري بحثه.

أولا: شروط الإستبيان:

حتى يمكن إجراء الإستبيان من أجل الحصول على معلومات حول موضوع الباحث يجب أن يقوم هذا الأخير بطرح أسئلة ترتبط أساسا بموضوع و يحاول إيجاد إجابة لها من طرف المبحوثين ومهما كانت أشكال الإستبيان وأنواعه فلابد من توافر شروط فيه يجب احترامها من الباحث الذي قد يسلم هذا الإستبيان بنفسه للمبحوثين، أو يقوم بإرساله عبر البريد العادي أو عن طريق البريد الإلكتروني،أو عن طريق الهاتف فكل ذلك ممكن مع مراعاة الشروط التالية[1]:

ـ تناسب الأسئلة المطروحة مع المستوى الثقافي والعلمي مع المستجوبين.

. تعلق الأسئلة المطروحة بموضوع محدد واضح مثلا موضوع "أساليب إنتشار ظاهرة إختطاف الأطفال" حيث يريد الباحث الحصول على إجابات لأسئلة وضعها لهذا البحث، وعليه أن يتجنب وضع الأسئلة الإستفزازية أو التي تتعلق بأمور خاصة.

ـ أن يبرز الباحث في إستبيانه أن نتائجه تستخدم لتحقيق المصلحة الخاصة أو المصلحة العامة.

ـ تحديد طريقة الإجابة في الإستبيان ذاته.

ـ توجيه أسئلة البحث عن الإستبيان للجهة التي تهتم بالموضوع فمثلا إذا كان الموضوع يبحث في أسباب إنتشار ظاهرة إختطاف الأطفال فيوجه الإستبيان إلى المتخصصين في القانون وعلم الإجتماع، وعلم النفس، القضاة، المحامون، الأطباء.

ثانيا: أنواع الإستبيان.

إن أنواع الإستبيان تتحكم فيها نوعية الأسئلة المطروحة وطريقة الإجابة عليها ويكون ذلك وفقا لإعتبارات حددها الباحث، ولكل نوع مزايا وعيوب وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

ـ الإستبيان المغلق: في هذا النـــوع يقدم الباحث للمستجوب مجـــموعة من الأسئلة ومجـــموعة من

---

1)– **الدكتور: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين**، دار العلوم للنشر والتوزيع، دون سنة، ص43.

الإجابات يختار إحداها بوضع علامة أمام الإجابة المناسبة، أو أن السؤال يتضمن خيارات مثل "نعم"، "لا"، "موافق" أو "غير موافق" هذا النوع يمتاز بسهولته وسرعة الإجابة عن الأسئلة، ويسهل أيضا تصنيفها وتبويبها ولكن قد يتم الجواب من المستجوب بطريقة عشوائية[1] لكونه لا يعلم بمشكلة الدراسة، ولا يمكن إجراء هذا النوع من الإستبيان مع فئة الأميين.

ـ الإستبيان المفتوح: في هذا النوع يقدم الباحث للمستجوب مجموعة من الأسئلة ولا يطلب منه إختيار إجابات محددة سلفا، بل يترك له الحرية في الإجابة على الأسئلة الواردة في الإستبيان بكل صراحة وبدون قيد، فهذا النوع يمتاز بالمعلومات الدقيقة التي ترد فيه، وفيه يشعر المستجوب بان له أهمية عندما تركت له الحرية في الإجابة وفقا لإرادته، ولم ترسم له الإجابات ولا الخيارات ولكن هذا النوع مكلف، و يصعب فيه تصنيف الإجابات وتحليلها، وقد لا يجيب المستجوب أصلا لكونه لا يمتلك الوقت الكافي للإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه.

ـ الاستبيان المختلط (المغلق، المفتوح): في هذا النوع يطرح الباحث سؤالا مغلقا فيحدد فيه الإجابة المطلوبة ويقيد المبحوث بإختيار الإجابة، وسؤالا مفتوحا يطلب فيه من المبحوث توضيح أسباب إختيار الإجابة المعينة ويستعمل هذا النوع عندما يكون موضوع البحث صعبا ومعقدا ما يستوجب أسئلة واسعة ومعقدة، وهنا يتمتع المستجوب بفرصة كبيرة لإبداء رأيه و بصراحة[2] وأنه لا يمكن إعتماد أسلوب الإستبيان في مجتمع لا يجيد أفراده القراءة والكتابة (الأمية).

المطلب الثاني:

طرق وكيفية تدوين المادة العلمية

إن المادة العلمية أو المعلومات التي تحتويها المصادر والمراجع التي تمت قراءتها وتم إجراء الإستبيان بشأنها أو أقتبست لابد لها من طرق لتدوينها وتخزينها ولا يكون ذلك إلا بكيفيات معينة.

إن تدوين المادة العلمية عملية تجسد مدى سيطرة الباحث على العملية الإعلامية المرتبطة بموضوع البحث وحصرها في أوراق، أو بطاقات، أو ملفات من أجل إستغلالها في مرحلة صياغة البحث[3].

---

1)- الدكتور: ربحي مصطفى عليان، و الدكتور محمد غنيم، المرجع السابق، ص 132.

2)- الدكتور: أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص111.

3)- الدكتور: عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص81.

الفرع الأول: طرق تدوين المادة العلمية.

إن تدوين المادة العلمية يحتاج إلى أدوات يستخدمها الباحث العلمي وهي عبارة عن أوعية لحفظ الحقائق القانونية والمعلومات، وأن العادة جرت على أن يتم تخزين المعلومات وفق طريقة البطاقات أو وفق طريقة الملفات، أو حسب طريقة الدفاتر (الكراسات) ، أو وفقا للنظام الآلي.

تدوين المادة العلمية يتمثل في كل ماله علاقة بالبحث فقط حيث يتولى الباحث جمع الشيء من هنا وهاهنا وهذا ما يدعى بالتقميش والذي يعني جمع المعلومات الموثقة من مصادرها بواسطة الجذاذات أي البطاقات وما شابهها[1].

أولا: طريقة البطاقات.

البطاقة أو الجذاذة هي قطعة من الورق المقوى مستطيلة أبعادها: 14 X 10 سم تكون مسطرة أو بيضاء ، تشترى جاهزة أو يعدها الباحث من ورق جيد[2] ، ويجب أن تدون الكتابة فيها على وجه واحد بخط واضح، ويمكن أن تكون هذه البطاقة تتضمن ألوان فيكون لكل قسم أو باب أو فصل لون معين، وهنا لابد من الكتابة عليها وتجنب التصوير أو إلصاق أوراقا خفيفة بالبطاقة.

وقد جرت العادة أن تخصص بطاقة واحدة لتدون عليها معلومات مرجع واحد وعند عدم كفاية هذه البطاقة لكون المعلومات غزيرة يجوز تخصيص بطاقة أخرى ويجب توخي الدقة عند النقل فلا يمكن نقل المعلومات المتعلقة بالباب الأول في الباب الثاني تفاديا للخلط الذي يحصل في عملية النقل، ومن الناحية العملية أن الباحث عندما يرصد المادة العلمية المتعلقة بالباب الأول عليه أن يضع بعض العلامات المميزة لكل فصل من فصول هذا الباب.

مع الإشارة أن عملية تدوين المادة العلمية تكون بكتابة كل البيانات التي تم منها أخذ هذه المادة المدونة في البطاقة من خلال ذكر إسم المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء، الطبعة، دار النشر، السنة، والصفحة أو الصفحات وهذه البيانات تدرج في بداية البطاقة أو في نهايتها، و لكن يجب المحافظة على كل البطاقات المعدة و المحفوظة في منزل الباحث.

حيث يمكن حفظ هذه البطاقات (الجذاذات) في صندوق خشبي خشية ضياعها، أو تحفظ في أظرفة يلجأ الباحث إلى وضع بطاقات لكل قسم أو باب أو فصل أو مبحث في ظرف خاص ويسجل عليه عنـوان القسم أو الباب أو الفصل أو المبحث و لكن مـن الناحية العملية يصعب أخذ

---

1)- الدكتور: فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، الطبعة الثانية، دار السلام، القاهرة، 2010، ص135.

2)- الدكتور: أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة التاسعة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة،1976، ص75.

هذا الصندوق إلى المكتبة[1]، وهناك من يفضلها لأنها أداة للحفظ وأسهل للتصنيف.

ثانيا: طريقة الملفات.

هي عبارة عن غلاف سميك من الكرتون أو البلاستيك تثبت بداخله مجموعة من الأوراق المثقوبة ذات الحجم العادي تستخدم لجمع المعلومات وتقسم حسب أجزاء البحث إلى (أقسام، أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا، ثانيا، 1، 2، أ، ب)، وكلما إمتلأت ورقة أمكن إضافة ورقة أخرى، مع ترك فراغ لإحتمال إضافة معلومات أو تعديلها[2].

وأن طريقة الملفات تمتاز بمزايا مقارنة مع الطريقة الأولى حيث أن الباحث فيها يستطيع حمل الملفات معه إلى المكتبات، وهي أقل تكلفة من الطريقة الأولى، ويستطيع الباحث إضافة أوراق إلى الملف كلما إحتاج إليها ليدون عليها معلومات جديدة، وهي طريقة أكثر حفظا للورق.

وهناك من يرى بأن هذه الطريقة قد تدفع الباحث إلى جمع مادة علمية لا تتعلق ببحثه لكونه أنه وجد أين يقيدها، ولكن هذه مسألة نسبية فجمع المادة العلمية القريبة من البحث ممكن يتأكد إستعمالها فيما بعد، وأن كل باحث يدرك حدود بحثه فالتزيد في جمع المادة العلمية والاستغناء عنها عند كتابة البحث خير من تركها وعدم جمعها ثم تظهر أهميتها عند كتابة البحث.

ويجب على الباحث أن يدون المعلومات عن الكتاب ومؤلفه أو مؤلفيه دار النشر، الطبعة، أجزاء الكتاب، الصفحات المستخدمة من المصدر[3]، لأن كل هذه البيانات توضع في الهامش وبدقة عند صياغة البحث، وقد أثبتت هذه الطريقة نجاحها مقارنة مع طريقة البطاقات.

ثالثا: طريقة الكراسات.

يعتمد الباحث على كراسات من أجل جمع المادة العلمية فيخصص لكل فصل أو مبحث أو مطلب كراسا خاصا به يدون ما يتضمنه هذا الفصل أو المبحث أو المطلب من معلومات في الكراس بشرط تدوين عنوان الفصل أو المبحث أو المطلب على غلاف الكراس، وهذه طريقة سهلة لجمع المادة العلمية[4].

ولكن في بعض الأحيان يجد الباحث فكرة جديدة يريد تدوينها في كراس إنتهت صفحاته وهذه الفكرة تدرج تحت عنوان من الكراس التي نفذت أوراقه فيضعها في ورقة منفصلة قد تضيع، ولكن يجب أخذ الحيطة والحذر فقط عند إستخدام هذه الطريقة من أجل تفادي عيوبها.

---

1)- رشيد شميشم ، المرجع السابق، ص95.

2)- الدكتور: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص77.

3)- الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص24.

4)- الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق، ص112.

رابعا: طريقة الملفات الإلكترونية.

يلجأ الباحث إلى هذا النظام الآلي المتداول في وقتنا الحالي[1] عن طريق إستخدام الحاسوب فيعمل على تخزين المعلومات من مصادرها ومراجعها و يحفظها في ملفات إلكترونية داخل جهاز الحاسوب ليرجع إليها عند كتابة البحث ومن أجل ضمان عدم ضياع أو تلف هذه المعلومات، لأن النظم التقليدية في تخزين المعلومات أثبتت عدم جديتها إذ أن العوامل الطبيعية (الأمطار، الرياح، الرطوبة، الحرارة..) قد تؤثر على هذه الأوراق فتتلفها تماما، أو تشوه الأسطر المكتوبة فلا يمكن قراءتها فيما بعد.

ومن جهة أخرى أن الملفات الإلكترونية قد تتعرض هي الأخرى إلى الضياع أو التلف أو القرصنة، لذا يجب أن يأخذ الباحث عن الملفات المحزنة والمحفوظة أكثر من نسخة و أن يجعلها في أقراص صلبة أو مضغوطة، وأن يعتبر الباحث بأن هذه المعلومات تستعمل لإعداد البحث وليست هي البحث نفسه وبذلك يجب أن يكون كل ملف يتضمن المعلومات المأخوذ منها ويحمل عنوانا وتنقل هذه المعلومات بأمانة بتوثيق صفحاتها، وإذا شاء الباحث أن يعلق على المعلومات التي نقلها وخزنها في جهازه فله ذلك بشرط أن يكون مدركا فيما بعد أن هذا تعليقه وليس هو من صميم المعلومة، ضف إلى ذلك أن هذه الطريقة تحتاج إلى وقت لتطبيقها، وأن يكون الباحث يتقن ذلك من خلال تدريبات يكون قد أجراها.

أما لو حصل من الباحث سهوا أو خطأ فيكون هناك نوع من عدم التطابق بين ما هو موجود على الورق و ما هو ظاهر على شاشة الجهاز الآلي يؤثر على سلامة كتابة البحث.

الفرع الثاني: كيفية تدوين المادة العلمية.

إذا إختار الباحث الطريقة التي يدون بها معلوماته البحثية (البطاقات، الملفات، الكراسات، الملفات الإلكترونية) فإنه يختار كيفية مناسبة لصب المعلومات والبيانات في هذه الأوراق العادية أو الإلكترونية، وهذه الكيفية لا تتأتى هـكذا بل بحسب المـرجع وأهميته وبراعة الباحث وقدرته على

---

1)- الدكتور: حمدي رجب عطية ، المرجع السابق، ص 112.

التحكم في الأفكار فقد يلجأ إلى نقلها حرفيا من مصادرها، أو يقوم بتخليصها، أو يقوم بتصويرها(نسخها) للرجوع دائما إليها قي مرحلة كتابة البحث.

أولا: النقل الحرفي للمعلومات.

إن نقل المعلومة حرفيا من مصدرها يكون في بعض الحالات كنقل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة المرتبطة بالموضوع، وفي حالة النصوص القانونية والأحكام القضائية ولكن على الباحث أن ينقل إلا ما يتعلق مباشرة بموضوعه، فله أن ينقل الفقرة التي لها صلة ببحثه دون نقل كلي للمادة التي تحتوي على فقرات، وحتى في الأحكام القضائية هناك من يرى بضرورة الإكتفاء بالنقل الحرفي لأسباب الحكم مع الإشارة إلى ملخصها فقط[1]، وإلا أصبح البحث محشوا بأمور عدة كأن يتضمن مثلا عشرون حكما و كل حكم فيه على الأقل أربعة صفحات.

ومن جهة أخرى أن النقل الحرفي للمعلومات بالنسبة للبحوث العلمية أمر غير مرغوب وغير محبب لأنه يلغي شخصية الباحث، و يمكن اللجوء إليه في حالة التعليق على رأي فقيه معين أو عندما يعجز الباحث نهائيا عن مسايرة صاحب الكتاب في التعبير لبلاغة أسلوب هذا الأخير، ويتعين على الباحث أن يوثق في الهامش كل المعلومات عند صياغة البحث.

ولكن الشيء الملاحظ للإنتباه أن العديد من المراجع منقولة عن بعضها البعض في بعض الدول ولا يمكن للباحث الذي يعتمد عليها أن يعرف من الذي أخذ عن الآخر خاصة إذا كانت هذه المراجع طبعت قديما فتظهر كأنها مرجع واحد لمؤلفين مختلفين، وأصبحت هذه الأمور تكرس من بعض الطلبة حيث لا يرجع إلى المصدر ولكن يرجع إلى المرجع وحتى الإحالات تكون بصورة خاطئة للصفحات فيجب تجنب ذلك.

إن البحث العلمي وإن كان يقاس بعدد المراجع المعتمد عليها، لكن هذا لا يمنع من أن يذكر الباحث إلا المراجع التي رجع إليها فعلا وتصفحها وأعد لها بطاقة، أو ملف ثم إحترم منهجية التهميش والأمانــة العلمية لكي يكون بحثه مرجعا يعتمــد عليه في بحــوث لاحقة، ولا يكــون بحثه

---

1)- **الدكتور : علي ضو، منهجية البحث القانوني**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص 49.

عبارة عن نقل لمعلومات لأصحابها ومحاولة نسبتها إليه عن طريق البحث.

ثانيا: تلخيص المعلومات.

الأصل في تدوين المعلومات هو تلخيصها بأسلوب الباحث لكي يعتمدها في صياغة بحثه ويكون مدركا بأنها عبارة عن معلومات تلخيصية وهذا يوفر له الوقت بخلاف المعلومات المنقولة حرفيا والتي يجب عليه إعادة قراءاتها لإستيعابها والإعتماد عليها في البحث، بعد أن يتولى تلخيصها إذا زادت عن الحد المقبول للنقل الحرفي، وعلى الباحث عند قيامه بتدوين المعلومات على البطاقات أو الملفات أن يكتب عليها إن كانت عبارة عن نقل حرفي أو ملخصة.

ثالثا: التصوير (النسخ الآلي).

في الحقيقة أن تصوير معلومات من المرجع سواء كانت كثيرة أو قليلة شبيه بشراء المرجع كليا أو جزئيا، ويختلف عن النقل الحرفي لأن الباحث في التصوير لا يقرأ المعلومات بل بمجرد مشاهدة بعض المصطلحات المتشابهة مع بحثه يجمعها مصورة وهذا في الحقيقة لا يمثل ربحا للوقت لأنه لابد من إعادة قراءة المعلومات المنسوخة آليا و تلخيصها ثم تدوينها للإستفادة منها .

ومن جهة ثانية فإن التصوير يؤدي إلى جمع عدد كبير من المعلومات التي قد يتيه الباحث في تصنيفها وتدوينها، وقد يكون الجزء الكبير منها المصور آليا لا علاقة له بالبحث و بالتالي لابد من الإستغناء عنه.

وننبه بأن اللجوء إلى التصوير يكون بالنسبة للمراجع الأجنبية التي تحتاج إلى ترجمة متأنية أو بعض الكتب التي لا يمكن إعارتها خارجيا، أو أحكام وقرارات قضائية غير منشورة وإستطاع الباحث أن يطلع عليها فيصورها مع ضرورة تصوير الغلاف الخارجي للمرجع في كل الحالات.

لأن يتضمن معلومات توضع في البطاقات المعدة لذلك، وتهمش عند كتابة البحث وهناك من يرى بأن التصوير أسلوب إستثنائي لا يمكن اللجوء إليه إلا بالنسبة للوثائق ذات المعلومات القيمة والهامة[1].

---

1)- الدكتور: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 85.

الفصل الثالث: مرحلة صياغة البحث (كتابته)

الفصل الثالث:

مرحلة صياغة البحث (كتابته).

بعد أن ينتهي الباحث من جمع المادة العلمية وفقا للوسائل التي إعتمدها وبالطرق التي رسمها وبالكيفيات التي إرتضاها، تكون ملامح البحث قد إتضحت وأصبح أمر كتابته متيسر بأسلوب الباحث و جمع وربط مختلف الأفكار والمعلومات التي بين يديه.

إن البدء في الكتابة أمر صعب جدا لوجود كم من المعلومات المخزنة والتي قد يتم الإستغناء عن بعضها لأن الباحث عند الكتابة يعيد قراءة المعلومات التي دونها و يحذف ما يراه غير مناسب للبحث وعليه أن يقوم بتشريح المعلومات التي دونها في البطاقات، أو الملفات وهذا أمر صعب جدا، كما أن الضغط الذي يعيشه الباحث يجعله دائما يؤجل بدء الكتابة وأعتقد أن هذا أمر نفسي يصاب به الجميع لمدة زمنية معينة.

المبحث الأول:

الكتابة ومتطلباتها في البحث العلمي.

إن كتابة البحث العلمي خصوصا رسالة الدكتوراه هي ما ينقله الباحث إلى القراء من إنتاج فعلي لعملية البحث العلمي التي بدأ فيها، وعند الكتابة (التحرير للبحث) يرتب الباحث صلب (جذع) الموضوع إلى أقسام وكل قسم مقسم إلى أبواب وكل باب مقسم بدوره إلى فصول ثم مباحث ومطالب وفروع، ولكل قسم أو باب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع عنوان مستقل ويجب إحترام، التوازن الكمي والكيفي في ذلك .

وعند الكتابة لابد من الإنتقال من الإشكالية الرئيسية إلى أجزائها، والقيام بتفتيت الفروع إلى عناصـــر ونقاط ليكتمل في الأخيـــر البناء الهيكلي لموضوع البحث[1]، وأن تتـــم صياغة البـحوث

---

1)– الدكتور: إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 249.

العلمية بطريقة موضوعية.

إن عملية كتابة البحث تقتضي الإستعداد والتريث لأنها تقوم على إعادة قراءة ما تم تدوينه سابقا، وبث معنويات قوية لدى الباحث بأنه سيصطحب معه بحثا يكبر يوما بعد يوم فلا ينقطع عن الكتابة حتى لا تكون الأفكار مبتورة، ولا يبالغ فيها حتى يرتكب أخطاء جساما بل الموازنة والحكمة في هذه المرحلة.

إن كتابة البحث تتطلب مقتضيات منها ما يعود لأسلوب الكتابة والكتابة في حد ذاتها فلابد من مراجعة ما تمت كتابته، وأن يتبع قواعد التهميش وهي عبارة عن أمانة علمية، مع ضرورة إتباع قواعد الكتابة سواء كانت قواعد تخص اللغة، أو قواعد تتعلق بعلامات الترقيم، وأثناء صياغة البحث يتحاشى الباحث بعض الصيغ وبعض العبارات كأن يقول و"نرى نحن" فهي من الصيغ المنهي عنها.

المطلب الأول:

الإستعداد للكتابة.

على الباحث أن يستجمع في ذهنه كل مراحل إعداد البحث العلمي ومادام أنه قد حصر المادة العلمية ودونها فإنه لابد وأن يستعملها في بحثه، وقد لا ترهقه مرحلة جمع المصادر وهذا بإختلاف الباحثين، ولكن مرحلة الكتابة ووضع المادة العلمية في مكانها هو أمر يؤرق الباحثين كلهم لكونه مرتبط بقراءة ما دون في البطاقات والملفات وإخراجه إلى حيز الوجود في أفكار عبارة عن فقرات وبأسلوب شخصي قوي وقوالب محددة[1].

الفرع الأول: الكتابة.

على الباحث وهو يستعد لكتابة بحثه أن يتخير الوقت المناسب لوضع أول لمسة مادية في بحثه فيمسك قلمه ويحضـر نفسه، ويبدأ في كتابة المسـودة الأولى من بحثه متبعا الخطة المنهجية

---

1)- **الدكتور: علي ضو ، المرجع السابق**، ص 54.

التي أعدها سابقا، ويبدأ في كتابة القسم الأول أو الباب الأول من بحثه وهذا حسب التقسيم الذي إتبعه، وعلى الباحث أن يراعي ما يلي:

ـ أن يصيغ فقرات البحث وأجزائه بأسلوبه الخاص و يتجنب النقل الحرفي للمادة المدونة.

ـ إنتقاء ألفاظ ومصطلحات دقيقة وواضحة.

ـ الإعتماد على الأسلوب الخبري والتقريري.

ـ الإلتزام بالموضوعية والإبتعاد عل الأحكام التقييمية للآخرين أو التهجم والتهكم منهم.

ـ ضرورة التقديم لكل قسم، أو باب، أو فصل، أو مبحث، أو مطلب من البحث.

ـ تجنب إستخدام ألفاظ وضمائر المدح[1] مثل قولنا نحن، أنا، نرى، وأن إستعمال ضمائر المتكلم أمر غير محبوب لدى القارئ أو السامع ولذلك يجب تفادي العبارات التالية: إن الأبحاث التي قمت بها تجعلني أعتقد أنها....، ويرى الباحث، ويميل الباحث، وأنا لا أوافق صاحب الفكرة..، فهي عبارات إعجاب وتستبدل بما يلي: " ويظهر مما سبق ذكره "، و" يبدو أنه" .. "ويتضح مما سبق"، " ويتضح من ذلك "....، و"الجدير بالذكر"، " ويستحسن "، و" يفضل".

ـ تجنب التكرار وصيغ المبالغة.

ـ تجنب التركيز على البديهيات و الحقائق المسلم بها .

ـ أن تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة وترك مسافات بين الأسطر لإضافة أي معلومة جديدة، كما يجب ترك مسافة كافية في أسفل الصفحة لكتابة الهوامش.

ـ الإبتعاد عن الإستطراد لأن ذلك يفكك موضوع البحث و يربك القارئ في نقطة واحدة.

ـ ضرورة وضع علامات الترقيم.

ـ ضرورة وضع فقرات غير طويلة مرتبة ومتسلسلة، وأن تعبر كل فقرة عن فكرة معينة.

ـ ضرورة كتابة النسب المئوية بالأرقام لا بالحروف مثلا 50% ومقدار الغبن ورقم الشارع ورقم الهاتف، التاريخ، الأعداد الموضوعة في جدول إحصائي.

---

1)– **الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق**، ص 122.

ـ ضرورة الكتابة بالحروف للكسور العشرية وساعات النهار[1]، التاريخ الميلادي والهجري و لكن هناك من يرى بأن السنة الميلادية تسبق بكلمة عام، أما السنة الهجرية تسبق بكلمة سنة[2].

ـ تجنب الإستخدام المفرط للجمل المبنية للمجهول.

إن كتابة البحث العلمي تهدف إلى تحقيق الإعلام العلمي بالنسبة للقارئ وليس الهدف من ذلك هو التشويق والمتعة كما في المقالات الأدبية والقصص والروايات، وإبراز شخصية الباحث من النتائج المتوصل إليها[3].

الفرع الثاني: مراجعة ما تمت كتابته.

إن الباحث الذي يقبل على الكتابة بدون هوادة لا يثنيه جهد مراجعة ما تمت كتابته و هنا لا أقصد مراجعة الورقة الواحدة التي كتبها بل يصدق على كل البحث (المسودة الأولى)[4] فبمجرد الإنتهاء من الكتابة يجب مراجعة محتويات البحث المكتوب لأن فكر الباحث يظل مرتبطا بالأفكار التي عالجها ولا ينسى ما كتبه لأنه حديث العهد بكتابة البحث، أما لو كتب البحث خلال فترات متقطعة أو أنجز على مراحل متباعدة فإن الربط ينعدم وممكن يحصل تكرار للأفكار وحتى التهميش يتعرض لأخطاء.

إن الباحث يجب عليه إعادة ما كتب فقرة بفقرة وصفحة بصفحة فقد يكون قد عرض أفكارا وهي غير مدعمة بحجج فيمكن له القيام بذلك، كما يمكنه إعادة تصويب بعض الأفكار أو إضافة ما يراه تقصيرا منه في هذا البحث.

إن مراجعة البحث أكثر من مرة مثمرة سواء أدت إلى إضافة، أو حذف، أو ترتيب، أو تصويب وهناك من يرى بضرورة عرض البحث في ثوبه النهائي على مدقق لغوي لتحاشي الأخطاء ولو كانت بسيطة.

كما أن مراجعة البحث تثبت للباحث سلامة الصياغة ومدى الترتيب المنطقي للفقرات وللعبارات وتفادي التناقض والتكـرار وكل الأخطاء اللغوية مهما كان نوعـها، وكما يـقال (في الإعادة إفادة)

---

1)- **رشيد شميشم، المرجع السابق**، ص 99.
2)- **الدكتور: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق**، ص 449.
3)- **الدكتور: عمار عوابدي، المرجع السابق**، ص 90.
4)- الدكتور: أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص 104.

ولكن يجب التروي في إعادة قراءة البحث والوقوف على أهم نقائصه إن وجدت.

المطلب الثاني:

كيفية توثيق التهميش.

إن صياغة البحث العلمي يجب أن تتوافر فيه الأمانة العلمية في كل مراحله، ومن المتعارف عليه أن البحث لا يعد من عدم بل له أرضية يقوم ويتأسس عليها، وهي تلك المادة العلمية الموثقة في البطاقات أو الملفات الورقية أو الإلكترونية أو الكراسات المقسمة ولذلك لابد من الإشارة إلى مصدر أي معلومة وهذا ما يدعى بالتهميش، وهو لا يقصد به الحواشي كما جرت عليه بعض التسميات لأن الحواشي هي عبارة عن الفراغات الجانبية والعلوية التي تحيط بالمتن[1] وهي تختلف تماما عن التهميش.

الفرع الأول: تعريف التهميش وأهميته.

التهميش هو الكتابة الخارجة عن المتن ولكنه يعد جزء لا يتجزأ من المتن من أجل الإشارة أو الشرح أو التعليق، وإذا تم التهميش في ورقة المتن يكون مفصولا عن المتن بخط أفقي فالهامش له أهميته البالغة إذ هو عملية توثيقية يقوم بها الباحث حيث يشير إلى المراجع التي جمع منها مادته العلمية، وهذا يتطلب الأمانة العلمية.

إن توثيق المعلومات من شأنها أن تؤدي إلى معرفة مساهمات الباحث و تمييزها عن مساهمات من أخذ عنهم من معلومات من مؤلفاتهم.

كما أن تدوين الهوامش وتوثيقها بدقة يبرز فضل الآخرين على الباحث وهذا بإعتراف منه عندما وثقهم في بحثه، كما أن التهميش يبين المجهودات التي بذلها الباحث حتى وصل إلى هذه المراجع واستسقى منها، ولكن يجب أن يكون التهميش سليما أي بذكر كل عناصره (إسم المؤلف كاملا، عنوان الكتاب أو البحث العلمي، الجـــزء إذا كان للكتاب أجــزاء، المترجم إن كان الكتاب مترجما

---

1)- الدكتور:رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص 451.

عدد طبعات الكتاب، دار النشر، مكان النشر، السنة، رقم الصفحة)[1].

إن التهميش لا يكون للحقائق الشائعة كقولنا مثلا أن القانون المدني الجزائري مأخوذ من القانون المدني المصري، وهذا الأخير مأخوذ من القانون المدني الفرنسي، ولا للأقوال الفقهية الشائعة أو الشاذة، أما الإشارة إلى حكم قضائي وطني أو أجنبي فذاك يستدعي التهميش.

الفرع الثاني: أهداف التهميش.

إن إيراد التهميش في البحوث العلمية خصوصا يحقق العديد من الأهداف والفوائد، لكن المؤسف له أن العديد من الكتب التجارية لا تتضمن تهميش بالمعنى الذي نؤكد عليه، بل تجد الكتاب يكتب في أسفل ورقة متنه "قارب مع الكاتب الفلاني"، أو نجد قائمة المصادر والمراجع واردة في مكانها ولكنها لم تبرز في الهوامش، وهذا يضعف الأمانة العلمية ويقوي عملية النقل الحرفي للمادة العلمية.

وبناء على ذلك فإن التهميش في البحث لا يعد منقصة له بل يقويه و يؤكد تنوع أفكاره منسوبة لمن تم الأخذ عنهم، وهذه إحدى أهداف وفوائد وأغراض التهميش التي نوردها بناء على ما إتفق عليه غالبية الفقهاء[2] وهي:

ـ تدوين المصادر والمراجع التي أخذ منها الباحث مادته العلمية سواء كانت مصادر أصلية أو ثانوية مطبوعة أو مخطوطة أو محاضرة، أو أية وثيقة أخرى فإيراد كل هذه الأمور من شانها أن تفيد القارئ الذي يريد الإستزادة إذا رجع إليها، ويعطي هذا أيضا مكانة للباحث لتقيده بالأمانة العلمية.

ـ توضيح بعض الأمور المجملة الواردة في المتن، أو لتحقيق قضية معينة أو شرح بعض المفردات

---

1)- **الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق**، ص 136.

2)- **الدكتور: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق**، ص451 ، **الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق**، ص139، **الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق**، ص 137، **الدكتور: أيمن سعد سليم، المرجع السابق**، ص 106.

والعبارات التي لو وردت في المتن تؤدي إلى قطع تسلسل أفكار البحث، فإذا كانت هذه الإيضاحات طويلة فتورد في ملاحق البحث و ليس في الهامش ، والإشارة إلى هذه التوضيحات لا يكون بوضع (رقم) مثل الذي يوضع لتوضيح المرجع والإشارة إليه بل يكون بوضع علامة نجمة (*)، وإذا ورد إيضاح على نفس الصفحة تكون الإشارة بوضع علامة نجمتين (**) ويتم اللجوء إلى وضع علامة النجوم هذه في حالة ما إذا كان الرقم فوق عناوين البحث المعالج مثال: الفصل الأول: " الطبيعة القانونية لمسؤولية الطبيب جراح التجميل "* وكان الباحث ذاته يعالج في موضوع المسؤولية عن جراحة التجميل دراسة مقارنة.

ـ ذكر الفكرة الجوهرية في المتن وترك المسألة الثانوية إلى الهامش، ويجب أن تكون المسألة الجوهرية بكل عناصرها وأسبابها والباقي للمسألة الثانوية في موضعها.

ـ إحالة القارئ إلى موضع آخر من البحث سواء كان سابقا قد ذكرت فيه المسألة أو لاحقا ستذكر فيه، أو إحالته إلى مكان وموضوع غير موضع الدراسة، ومن ثمة إحالته إلى مراجع أخرى يجب عليه قراءتها.

ـ ترجمة قصيرة لشخصية لها أهميتها في البحث، أو من أجل ترجمة مكان ورد ذكره في البحث وتسمى (ترجمة الأعلام والأماكن)، أو ذكر الأحكام القضائية المؤيدة لرأي الباحث، أو التفسيرات التي توصل إليها الباحث.

ـ مناقشة رأي فقهي أو نص قانوني، أو إبداء آراء مختلفة حول مسألة معينة من أجل التوضيح لا أكثر ولا أقل لأن التهميش لا يرمي إلى إضافة معلومات.

وعليه فإن للتهميش أهدافه ووظائفه، فيجب عدم إطالته إلا في حالات معينة كما أن للمتن (النص) أهدافه ويجب أن يذكر كل أمر في مكانه (ما هو من النص يورد في المتن وما هو تهميش يورد في الهامش) وهذا أمر فني لا يتأتى إلا بالخبرة والإطلاع على كيفية توثيق الهوامش، كما أن الإستنتاجات والإقتراحات لا تخضع للتهميش.

---

*)– تمت المشاركة به في ملتقى وطني حول الأخطاء الطبية في جامعة المدية يومي 4، 5 نوفمبر 2016، حيث أن هذا الإيضاح لم نضع فيه رقما وهذا المثال منسوب لي شخصيا.

الفرع الثالث: طرق التهميش.

إن تدوين الهوامش أمر لابد منه، ولكن طرقه متنوعة وكل طريقة من طرق التهميش لها ميزاتها وبعض السلبيات خصوصا إذا تم التهميش وأراد الباحث إضافة أو حذف تهميش فهل تتأثر عملية التهميش كلها أم لا خصوصا إذا كانت أرقام الهوامش متسلسلة من بداية البحث حتى نهايته لذا وجب عرض كل هذه الطرق بالنظر إلى طرق ترقيم الهامش، وكيفية تدوين الهامش، وكيفية الإشارة إلى المراجع.

أولا: التهميش في أسفل الصفحة.

ونعني به وضع هوامش الصفحة في الأسفل، وأن هذه الطريقة تتنوع إلى ما يلي:

ـ الترقيم المتسلسل لكل صفحة: وهنا تستقل كل صفحة بأرقامها وهوامشها، وهذا هو الأكثر إنتشارا وأسهل الطرق.

ـ الترقيم المتسلسل للبحث كله: وهذا معناه إعطاء رقم متسلسل متصل لكل الهوامش بكل صفحات البحث حتى آخر صفحة لكن تظل كل صفحة محتفظة بالهامش الخاص بها، فمثلا لو كانت صفحة تتضمن أربعة هوامش وكانت صفحات البحث تساوي مائة صفحة، فإن أرقام الهوامش تبدأ من الرقم (1) إلى رقم (400) لأن كل صفحة تضم أربعة أرقام (هوامش) مضروب في عدد الصفحات فيساوي أربعمائة حتى النهاية، ولكن هذا النوع من التهميش عملية الرجوع إليه صعبة، ومن جهة ثانية أن إضافة أو إلغاء هامش يؤدي إلى تغيير كل الأرقام التالية للتهميش[1]، ولكن هذا النوع سهل في طباعة البحث لكون الأرقام متسلسلة يسهل مراقبتها و مطابقتها لأرقام المتن.

ـ الترقيم المتسلسل لكل فصل: وهنا يقوم الباحث بإعطاء رقم متسلسل لكل فصل أو باب يبدأ برقم (1) و حتى ينتهي الباب أو الفصل، ويعتمد هذا النوع غالبا في المقالات العلمية وبعض الكتب التجارية ولكن له عيوب تتمثل في الصعوبة التي يجدها القارئ من خلاله، وصعوبة إضافة أو حذف بعض التعليقات لأنه يؤدي إلى التغيير الكلي لرقم التسلسل.

---

1)- الدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 98.

ثانيا: التهميش في نهاية الفصل.

ونعني به أن يقوم الباحث بإعطاء رقما متسلسلا لكل فصل في نهاية كل فصل البحث أو باب من أبواب البحث والتي تبدأ برقم (1) و تنتهي بآخر رقم هامش من هوامش الفصل أو الباب، حيث تجمع كل الهوامش والتعليقات في نهاية الفصل أو الباب، مع الإشارة إلى أرقام الهوامش في المتن، وهذه الطريقة تستعمل في الكتب العلمية، ولكن هي طريقة صعبة بحيث يكون البحث يكون الواحد كأنه عدة بحوث[1].

ثالثا: التهميش في نهاية البحث.

ونعني به تجميع كل هوامش البحث في نهايته مع إعطاء رقم متسلسل متصل للبحث كله يبدأ من رقم (1) ويستمر حتى نهاية البحث، مع ضرورة الإشارة إلى الأرقام في متن البحث وهذه الطريقة تشترطها بعض المجلات الدورية بخصوص المقالات والأبحاث التي تنشر في هذه الدوريات[2].

الفرع الرابع: ضوابط التوثيق في الهامش.

إن القيام بتوثيق الهوامش من طرف الباحث يجعله مراعيا ضرورة الضوابط التالية:

ـ ضرورة مطابقة الرقم الوارد في الهامش للرقم الوارد في المتن وأن يتم وضع الرقم داخل قوسين صغيرين في وضع مرتفع قليلا عن السطر (المتن).

ـ ضرورة كتابة كل بيانات المرجع إذا ذكر لأول مرة في الهامش[3] فيكتب إسم المؤلف، عنوان المؤلف كاملا الجزء إذا كان للمؤلف أجزاء، الطبعة، الناشر، مكان النشر، السنة، ثم ذكر الصفحة بذكر حرف (ص) ثم كتابة رقم الصفحة، مع وضع فاصلة بين كل بيان من هذه البيانات (المعلومات) وإذا كان الباحث قد إقتبس حرفيا أو بالتلخيص من أكثر من صفحة فلابد من ذكر أرقام كل الصفحات في حـــالة توالي الصفحات بذكـــر رقم أول صفحة مع عبارة (وما بعدها)، أما

---

1)- الدكتور: علي ضو، المرجع السابق، ص 74.

2)- الدكتور: عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص274.

3)- الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص184.

إذا كان الإقتباس في نفس الموضع ولكن من صفحات متفرقة فلابد من ذكر هذه الصفحات من ذلك مثلا (ص10، 20، 30) وفي مصر ولبنان وبعض الدول يلجأ الباحثون إلى وضع رقم البند إلى جانب رقم الصفحة[1]، إذا كان في بحثه قد إعتمد نظام " البند " وهذا البند يكون لتمييز الفقرات.

أما إذا كتب المرجع لأول مرة ثم ذكر لاحقا فتكتب بياناته بكيفية مختصرة كذكر إسم المؤلف وعنوان المؤلف إذا كان له عدة مؤلفات أستعملت في البحث وذلك لمعرفة نوع المؤلف، ثم نكتب المرجع السابق، ثم رقم الصفحة.

ـ ضرورة أن يذكر الباحث أمام كل مرجع موقف المرجع من المعلومة المذكورة في المتن كأن يورد عبارة (في هذا المعنى) أو (خلافا لهذا الرأي).

ـ ضرورة ذكر المصدر في الهامش إذا ذكر الباحث في المتن خلافا فقهيا حتى يتمكن القارئ في الهامش من معرفة مصدر كل رأي من الآراء التي عرضها في المتن.

ـ ضرورة أن يكون رقم الهامش في المتن قبل النقطة المنهية للجملة لأن النقطة في هذه الحالة هي آخر ما يكتب في الجملة .

ـ ليس من الضرورة ذكر وظائف المؤلفين[2] إلا الألقاب العلمية فهي ضرورية وممكن كتابتها مختصرة فمثلا الدكتور نكتب (د)، وهناك من لا يرى ضرورة كتابة حتى هذه الألقاب العلمية، ولكن من الأفضل أن ينزل الناس منازلهم فالدكتور دكتور، والقاضي قاضي والمستشار مستشار والأستاذ أستاذ... وهذه الصفات بحسب ما هو مدون في مراجعهم، أما أن تضفى عليهم هكذا فهذا غير مقبول .

ـ أما ما إعتاد بعض الباحثين إيراده في الهامش مثل شيخنا وأستأذنا فأعتقد أنها عبارات تطلق على المشرف، أو على من تلقى منه الباحث علما.

---

1)- الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق، ص 143.

2)- الدكتور: عبد الوهاب إبراهيم سليمان، المرجع السابق، ص 121.

الفرع الخامس: كيفية الإحالة للمراجع في الهامش.

لخصوصية التهميش والإشارة إلى المراجع المهمشة أوردنا هذه الأفكار التي لا تختلف كثيرا عن طريقة تدوين المصادر والمراجع في البطاقات أو الملفات التي مرت معنا، إلا أن التهميش فيه نوع من الخصوصية بالنسبة للمراجع المهمشة وسواء كانت كتبا أو مقالات أو أبحاثا منشورة بالدوريات أو كانت رسائل جامعية سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية، أو كانت نصوصا قانونية وأحكام قضائية وسواء كانت الإشارة لأول مرة للمرجع أو لمرات أخرى وسواء إحتوى هذا المرجع على جزء أو أجزاء، وسواء كان المرجع من تأليف شخص واحد أو ثلاثة أشخاص وسواء كان مترجما أو بلغة عربية، وسواء وضع على الغلاف الناشر والبلد و السنة أو غابت هذه البيانات كلها فلابد من تهميش للمرجع وفق الحالات المعروضة:

ـ عندما يتم الإعتماد أول مرة على المصدر أو المرجع فلابد من ذكر البيانات التالية: إسم المؤلف ثم لقبه في حين يرى بعض الفقه أننا نبدأ باللقب ثم الإسم ولكل وجهة نظره فإذا تم إستخدام أحدهما فلابد أن يكون ذلك في كل البحث، وإذا كان المرجع من تأليف أكثر من مؤلف فلابد من ذكر جميع الأسماء أو الإكتفاء بإسم واحد متبوعا بكلمة (وآخرون) ، ويذكر أحد الأساتذة أنه لابد بالبدء بذكر الإسم ثم اللقب في البحوث العربية وهذا على العكس في الدول الغربية فإنهم يبدأون باللقب ثم الإسم ثانيا[1]، وبعدها نذكر عنوان الكتاب أو المقال، وإسم المترجم إذا كان الكتاب مترجما وتضمن إسم مترجمه، الطبعة وهي التي تدون على صفحة غلاف الكتاب أو خلف صفحة الغلاف وتبرز لنا عدد الطبعات إذا كان الكتاب قد طبع عدة مرات وإذا إنعدمت الطبعة فيشار إلى ذلك (بدون طبعة)، ثم يذكر رقم الأجزاء إذا كان للمرجع أجزاء، ثم يذكر بيانات النشر من إسم الناشر والبلد الذي طبع به الكتاب، وتاريخ النشر الذي قد يكون بالتاريخ الهجري ثم الميلادي، أو يكون بالميلادي فقط، ثم رقم الصفحة و يرمز لها بـ "ص" ويفصل بينها وما سبقها بفاصلة.

أما إذا كان المرجع رسالة جامعية فتهميشها يكون بذكر إسم المؤلف،ثم عنوان الرسالة، ثم الدرجة العلميــة الممنوحة، ثم إسم الكليــة والجامعة التي تمت فيها المناقشة، ثـم تاريخ المناقشة إذا

---

1)- الدكتور: سليمان ولد خسال، المرجع السابق، ص 64.

دونت فوق الرسالة أو الإكتفاء بتاريخ السنة الجامعة، ثم رقم الصفحة المعتمد عليها مثال: حميد بن شنيتي، سلطة القاضي في تعديل العقد، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر، 1996، ص 52 (المتعلقة بسلطة القاضي في رد الإلتزام المرهق).

وإذا استعمل الباحث المصدر أو المرجع مرة ثانية أو كرره عدة مرات بعدما إستعمله في الأول فإنه لا يعيد تدوين كل تلك المعلومات بل يقتصر على ما يلي مع مراعاة شروط معينة فإذا كان الباحث قد إعتمد على مرجع واحد لمؤلف واحد وكرر إستعماله مرة ثانية فيذكر إسم المؤلف، وعبارة المرجع السابق، ورقم الصفحة، أما لو إعتمد على مرجعين فأكثر لمؤلف واحد فإن أول إستعمال لكل مؤلف يقتضي ذكر كل البيانات التي أوردناها سابقا بالنسبة لكل مرجع، وعندما يكرر الباحث إستعمال أحد هذه المؤلفات التي هي لمُؤلِف واحد فيذكر إسم المُؤلِف ثم عنوان المُؤلَف تمييزا له عن المؤلفات الأخرى ثم عبارة المرجع السابق، ثم رقم الصفحة.

وعندما يقتبس الباحث من مصدر واحد ولكن من صفحات متفرقة فيشار إلى كل صفحة برقمها مفصولا بينهما بفاصلة، أما لو حصل الإقتباس من مصدر واحد ولكن من صفحات متعاقبة فله الخيار إما أن يكتب رقم صفحة البداية والنهاية مفصول بينهما بخط أفقي قصير مثل ص (15 – 17) أو يدون رقم الصفحة الأولى و يكتب عبارة (وما بعدها) مثل ص (30 وما بعدها).

أما في الحالة التي يقتبس فيها من مصدر واحد للمرة الثانية دون أن يكون هناك فاصل في الإقتباس بين المرة الأولى والثانية فيدون الباحث المرجع نفسه (نفس المرجع) دون ذكر إسم المؤلف، ودون ذكر إسم المرجع، وهناك من يرى بأنه لا مانع من إعادة ذكر إسم المؤلف، وإسم المؤلف إذا حصل تباعد بين الإقتباس الأول والثاني صفحة أو صفحتين في حين يرى بعض الفقهاء[1] أن ذكر عبارة (المرجع نفسه) تستعمل عندما يتم الإقتباس من مصدر واحد وفي نفس الصفحة دون وجود فاصل بينهما بمصدر آخر وهذا هو المعمول به لدى غالبية الفقهاء والباحثين ولكن هناك من يرى بضرورة إعادة إسم المؤلف ثم يعقب بعبارة (نفس المرجع) ثم رقم الصفحة.

---

1)– الدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 119.

أما إذا كان المرجع المقتبس منه باللغة الأجنبية[1] يجب ذكر إسم المؤلف وذكر عبارة "ibid" وهي إختصار للكلمة اللاتينية "Ibidem " والتي تعني المصدر نفسه،ونشير هنا إلى أن المرجع (الكتاب) لو تكرر في الصفحة الخامسة أو الخمسون فالباحث مخير بين كتابة إسم المؤلف، وعنوان الكتاب ورقم الصفحة أو كتابة إسم المؤلف وعبارة (المرجع السابق) ورقم الصفحة لكن بشرط وهو ألا يكون لصاحب الكتاب أكثر من مرجع إعتمد عليه الباحث ففي هذه الحالة ضرورة كتابة إسم المؤلف، عنوان المرجع، ذكر عبارة (المرجع السابق)، ثم ذكر رقم الصفحة، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية فنذكر عبارة "op.cit " وهي إختصار للعبارة اللاتينية "opera citato " وتعني (المرجع السابق).

وفي بعض الحالات نجد مصادرا أو مراجعا لا تتضمن إسم المؤلف بل العنوان فقط ولذا يجب على الباحث أن يهمشها على هذا الأساس بذكر كل البيانات ما عدا إسم المؤلف الذي خلا منه الكتاب إما عمدا من الكاتب وأخفى إسمه لأي سبب كان، أو أن الكتاب صدر بإسم صاحبه وضاعت الصفحة الأولى منه (صفحة الغلاف)، أو أنه من المخطوطات القديمة.

فكل بيان من بيانات المرجع (الكتاب) التي تكون ناقصة يجب التروي فيها حتى لا يفهم بأنه تقصير من الباحث فإذا خلا الكتاب (المؤلف) من ذكر إسم الناشر، أو مكانه أو تاريخ النشر فيجب ذكر البيان الناقص بعبارة (بدون ناشر)، أو (بدون عنوان)، أو (بدون تاريخ) وهذه الأمور لا يمكن الوصول إليها إلا بالرجوع فعلا إلى المصدر أو المرجع، أما أن يهمش الباحث لما هو تهميش في مرجع إستعمله من إعتمد عليه الباحث فهذا غش يجب الإبتعاد عنه نهائيا لأن إحالة الباحث ليست على إطلاع و ليست حقيقة ولا تعبر على أنه تصفح هذا المرجع وإستوحى من أفكاره إقتباسا حرفيا أو عن طريق التلخيص، كل ما في الأمر أن الباحث يريد أن يجعل قائمة مصادر بحثه مكثفة وغزيرة شكلا.

أما لو إعتمد الباحث على مراجع غير منشورة، فيجب عليه أن يشير إلى ذلك في الهامش كأن

---

1)- الدكتور: خالدي الهادي، والدكتور: قدي عبد المجيد، المرشد المفيد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، سبتمبر، 1996، ص157.

يعتمد على محاضرات أعدها أستاذ في القانون فيذكر ذلك بذكر عبارة (غير منشورة) بعد أن يذكر إسم صاحب المحاضرات، والعنوان الذي تحمله وعلى أي مستوى ألقيت بذكر عبارة (غير منشورة)، ثم الكلية ثم الجامعة ثم السنة ثم الصفحة، أما لو كانت منشورة فيتبع في ذلك ذكر كل البيانات الواجبة.

وكمثال على ذلك ما تم نشره من طرف أحد أساتذة كلية الحقوق بجامعة سعد دحلب البليدة، فنكتب: الدكتور: بن شويخ الرشيد، دروس في علم الميراث، ألقيت على طلبة السنة الرابعة حقوق، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007/2006، ص x .

وعندما يستعمل الباحث القرآن الكريم[1] في بحثه فيجب عليه أن ينقل الآية أو الآيات صحيحة وهذا بالرجوع إلى المصحف، وفي وقتنا هذا لابد عليه وأن يكتب الآية كما هي ويجب عليه أن يذكر إسم السورة ورقم الآية مثال: سورة التوبة الآية رقم 20، أو يكتبها هكذا : التوبة: 20 وبالنسبة للأحاديث النبوية لابد من ذكر سند الحديث ومرجعه ورقمه والصفحة.

أما لو إستعمل الباحث مراجع باللغة الأجنبية فعليه ذكر كل البيانات التي أوردناها سابقا في غير هذا المكان ولكن باللغة الأجنبية تفاديا لأي مشكل قد يحصل فمثلا لو كتبه الباحث باللغة العربية وكان غير صحيح فإن القارئ يتيه في البحث عن المرجع في الفهارس الأجنبية للمؤلفين وللعناوين، ويحصل هذا الأمر عندما تتم ترجمة الدوريات الأجنبية فإذا كان المؤلف عربيا وكتب بغير العربية فيجب كتابة إسمه وإسم عنوان ما كتب باللغة الأجنبية (الحروف) لأن المرجع يوضع مع فهارس المراجع باللغة الأجنبية، أما لو كان المؤلف إسمه أجنبيا و نشر كتابا مترجما للغة العربية فهنا يكتب كل من إسمه وعنوان كتابه باللغة العربية لأنه مرتبا في فهارس المكتبات في القسم العربي[2].

وهنا نشيـــر إلى أن كتابة إســـم المؤلف في المتن من طرف الباحث لا تتـطلب إعادة ذكـره في

---

1)- **الدكتور: خالدي الهادي، والدكتور: قدي عبد الحميد، المرجع السابق**، ص 166.

2)- الدكتور: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص 443.

الهامش بل نذكر إسم المرجع والبيانات الأخرى، أما لو تم كتابة إسم المؤلف وعنوان مؤلفه في المتن من طرف الباحث فيكتفي في الهامش بإيراد رقم الصفحة فقط.

كما يمكن أن يكون ما ورد في المتن هو عبارة عن مقابلة شخصية مع مسؤول له علاقة بموضوع الباحث وهنا أيضا لابد من توثيق تلك المقابلة كما يلي: الإشارة في البداية إلى ذكر عبارة (مقابلة) أو حديث مع ذكر إسم الشخص ثم وظيفته ومنصبه، المكان الذي تمت فيه المقابلة ثم تاريخ المقابلة مثال: مقابلة مع خضراوي الهادي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار ثلايجي بالأغواط، 2013، وقد تكون المقابلة قد جرت مع شخصية من خارج دولة الباحث فلابد من ذكر ذلك.

أما حديثا[1] فهناك طريقة أخرى معتمدة في بعض الجامعات الأمريكية في علم النفس لتوثيق الهوامش ضمن متن البحث مباشرة بعد الإستشهاد ووضع العلامة والبيان بين قوسين والإشارة إلى إسم المؤلف، وسنة الطبع ورقم الصفحة ومثالها (بوشمة خالد، 2016، ص x) وهذه منهجية كانت معتمدة بمجلة البحوث والدراسات القانونية الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة البليدة 2 (لونيسي علي) وتم التخلي عنها وإعتماد طريقة أخرى تتمثل في وضع الهوامش في آخر البحث ولا يكون ذلك بطريقة آلية للهوامش.

أما التوثيق الهوامش بالنسبة للوثائق الرسمية التي تتضمن ما يصدر عن الجهات الرسمية من رئاسة الجمهورية أو منظمات دولية أو... فيجب على الباحث أن يذكر العناصر التالية عند التهميش وهي[2]: ذكر إسم الجهة التي أصدرت الوثيقة مهما كان نوعها، ثم ذكر إسم الوثيقة القانونية الرسمية، رقم المادة أو الفقرة، ثم ذكر رقم الصفحة أو الصفحات، ثم رقم العدد مثال: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09/16 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، المادة 31 (الضمانات الممنوحة للإستثمارات)، ص 21، العدد 46.

---

1)- الدكتور: خروع أحمد، المنهجية وفلسفة القانون (البرنامج الدراسي المقرر لطلاب السنة الأولى من ليسانس الحقوق)، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1995/ 1996، ص 36.

2)- الدكتور: خالدي الهادي، والدكتور: قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 159.

المبحث الثاني:

القواعد الضابطة لكتابة البحث.

كتابة البحث العلمي تتطلب من الباحث دراية تامة باللغة العربية وهي ما تسمى بقواعد اللغة، وقواعد تتعلق بالترقيم وعلامته وأقصد به كل ما يضبط العبارات ويؤدي إلى تسهيل فهم المعاني عند قراءة ما هو مكتوب أو سماعه لفظا، لأن الباحث في بعض الأحيان لا يلقي بالا لهذه الأمور فقد يكون غير ملم بأصول اللغة العربية وقواعدها النحوية لذلك يجب عليه عرض بحثه قبل طبعه على متخصص في اللغة العربية من أجل تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية التي يكون الباحث قد إرتكبها سهوا عند كتابة بحثه[1].

ومن الأخطاء الشائعة في بعض المؤلفات تجبن إستخدام علامات الترقيم، أو عدم إستخدامها في مواضعها إستخداما صحيحا، ومن شأن ذلك أن يؤثر على معنى الجمل والفقرات ويشوه فحواها وغرضها بصفة كاملة وهذا أمر يجب تفاديه.

المطلب الأول:

قواعد اللغة وبعض الجوانب المهمة.

إن كتابة البحث يجب أن يكون بلغة ذات دلالة واضحة حيث يتولى الباحث تقديم أفكاره بصيغ مترابطة متماسكة بكلمات مختارة وجمل منظمة، متجنبا الفواصل الطويلة بين الفعل والفاعل مع ضرورة التعليل والمناقشة للآراء مدعمة بالأدلة والشواهد مع إجتناب التكلف بالأسلوب[2].

وقد إقترح بعض الأساتذة أركان ثلاثة للأسلوب في بحوث العلوم الشرعية[3] وقد يصدق هذا الإقتراح على البحوث القانونية حيث تتمثل هذه الأركان فيما يلي:

ـ السلامة من الأخطاء سواء كانت أخطاء لغوية أو نحوية أو بلاغية يكون الباحث مسؤولا عنها

---

1)– **الدكتور: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق**، ص 192.

2)– **الدكتور: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق**، ص 444.

3)– **الدكتور: سليمان ولد خسال، المرجع السابق**، ص 66.

وليس المشرف، والذي يظهر لي أن المسؤولية تكون مشتركة لأن وظيفة ودور المشرف هو التوجيه والتصويب والوقوف على الأخطاء التي يرتكبها الباحث سهوا.

- الإيجاز ويقصد به صياغة البحث بعبارات مركزة دالة على المعنى.
- الوضوح ونعني به أن تكون العبارات والألفاظ متداولة الإستعمال مختصرة لكنها مترابطة تؤدي الغرض.

وأن يكتب الباحث بحثه بعبارات لا تتضمن التكرار وألا تكون طويلة وأن تكون متسلسلة في شكل فقرات التي هي مجموعة من الجمل ذات الصلة الوثيقة بينها والتي تعالج فكرة واحدة، وهذه الفقرات في مجموعها تشكل فصل مستقل له عنوان ويجب أن يكون حجم الفقرة متوسط الطول، فهي ليست بالقصيرة جدا، ولا بالطويلة جدا حتى يستطيع القارئ تتبع ذلك، وإذا عبرت الفقرة عن الفكرة فلا ضرورة لإضافة شيء إليها بل ينتقل الباحث إلى فكرة جديدة، ويستطيع القارئ تتبع ذلك من خلال العديد من الفقرات المستقلة في الأفكار ولكنها متسلسلة ومرتبطة فيما بينها، حيث فقرات الفصل ترتبط مع عنوانه وهذا يجعل ترابط الجمل في القفرة الواحدة وتناسق بين الفقرات في الفصل الواحد مع عنوانه، وتناسق بين الفصول مع عنوان الباب و تناسق الأبواب مع عنوان البحث[1].

إن كل فقرة مستقلة وواضحة بالنظر إلى حيزها في البحث والتي لابد لها من ترك مسافة في بداية السطر الأول للفقرة و تنتهي بوضع نقطة، ولابد أن يكون هناك فراغ بين فقرة و فقرة أخرى أوسع من الفراغ المتروك في كل سطر وسطر آخر داخل الفقرة الواحدة.

وفي بعض الحالات يضطر الباحث إلى إستخدام صفحة يضعها في بداية بحثه تتضمن المختصرات وهي تلك الكلمات التي إستعملها الباحث عدة مرات في بحثه ولا يريد تكرارها من أجل عدم الزيادة في حجم البحث، و إن اللجوء إلى "الإختصارات" يجب أن يحترم في كل البحث، وبين المختصرات المشهورة في الصيغ القانونية نذكر: سنة =س، مادة = م، طبعة = ط، جزء = ج، قضائية = ق وهناك مختصرات معروفة في المراجع باللغة الفرنسية ومنها:

No=Numéro, Ed=Edition ,Rev. Int.dr.pén= Revue international de droit pénal, s= suivant, p=page, Rev. Int.dr.comp = Revue international de droit comparé.

---

1)- الدكتور: سليمان ولد خسال، المرجع السابق، ص72.

وفي بعض الحالات يضطر الباحث إلى ضبط بعض الكلمات بالشكل خصوصا عندما يكون لها أكثر من معنى فتحتاج إلى تشكيل مثال: المَنَاخُ، المِنَاخ، المؤَلِفُ، المؤَلَفُ، الجَمَلُ، الجُمَلُ، الكُتَابُ، والكِتَابُ .... ولكن يجب عدم المبالغة في ضبط تشكيل الكلمات إلا التي تحتاج إلى ذلك.

كما أن كتابة البحث تقتضي تقسيمه وتفريعه وهذا أمر شكلي ضروري[1]، ولكن لابد من حصول ذلك وفقا لمعيار موضوعي وشكلي بحيث أن من يقرأ البحث لا يتيه في ثناياه بل يستطيع أن يتتبع هذه التقسيمات بسهولة ومثال على ذلك: تقسيم الأعمال التجارية إلى أعمال تجارية بطبيعتها (بحسب الموضوع) (بحسب القانون) ، وأعمال تجارية بحسب الشكل، وأعمال تجارية بالتبعية وتقسيم كل نوع إلى ما يتضمنه من أنواع وهذا هو الجانب الموضوعي للبحث أما الجانب الشكلي فيعطي لكل تقسيم موضوعي شكل معين كالتالي: أنواع الأعمال التجارية.

إن الأعمال التجارية في القانون التجاري تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

المطلب الأول: الأعمال التجارية بطبيعتها.

المطلب الثاني: الأعمال التجارية بحسب الشكل.

المطلب الثالث: الأعمال التجارية بالتبعية.

ويمكن تقسيم بعض هذه الأعمال التجارية إلى ما يلي: الأعمال التجارية بطبيعتها تنقسم إلى أعمال تجارية منفردة وأعمال تجارية في شكل مقاولات، وان الأعمال التجارية المنفردة تتضمن العديد من الأعمال التجارية (الشراء لأجل البيع، كل عملية مصرفية أو صرف أو سمسرة أو خاصة بالعمولة...) وأن الأعمال في شكل مقاولات تضم إحدى عشر نوعا من الأعمال.

أما الأعمال التجارية بحسب الشكل فتتضمن خمسة أنواع واردة على سبيل الحصر (التعامل بالسفتجة بين كل الأشخاص، الشركات التجارية، وكالات ومكاتب الأعمال، العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية، كل عقد تجاري يتعلق بالتجارة البحرية والجوية)، وأما الأعمال التجارية بالتبعية

---

1)– هذا التقسيم والمثال من إقتراح الباحث من أجل توضيح الفكرة.

فهي في الأصل أعمال مدنية لكن سميت تجارية لكون أن القائم بها يحمل صفة التاجر وأنها متعلقة بممارسة تجارته أو حاجات متجره، وكذا كل الإلتزامات بين التجار (العقدية وغير العقدية).

وكل هذه الأعمال نصت عليها المواد (2، 3، 4) من القانون التجاري.

إن تقسيم البحث وتفريعه مسألة ضرورية تبين مدى قدرة الباحث على التحكم في بحثه من الناحية الشكلية والموضوعية.

وهنا نذكر بأن كتابة البحث يكون بمواصفات بسيطة تضعها الإدارة[1] حيث تبين نوع الخط الذي يكتب به البحث وحجمه، وكذا العنوان الذي يكتب في وسط الصفحة، وكذا العنوان الذي يكتب على جانب الصفحة حيث نجد أن حجم الخط يتدرج من الأكبر إلى الأصغر وفقا لعناوين البحث فمثلا عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب نجد فيها أن عنوان الباب يكون حجم الخط أكبر من حجم خط عنوان الفصل، وحجم خط عنوان الفصل أكبر من حجم خط عنوان المبحث وهكذا.

وأما كتابة متن البحث (جذع البحث) يكون بخط حجمه عادي ولكن في بعض الحالات لا تحدد الإدارة نوع وحجم الخط فيلجأ الباحث إلى كتابة بحثه بخط حجمه كبير حتى يكون حجم الرسالة كبير، وأحيانا لا تملأ الصفحات بشكل مقبول، ولذا من الضروري توحيد هذه المسائل على مستوى كل جامعات الوطن مثلما يتم تحديده بشان البحوث و المقالات المشارك بها في الملتقيات العلمية سواء الدولية أو المغاربية أو الوطنية، أو في الندوات العلمية الوطنية ، أو في الأيام الدراسية.

أما كتابة الهوامش فحتما يكون بخط صغير في الحجم خاصة وأن البحوث اليوم تنجز بواسطة الكمبيوتر ويمكن التحكم في نوع الخط و حجمه بسهولة تامة.

المطلب الثاني:

علامات الترقيم.

إن عملية نقل الصـورة الكاملة التي ينقلها الباحث عن موضوعه للقارئ من خـلال كتابة بحثـه

---

1)- تضع الإدارة نموذجا وتفرض كتابة البحث وفقا له من حيث حجم الخط ونوعه وعدد صفحات البحث وطريقة التهميش...

بأسلوب علمي، دقيق وألفاظ بارعة في التعبير، لأن الكتابة العلمية هي التي تعطي المعنى في أقل عدد من الكلمات ، وبذلك فإن الكتابة العلمية هي فن رفيع تتطلب إجادته موهبة، ودراسة أصوله وتمرسا عليه[1] .

وفي البحث العلمي يجب على الباحث إحترام بعض العلامات والإشارات المستخدمة وهي كثيرة جدا يجب الرجوع إليها في كتب اللغة العربية من أجل معرفة دلالاتها، وهنا نوجز ما يلي:

ـ النقاط: النقطة سواء مفردة، أو مثنى، أو جمع تكون على الشكل التالي:
النقطة المفردة (.) وتستعمل في نهاية الجملة التامة المعنى، وعند إنتهاء الكلام أو الفقرة، وبعد الكلمات المختصرة مثل "هـ " و "م " إختصار للكلمتين "هجرية " و"ميلادية" ،وفي هذا يقول الشيخ الصادق الغرياني من ليبيا: تدل النقطة على وقوف تام عن القراءة، وتوضع في نهاية جملة تم معناها مثل: من بخل بماله ، ولم يؤد حق الله فيه، طوقه الله به يوم القيامة شجاعا أقرع، ومن انفق من ماله في سبيل الله أخلف الله عليه في الدنيا، وضاعف له الثواب في الآخرة[2].
النقطتان الرأسيتان (:) وتدلان عل وقوف متوسط و تستعملان لتوضيح ما بعدها كما يلي: بين الشيء و أقسامه وأنواعه مثال: للعقار نوعان: عقار بطبيعته وعقار بالتخصيص، وتستخدم بين القول و المقول مثال: سكت المظلوم ثم قال: حسبي الله و نعم الوكيل، وتستخدم بعد كلمة مثل، ونحو مثال: صياغة القاعدة القانونية عن طريق الحيل والإفتراض مثل: القاعدة التي تنص على الأشخاص المعنوية، والقاعدة القانونية التي تنص على المفقود، والقاعدة القانونية التي تنص على العمل التجاري بالتبعية.

كما تستخدم قبل ما يراد شرحه ، مثل: التدليس: و هو إستعمال طرق إحتيالية تدفع للتعاقد.
النقاط فقط تكون أفقية (.....) و قد تكون ثلاثة نقاط (...) إن النقط الأفقية المتعددة أو الثلاثة تسمى علامة الحذف و تستخدم لحذف بعض الكلام المقتبس حرفيا بحيث لا يتجاوز الكلام المحذوف سطر واحدا، أما إذا كان الكلام المحذوف يزيد عن السطر فتوضع النقاط الأفقية بمقدار السطر هكذا (.....) وهذا إما لعدم أهمية الكلام المحذوف وإما خوفا لطول الكلام.
ـ الفاصلة: إن الفاصلة بإعتبارها من علامات الترقيم على نوعين: الفاصلة المفردة، والفاصلة المنقوطة.

---

1)- الدكتور: أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1996، ص 239.
2)- أشار إليه الدكتور: سليمان ولد خسال، المرجع السابق، ص 68.

الفاصلة المفردة (،): وتعني وقفة خفيفة جدا عن القراءة وتستعمل في عدة مواضع هي:

بعد لفظ المنادي مثال: قال القاضي: يا متهم، تفضل بالأدلة. وتستخدم بين الجمل القصيرة التي تتحدث عن شيء واحد مثل: إن بيع الغرر الكثير محرم، وقد ثبتت حرمته بالكتاب، وبالسنة، والإجماع، وتستخدم بين جملة الشرط وجوابه مثل: من قام بشهر عقده، إنتقلت إليه ملكية العقار وتستخدم بين القسم وجواب القسم مثل: والله، لأصدقنَ.

وتستخدم أيضا بعد ظرف الزمان عندما يكون في بداية الجملة مثل: الآن، نبرز أهمية الإشكالية في البحث وتستخدم أيضا بين الجملتين المرتبطتين في المعنى والإعراب مثل: خير صفوف الرجال أولها، وخير صفوف النساء آخرها، وتستخدم بين البدل والمبدل منه مثل: أكرم والديك، أباك، وأمك وتستخدم بين المعطوف والمعطوف عليه مثل: حالات إنتفاء الخطأ ثلاثة: الدفاع الشرعي، تنفيذ أمر صادر من الرئيس، حالة الضرورة، وتستخدم بين الجمل التامة وشبه الجمل مثل: لا تندم على ما أصابك في أمرك بالمعروف، ونهيك عن المنكر، ونصرتك للمظلوم، ويستخدم أيضا قبل الجمل الوصفية وشبه الجمل مثل: قابلت مسؤولا، سمته سمت المخلصين، وتستخدم قبل الجمل الحالية مثل: تصدقت وأن موقن ثواب الله.

ـ الفاصلة المنقوطة(؛): وتعني وقوفا متوسطا عند القراءة و إستعمالاتها كما يلي: بين جملتين الثانية تعد سببا للأولى[1] مثل: ذهب الأستاذ إلى الجامعة، ليدرس، وتأخر بعض الطلبة، فلا عجب في أن يسجلهم الأستاذ غائبون، بين الأسماء والعناوين كما هو الحال في التهميش، وتستخدم بين الجملتين المرتبطتين في المعنى لا في الإعراب مثل : إذا أحسن الناس أحسنوا؛ وإذا أساؤا فاجتنبوا إساءتهم، وتستخدم بين الجمل الطويلة مثل: يتحقق الغرر في هذا البيع لو كان المبيع مختلف الجنس ، أما وأنه مبيع متحد الأفراد وفيه خيار للمشتري فلا غرر فيه وإذا إنتفى الغرر من هذا؛ البيع فالإستدلال بالحديث على منعه لا يصح .

ـ علامة الإستفهام (؟): توضع بعد الجملة الإستفهامية أي في نهاية كل سؤال[2] هل يجوز للجار

---

1)–**الدكتور: خالدي الهادي، والدكتور: قدي عبد المجيد، المرجع السابق**، ص 177.

2)– **الدكتور: عمر فؤاد عمر، المرجع السابق**، ص 127.

المالك أن يمارس الشفعة حسب القانون المدني الجزائري؟.

ـ علامة التعجب (الإنفعال) (!): حيث يعبر عنها البعض بعلامة التأثر والتي تستخدم في أمر من الأمور التالية: في التعجب مثال: ما أروع نظام الوقف! وتستخدم في التمني مثل: ليتك تنازلت عن حقك لأخيك ! وتستخدم في التحذير مثال: إياك والتزوير ! وتستخدم في الإستغاثة مثال: رباه ! إني ظلمت نفسي فأغفر لي وتستخدم بعد بئس ونعم مثل بئس الرجل الظالم ! نِعْمَ الزوجة الصالحة ! وتستخدم في الدعاء مثال: حفظك الله ورعاك ! وتستخدم في الحزن والندبة مثال: مات العالم ! وأسفاه ! وتستخدم في الفرح مثال: يا بشراي ! وتستخدم في الإغراء مثال: النجاء ! النجاء ! "البدار والإسراع"[1].

ـ الشَرْطَةُ: وهي على نوعين الشرطة المفردة (ـ)، والشرطتان (ـ.... ـ) فأما الشرطة المفردة (ـ) حيث يتم إستعمالها في أول السطر في حالة المحاورة بين إثنين إذا استغنى الباحث عن تكرار إسميهما كما استعمل بوضعها بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا في أول السطر مثال: سبعة يظلهم الله في ظله: ـ شاب نشأ في طاعة الله.

ـ ورجل قلبه معلق بالمساجد.

ـ ورجل دعته إمرأة ذات جمال فقال إني أخاف الله.

الشرطتان (ـ.... ـ) وتستعمل لتفصل جملة أو كلمة معترضة فتصل ما قبلها بما بعدها.

ـ القوسان (...) حيث يستخدمان لعدة أغراض وهما على أشكال فهناك :

القوسان المفردان: حيث يوضعان بين عبارات التفسير المضافة، والإيضاحات، والدعاء ونضرب مثالا لكل حالة فتفسير كلمة في وسط الكلام مثال: دفع الصائل(الدفاع الشرعي) من أسباب الإباحة أما الدعاء مثال: مسجد الأقصى (حفظه الله)، وإما لحصر العدد كما هو الرقم في الهامش مثال: (1) أو للرقم في المتن لتهميشه مثال: (2).

القوسان المزهران: و يستعملان لحصر آيات القرآن { }

القوسان المعكوفان (المركنّان): يتم وضعهما عند أي زيادة كالزيادة التي تقع في الإقتباس الحرفي.

القـــوسان المزدوجان الصـــغيران: يتـــم وضعهما من طـــرف الباحث، عنـــدما يقتبس حرفيا من

---

1)– الدكتور: سليمان ولد خسال، المرجع السابق، ص 70.

الغير وحول عناوين التقارير والمقالات، وعندما يتم تمييز بعض المصطلحات مثال: تاريخ "الفلسفة العلمية" هو قصة تطور مشكلات، والمشكلات لا تحل عن طريق تعميمات غامضة[1].

إذا كتب الباحث بحثه وفقا للمنهجية العلمية فيجب عليه إعادة قراءة ما كتب مرة ثانية للوقوف على بعض النقائص، ويعيد كتابة البحث مرة ثانية بطريقة متسلسلة ومطردة، معتمدا على ما كتبه في المسودة الأولى، وفي الكتابة الثانية للبحث يستدرك الباحث ما فاته من أخطاء وهفوات سواء بالنسبة لتوثيق الهوامش والقواعد التي تضبطها، أو بالنسبة لصياغة عناوين البحث الرئيسية أو الفرعية ورفع التناقض الموجود بينها، وإستدراك كل قواعد اللغة،وكل علامات الترقيم، وضبط التسلسل بين الفقرات، ورفع التناقض بين الأفكار المدونة في المسودة الأولى نتيجة طول مدة كتابتها ، ووجود فواصل زمنية بين تفريعاتها.

وبعد القيام بكتابة البحث بفهارسه وملحقاته – والإستعانة بالمدقق اللغوي إن أمكن وهذا أمر غير إجباري في الجامعات الجزائرية ومع ذلك نوصي به وهذا بخلاف الجامعات الأوربية الذي يعد فيها ذلك إجباريا– يقدم إلى الأستاذ المشرف لتصحيحه من الناحية الشكلية والموضوعية خلال مدة زمنية مع ضرورة إحتفاظ الباحث بنسخة من البحث (الرسالة) ونفس الشيء عندما يسلمه للطباعة عندما يكون الباحث لا يجيد الطباعة بنفسه بالآلة (الكمبيوتر).

وبعد الإطلاع على البحث من قبل المشرف الذي يكون قد تابع خطوات إنجاز هذا البحث من قبل خطوة بخطوة يعيده إلى الباحث لتصحيح بعض الأخطاء التي بينها وحددها الأستاذ المشرف ثم يعيد الباحث البحث مرة أخرى للمشرف ليتأكد من التصحيحات التي أجراها الباحث و أن البحث أصبح خاليا من الأخطاء وبعدها يتحصل على إذن بطبع البحث (كتابته بالآلة).

إن الباحث وهو يقوم بعملية الطبع فإن بحثه يتطلب أن يكون في صورة نهائية سواء من حيث الشكل، أو من حيث الموضوع، إذ الناحية الشكلية للبحث تتقرر من صفحة الغلاف الخارجي والداخلي وصولا إلى صفحة الفهرس ويجب أن تكون مصححة ومدققة، لتأتي مرحلة الطباعة سواء في مراحلها الأولى أو الأخيرة.

بعد طباعة البحث يسلم الباحث نسخة منه للأستاذ المشرف الذي يعد تقرير خبرة يعلن فيه صلاحيـــة البحـــث للمناقشة بالإضافة إلى أن المشرف يجـــوز له أن يقتـــرح على اللجنة العلمية

---

1)– الدكتور: خالدي الهادي، والدكتور: قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 179.

والمجلس العلمي تشكيلة لجنة لمناقشة هذا البحث بحكم تخصصها، حيث تتكون اللجنة من(4 إلى 6) أعضاء إثنان منها خارج الكلية (الجامعة) وهذا ما هو معمول به في كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ويكون هذا التقرير مرفقا بنسخة من الرسالة بالإضافة إلى الإذن بطبع الرسالة.

يتم إقتراح تشكيل لجان المناقشة من طرف اللجان العلمية ثم يأتي دور المجلس العلمي الذي قد يقر كل الأعضاء المقترحين من اللجنة العلمية وبإقتراح من المشرف و يصادق على اللجنة، أو يجري عليها تعديلات ويصادق عليها ومن تاريخ مصادقة المجلس العلمي على اللجنة يتم تسليم الرسالة إلى كل عضو في اللجنة سواء من الإدارة نفسها أو يقوم بهذا العمل الباحث خاصة بالنسبة للخبراء من خارج كلية الباحث علميا.

وبعد قراءة الرسالة من كل خبير عليه أن يودع تقرير خبرة إما بقبول المناقشة أو رفضها خلال الآجال القانونية التي رأينها لا تحترم أصلا حيث أن هناك العديد من الخبراء المعينين من طرف المجلس العلمي للكلية لا يبادرون حتى بتسلم الرسالة وأن الرغبة لديهم منعدمة ولكن همهم الإقصاء خاصة إذا كان رئيس اللجنة لهذه الرسالة في علاقة عدائية مع المشرف أو نزوات شخصية فيتحمل كل ذلك الباحث ويبقى معلقا لا رسالته نوقشت ولا رفضت فيسلك مسلكا آخر، وبعد أن تكون التقارير كلها إيجابية (قبول المناقشة) أو على الأقل أربعة منها بشرط أن يكون تقرير رئيس اللجنة[1] إيجابيا فتعلن صلاحية الرسالة للمناقشة العلانية في تاريخ يتم الإتفاق عليه بين أعضاء اللجنة ومحالة التنازل لبعضهم البعض حتى يتم جمعهم في تاريخ معين للمناقشة وهذا ما نبرزه لاحقا.

---

1)- المرسوم التنفيذي رقم 254/98 المؤرخ في 17 أوت 1998 المعدل والمتمم ينظم كل هذه المسائل، وبعده جاءت نصوص تنظم الدكتوراه في نظام " ل م د" بالتفصيل.

الفصل الرابع: مرحلة تنظيم وطباعة البحث ومناقشته

الفصل الرابع:

مرحلة تنظيم وطباعة البحث ومناقشته

تتمثل ركائز البحث العلمي في موضوع البحث ومنهج الدراسة الذي يمثل أسلوب العرض والتزام الموضوعية وجانب فني يتمثل في إتباع الطرق المحددة من أجل تنظيم المعلومات وتدوين التعليقات والإيضاحات وقائمة المصادر والملاحق والدقة في إستعمال العلامات الإملائية لكي يكون البحث العلمي مقبولا شكلا.

إن تنظيم البحث يبدأ من صفحة الغلاف الخارجي إلى صفحة الفهرس من ضرورة ترقيم كل صفحات البحث إبتداء من صفحة المقدمة وحتى آخر صفحة في البحث.

كما أن البحث يجب أن يتضمن صورة نهائية تتبع من طرف كل الباحثين ثم يطبع هذا البحث و يقوم من طرف لجنة المناقشة لنقول في الأخير أن البحث مقبول أو مرفوض ومهما يكن من أمر فإن البحث يجب إخراجه في أحسن صورة وهذا من خلال إتباع الترتيب الذي جرى عليه العرف والذي يقضي بأن البحث يجب أن تكون هيئته وفق الأصول العلمية المتفق عليها.

المبحث الأول:

ما يتطلبه البحث في صورته النهائية.

إذا إكتملت كتابة البحث ومراجعته، وقبل طباعته لابد من التعرض إلى جوانبه التي يظهر بها (هيئة البحث) ، لأن البحث في صورته النهائية[1] هو هيئة وموضوع يجب أن يطبع ليناقش.

المطلب الأول:

شكل البحث.

إن شكل البحث أمر ينبغي مراعاته من قبل الباحثين، وهذا الشكل مهم بالنسبة للبحث فلا يمكن

---

1)- **الدكتور: عمر فؤاد عمر، المرجع السابق**، ص148.

التغاضي عن ذلك وإلا كان البحث معيبا ويتعرض للإنتقاد السلبي من طرف أعضاء لجنة المناقشة، وشكل البحث يبدأ من صفحة الغلاف الخارجي وحتى صفحة الفهرس فمن هذه الصفحات ما هو ظاهر للعيان ومنها ما هو مستتر لكن تطارده الرؤية والنقد إذا لم يكن سليما.

والباحث الناجح هو الذي لا يترك شاردة ولا واردة إلا ووقف عندها وعمل بمقتضاها وفق مقتضيات ومتطلبات منهجية إعداد البحث العلمي، خاصة وأن البحث يعبر عن شخصية الباحث التي يجب أن تراعي شكل البحث وترتيب صفحات البحث وإيراد البيانات الواجب ذكرها في كل من صفحة الغلاف الخارجي إلى صفحة الغلاف الداخلي إلى صفحة الشكر والإهداء وصفحة المختصرات، وصفحة المقدمة وصفحة جذع البحث، وصفحة الخاتمة، وصفحة الملاحق، وصفحة قائمة المصادر والمراجع وصفحة الفهرس[1].

الفرع الأول: صفحة الغلاف الخارجي والداخلي.

الغلاف الخارجي للبحث هو الواجهة له خاصة إذا كان من البحوث الموجهة كالرسائل العلمية (دكتوراه) فيجب أن تكون هذه الصفحة خالية من أي شكل أو زخرفة حيث يعمد البعض إلى رسم ميزان مائل،أو زخارف وألوان ورسومات خاصة في البحوث القانونية وتكون من الورق السميك وكل هذه الألوان والرسومات يجب ألا تظهر نهائيا.

إن صفحة الواجهة لا تتضمن عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" لأن هذه العبارات لا توضع إلا في الأوراق الرسمية الصادرة عن جهات رسمية، كما أن إسم "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" يجب عدم إيرادها وإلا يفهم بأن البحث أعد بالإشتراك معها و لكن هناك من يرى وضع شعار "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" على واجهة البحث من أجل معرفة بلد الباحث ومناقشة عمله خاصة إذا حصل تبادل بين الرسائل العلمية.

أما ما تتضمنه هذه الصفحة من بيانات فهي: عنوان البحث يكتب بخط كبير ويوضع بشكل مقبــول يخفف من طــوله إذا كان طويلا ، ذكر إسم الباحـث لقبه العائلي وإسمه كاملا وفقا لبطاقة

---

1)- الدكتور: كريمة عبد الرحيم الطائي، ومن معه، المرجع السابق، ص148.

تعريفه ونتحاشى الزيادة أو النقصان في الإسم لأننا لاحظنا إضافة حرف أو إنقاص حرف في الإسم مثلا "حميد" يكتبه "عبد الحميد" و"رشيد" يكتبه "الرشيد" وهذه أمور غير مقبولة أصلا .

ويذكر في الغلاف الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث فيذكر مثلا: رسالة للحصول على درجة "دكتوراه علوم" أو رسالة للحصول على درجة "دكتوراه ل.م.د ، أما إذا كان من البحوث الحرة فتذكر الجهة المقدم إليها البحث كأن يذكر بأنه بحث مقدم "للمؤتمر العلمي المنعقد بجامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية " بتاريخ كذا وكذا ، حيث يكتب بخط عادي.

كما يجب ذكر إسم المشرف وأعضاء لجنة الحكم (المناقشة) إذا كان قد تم تشكيل اللجنة، مع ذكر الدرجة العلمية لكل أعضاء اللجنة المتكونة من الرئيس، والمشرف بإعتباره مقررا والبقية أعضاء ممتحنين، ولكن في مصر المشرف على البحث يأخذ صفة الرئيس ويكون "مشرفا ورئيسا" وأن أعضاء اللجنة يمكن أن يكونوا ثلاثة فقط.

وفي الجزائر فإن أقل عدد ممكن يكون أربعة أعضاء لكن يوم المناقشة حضورهم إجباري أما إذا تضمنت اللجنة ستة أعضاء فإن الباحث يستطيع مناقشة بحثه بأربعة منهم شريطة حضور رئيس اللجنة، والمشرف وعضوين آخرين مع ضرورة إيداع الغائبين لتقريرهما وهذه مسألة تختلف فيها جامعاتنا.

و يجب ذكر السنة التي أعد فيها البحث من أجل معرفة مدى حداثة البحث أو قدمه بالنسبة للقارئ ويوضع التاريخ في أسفل صفحة الغلاف بخط عادي.

أما بالنسبة لصفحة الغلاف الداخلي فتكون مباشرة بعد الصفحة التي تلي صفحة الغلاف الخارجي وتتضمن كل البيانات الواردة على صفحة الغلاف الخارجي[1] وبنفس حجم الخط فهي نسخة ثانية لكنها من الورق العادي لا من الورق السميك ويفضل أن يفصل بين هذه الصفحة وصفحة الغلاف الخارجي السميكة ورقة بيضاء، ووظيفة صفحة الغلاف الداخلي أنه في بعض الحالات بيانات، الصفحة الخارجية تتعرض للنزع خاصة في مذكرات الماستر، فنجد صفحة الغـــلاف الداخلي التي تتضمن كل البيانات المـــدونة على صفحة الغلاف الخارجي، وبعدها نورد

---

1)– **الدكتور: عبد الحميد الخالدي، الوجيز في مناهج إعداد البحث العلمي**، دار الشتات، مصر، 2000، ص205.

صفحة خاصة بالبسملة تتضمن آية أو أكثر تتضمن محتوى البحث أو تشير إليه ترهيبا أو ترغيبا، ثم صفحة المختصرات إذا لجأ الباحث إليها.

الفرع الثاني: صفحة الشكر والإهداء.

هذين الصفحتين خاصتين بالباحث وهو أدرى بمن قدم له يد العون لكي يشكره، وهو حر في إهداء بحثه إلى أي شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا، وهذين الصفحتين لا يعدان من أوراق البحث[1].

فبالنسبة لصفحة الشكر تتضمن الشكر لله عز وجل الذي وفق لإنجاز هذا العمل، ثم الشكر للوالدين وليس كما يفعل بعض الباحثين فيذكر إهداء إلى والديه، وهو أمر غير مستصاغ وبعدها يشكر الباحث كل من قدم له يد العون سواء كان شخصا طبيعيا أو هيئة كمدير المكتبة الذي قدم له تسهيلات عند جمع المادة العلمية أو أستاذا قدم له كتابا نادرا.

إن الشكر لا يجب فيه المبالغة ولا الإطالة بل يقتصر على فئة جديرة به، ولا يتحول إلى صفحة المجاملات، ولا إلى صفحة شكر لمن تحب حيث يتم ذكر العديد من الأشخاص مجاملة فقط.

إن صفحة الشكر ليست إلزامية في وضعها كصفحة من صفحات البحث بل الأمر متروك إلى تقدير الباحث، ولكن من الناحية العملية العديد من الباحثين يحبذون ذلك وحتى على مستوى الليسانس أو الماستر.

وأما صفحة الإهداء فهي إختيارية ولا تعد من صفحات البحث وبالتالي لا ترقم مثلها مثل صفحة الشكر، يجب أن يقتصر إهداء البحث على أشخاص مهمين لهم دور في هذا البحث كأن يهدي الباحث بحثه إلى أساتذة أكفاء في تخصصه، وإلى زوجته التي وقفت معه طوال مدة إنجاز بحثه وصبرت على فراق زوجها الذي كان في رحلة علمية خارج الوطن مثلا، وإلى كل أبنائه الذين داعبت أصابعهم أقلام بحثه وهم لا يعرفون معنى الكتابة، وإلى كل من يؤمن بأن العلم تاجه الأخلاق، وإلى كل من يريد تحقيق العدالة مثلا.

---

1)- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 62.

الفرع الثالث: صفحة مقدمة وصلب وخاتمة البحث.

إن هذه الصفحات متتالية في البحث، حيث أن صفحة المقدمة تتضمن العديد من العناصر مثل التعريف بالبحث وأهميته تحديد إطاره الزماني والمكاني، الدراسات السابقة، أسباب إختيار البحث، أهداف البحث، الإشكالية، المنهج المتبع، تقسيم البحث وهذه الخطوات رأيناها سابقا.

وأما صفحة صلب (جذع) البحث أو متن الرسالة فهي المقصد الحقيقي من وراء إنجاز البحث، التي تشمل الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع مقسمة بطريقة ثنائية ومتوازنة مع ضرورة الأمانة العلمية عند الإقتباس وعند التهميش وهذه أمور عرضناها سابقا.

وأما صفحة خاتمة البحث فهي حصيلة البحث كله وإظهار النتائج المتوصل إليها والإقتراحات، مع تفادي الإستنتاجات الشخصية الضعيفة التي تقترب إلى الرأي وليس إلى العلم.

الفرع الرابع: صفحة ملاحق البحث و قائمة المصادر والمراجع.

إن ملاحق ومصادر البحث تؤدي دور إرشادي للقارئ فقد يريد الإطلاع على هذه الملاحق فيجدها بالبحث، وقد يريد التوسع في عنصر من البحث فيرجع إلى المصدر الموثق بالهامش.

إن صفحة ملاحق البحث تدرج بعد نهاية البحث مباشرة على صفحة أو صفحات ولا توضع في صلب البحث خوفا من الإستطراد، وقطع إنسجام البحث وتسلسله وقد جرت العادة على وضعها (الملاحق) في نهاية البحث فقد يكون الملحق فصلا من مرجع آخر، أو نصوص معاهدة دولية تتعلق بالبحث أو نماذج لصيغ الدعاوى القضائية، أو نماذج شروط التحكيم، وفي كل الأحوال يجب على الباحث تدوين مصادرها المعتمدة.

إن وضع هذه الملاحق بعد الخاتمة مباشرة هو الأفضل لكون أن الملاحق لها علاقة علمية بمحتوى الرسالة، بالإضافة إلى أن قائمة المراجع قد تشمل المصادر التي أخذت منها هذه الملاحق، لذا يرى بعض الفقه[1] بأن تورد مصادر البحث بعد كل شيء علمي تمت الإشارة إليه.

أما صفحة قائمة المصادر والمراجع فتعني فهرس عام للمراجع المعتمد عليها في البحث وتتمثل في كل الوثائق والمعلومات سواء كانت كتبا أو رسائل أو مجلات أو جرائد أو مقابلات شخصية،

---

1)- الدكتور: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 148.

أو المخطوطات، وتتنوع بحسب موضوعها ولغتها الأجنبية، المهم أن تدرج كلها في قائمة المراجع وإن كان الفقهاء يختلفون في كيفية ترتيب هذه المصادر والمراجع، فهناك من يرتبها وفقا لتاريخ النشر، وهناك من يرتبها ترتيبا أبجديا، وهناك من يرتبها ترتيب الألفبائي، وهناك من يرتبها وفقا لأسماء الكتب وهذا في الحقيقة يؤدي إلى تكرار إسم المؤلف الواحد عندما تتعدد مؤلفاته المستعملة وهذا الترتيب غير معتمد، وهناك من يرتبها وفقا لأسماء المؤلفين وتحت إسم المؤلف يمكن إيراد كتبه دون إعادة كتابة إسم المؤلف.

وعموما فإن المصادر والمراجع المتنوعة تقسم إلى قسمين: المراجع باللغة العربية ويدرج تحتها القرآن الكريم، كتب الحديث والسيرة النبوية وبعدها تقسم إلى: المراجع العامة وتدرج تحت هذه التسمية كل المؤلفات والمصادر التي تعالج موضوع الباحث بوجه عام، وتليها المراجع المتخصصة وليس الخاصة كما يذكرها البعض في أبحاثه وتضم المراجع العميقة والدقيقة المتصلة بالبحث والمعتمد عليها، وبعدها تدرج الرسائل الجامعية وأقصد بذلك رسائل الدكتوراه لأن هناك جانب من الأساتذة لا يحبذون الرجوع إلى رسائل أو مذكرات الماجستير لأنهم يرون في ذلك منقصة للبحث، ورأي آخر يقر ذلك، وبعدها تذكر المقالات والأبحاث وبعدها الأحكام القضائية وبعدها النصوص القانونية (القوانين والأوامر، والمراسم)، التعليمات والمذكرات الوزارية، القرارات الوزارية المشتركة، أما القسم الثاني من المراجع فهو: المراجع باللغة الأجنبية وتضم الكتب العامة (المراجع) والمراجع المتخصصة، والرسائل الجامعية، والمقالات والبحوث[1].

ويفضل عدم ترقيم عناوين الكتب لكي لا يصاب الباحث بالغرور ويظهر بأنه إطلع على عدد كبير جدا من المراجع، لأنه في بعض الحالات بمراجع قليلة نكتب بحثا مفيدا، وأن كل أمر من شأنه أن يؤثر على شخصية الباحث مستقبلا أو حالا (في بحثه) يمكن تفاديه .

وينبغي أن نتعرض بإختصار إلى طرق ترتيب المراجع وهي[2]:

- طريقة الترتيب الألفبائي حسب أسماء المؤلفين.
- تقسيم القائمة إلى قسميـن يضم الأول المـصادر بحسب التـرتيب الأبجدي لأسماء مـؤلفيها، أما

---

1)- الدكتور: تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص281.

2)- الدكتور: محي الدين إسماعيل علم الدين، إعداد رسائل الدكتوراه والأبحاث القانونية، الطبعة الثالثة، دون دار نشر، 2006، ص108.

الثاني فيضم المراجع بحسب الترتيب الألفبائي حسب أسماء مؤلفيها.

ـ طريقة تصنيف المصادر والمراجع حسب الموضوعات ويكون ترتيبها في كل تصنيف وفقا للترتيب الألفبائي.

ـ طريقة الترتيب حسب نوع المصدر أو المرجع ولهذه الطريقة أساليب كالتالي: (الكتب، الدوريات، متنوعات) أو تكون كما يلي: (المستندات العامة، الكتب، الدوريات، التقارير، الأبحاث غير المنشورة، مصادر أخرى)

وإذا كانت المصادر والمراجع بعدة لغات فيجب أن تكون كل مجموعة مستقلة عن غيرها مثلا: المصادر والمراجع باللغة العربية، المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية، المصادر والمراجع باللغة الفرنسية.

أما عن كيفية كتابة بيانات المراجع فنميز بين الكتاب، والمقال، فإذا كان كتابا بياناته هي: لقب المؤلف وإسمه، وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع واحد معتمد نكتب أسماؤهم، وبعدها نذكر الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، الجزء، السنة، أما إذا كان المرجع مقالا فنكتب : إسم المؤلف، عنوان المقال بين مزدوجتين، إسم المجلة، رقم العدد تاريخ صدور العدد، رقم صفحات المقال (من بدايتها حتى النهاية)، أما إذا كان المصدر رسالة جامعية فإن كتابة بياناتها تكون كالتالي: إسم المؤلف، عنوان الرسالة، نوع الرسالة، إسم الكلية، إسم الجامعة، السنة.

الفرع الخامس: صفحة الفهرس.

الفهرس في البحث هو بمثابة المرشد الجغرافي لقارئ البحث[1]، لأنه يساعده على الوصول إلى أي صفحة يريد الإطلاع عليها، حيث أن الفهرس الكامل الذي يحتوي كل العناصر الأساسية وتفريعات البحث هو الذي يخدم القارئ، لأننا لاحظنا في بعض الرسائل أن الباحث يتوقف إدراجه لعناصر البحث ضمن الفهرس في المطالب أما الفروع وما يدرج تحتها فلا يوضع أصلا في الفهرس وهذا خطأ فادح فيجب إدراج كل محتويات البحث ومقابلة كل عنوان برقم الصفحة التي يوجد بها.

الفهرس في العادة هو آخر شيء يطبع لأن إعداده يتطلب الإنتهاء من طبع صفحات البحث وترقيمها وبعدها توضع هذه الأرقام في الفهرس أمام الموضوعات.

---

1)– الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق، ص 157.

ولكن يمكن كتابته قبل طباعة البحث لكن دون ذكر أرقام صفحات العناوين، وبعد طباعة البحث توضع أرقام الصفحات في الفهرس.

أما موقعه ضمن محتويات البحث[1] فهناك من يرى وضعه في أول البحث وهناك جانب آخر وهو الغائب والذي أميل إليه يرى ضرورة وضع الفهرس ومحتوياته في آخر الدراسة وأعتقد أن هذا هو الأسلوب المتبع في البحوث القانونية.

المطلب الثاني:

طباعة البحث.

بعد كتابة البحث بخط يد الباحث وضبطه في أحسن صورة شكلا وموضوعا حسب ما قدمنا له سابقا فعليه أن يقوم بطباعة هذا البحث أي كتابته وفق جهاز الكمبيوتر ذو التقنيات الإلكترونية العالية والذي يستخدم في مجالات عديدة أهمها تخزين المعلومات وإسترجاعها، حيث تخزن المعلومات، أو إضافة شيء، أو تصحيح أمر ما فيتم ذلك على شاشة الجهاز، أو على نسخة مطبوعة، مع إمكانية تسجيل البحث على قرص يتم النسخ منه في أي وقت.

إن طباعة البحث أمر تتطلبه الجامعات والمعاهد، وحتى البحث المشارك به في ملتقى علمي أو من أجل نشر بحث علمي في بعض المجلات يتطلب طباعته وفق شروط معينة من حيث الخط وحجمه وعدد الصفحات، وعدد الكلمات في الملخص.

وقبل الطباعة لابد من قراءة متأنية للبحث ثم طباعته وفق أجزاء ومقارنة المطبوع مع المخطوط باليد من أجل الوقوف على الأخطاء في الجزء المطبوع، سواء كان الباحث هو الذي قام بالطباعة أو شخص آخر، ولابد من إستعمال قلم أحمر للتأشير به على الأخطاء التي يجب تصحيحها، ومهما حرص الباحث على التدقيق في مراجعة ما طبعه فحتما تفوته بعض الأخطاء لأن الباحث يركز ذهنه في البحث أكثر مما يركز بعينيه فأحيانا تكون الكلمة أو العبارة خاطئة لكن يقرأها سليمة لأنها مرسومة في ذهنه ومن أمثلتها "المكية " ويراها "الملكية" الشرط "الفاخس" ويراه الشرط "الفاسخ" لذا يرى البعض الإستعانة بأحد المعارف أو الأصدقاء يكون له إلمام باللغة العربية وقواعدها.

---

1)- الدكتور: خروع أحمد، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص100.

الفرع الأول: معنى الطباعة ومراحلها.

إن طباعة البحث عمل فني من خلاله يرى البحث النور ويخرج إلى حيز الوجود، وحتى يباشر الباحث الطباعة يجب عليه أن يحصل على موافقة مكتوبة من المشرف، وإعتماد هذه الموافقة في المجالس العلمية للكلية أو للجامعة، وقد يقوم الباحث هو بطبع بحثه وقد يوكل القيام بهذه العملية الفنية إلى شخص وفي كلتا الحالتين يكون الباحث هو المسؤول عن الأخطاء المطبعية.

إن عملية الطباعة تمر بمرحلتين يتوجب إحترامهما من قبل الباحث، إذ أن البحوث العلمية الجامعية أصبحت مرآة العصر تعكس شكل ومضمون وأسلوب هذه البحوث وبعدها تأتي تقديراتها حسب إستيفائها للمعايير المعمول بها، وأصبحت للبحوث العلمية أثر على الباحث وعلى الجامعة والبلد وفئة الأساتذة والباحثين من خلال إيجادها حلولا للمشكلات.

أولا : تعريف الطباعة.

الطباعة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الطاء والباء والعين، وهي أصل صحيح، وهو مثل على نهاية ينتهي إليها الشيء حتى يختم عندها، يقال طبعت على الشيء طابعا، ثم يقال: على هذا طبع فلان وسجيته...، ومن ذلك أيضا طبع السيف والدرهم، وذلك إذا ضربه حتى يكمله، وطبع الشيء: صوره بصورة ما ....وطبع الدرهم: نقشه وسكه... والطباعة حرفة الطباعة، ودار الطباعة: موضع الطبع... والمطبعة والمطبع: الموضع نطبع فيه الكتب ونحوها، والمطبعة: آلة الطبع، ويقصد بطباعة البحث: كتابته بالآلة، والبحث بمجرد إكتماله من كل جوانبه فلابد من طبعة بالآلة (الكمبيوتر)[1].

إن الباحث الذي يجيد الطباعة، يتولى طبع بحثه بنفسه كي يكون إخراجه في أحسن هيئة سواء من حيث التنظيم والترتيب والشكل ويوفر لنفسه وقتا لأن الباحث يعرف بحثه وهو الأجدر بألا يقع في الأخطاء التي يقع فيها غالبا من يعهد إليه بطبع البحث.

لأن الباحث هو الذي يعرف فقرات بحثه وأفكاره وما يترتب على هذه المعرفة من تنظيم وهو الأعلم بكل الإعتبارات الموجودة في بحثه، وهو الذي يراجع نفسه كلما صعب عليه أمر وهو أقدر من غيره على معرفة الحلول بما أُشكل عليه في عملية الطبع.

أما إذا لم يكن الباحث يجيـــد الطباعة بنفسه فهو المســـؤول وعليه أن يتجنب أخطاء الطباعة

---

1)- الدكتور: عمار عباسي الحسيني، المرجع السابق، ص 406.

بإختيار شخص متخصص في الكتابة على الكمبيوتر وأن يعد له الرسالة إعداد منظما على الهيئة التي يتمنى إخراج الرسالة عليها، ثم يبين له القوانين الخاصة بكتابة الرسالة، من حيث المسافة بين الأسطر، وكيفية وضع الأرقام في صلب الرسالة وفي الهامش وكيفية ترقيم الصفحات وأن يظهر الباحث لمن يطبع له كل ما في الرسالة من أمور ومصطلحات.

وعلى الباحث متابعة طباعة بحثه ويطمئن بأنها وفقا للطرق الفنية لطباعة البحوث ويصحح الأخطاء التي قد ترد، ولذا يجب على الباحث أن يزود من يطبع له بكل الأمور الفنية كالمختصرات، وعلامات الترقيم، وتنظيم الفقرات، وكل هذه المسائل يجب عل الباحث أن يقوم بها، وأن من يتولى الطباعة هو الذي يطبق حرفيا ما دونه له الباحث[1].

وعلى الكاتب غير الباحث أن يفهم الطرق الفنية للطباعة وأن تكون له دراية بها، وأن يقرأ من البحث ما يريد أن يطبعه وأن يكون أمينا في نقل ما يكتب وبعد طباعة البحث ومراجعته، وتصحيح الأخطاء اللغوية فإن على الباحث أن يقوم بمراجعة أخيرة للبحث قبل أن يسلمه للجنة المناقشة وإذا تم تسليم البحث إلى أعضاء اللجنة وإكتشف الباحث مجموعة من الأخطاء فيمكن إستدراك ذلك بتقديم جدول يذكر فيه الكلمة أو العبارة قبل تصحيحها وبعد التصحيح مع إيراد رقم الصفحة ورقم السطر الذي توجد فيه الكلمة أو العبارة المراد تصحيحها ويسلم هذا الجدول إلى أعضاء لجنة المناقشة عند إجراء المناقشة ويا حبذا لو يتصل بهم قبل المناقشة حتى يكفيهم عناء تصحيح هذه الأخطاء التي إستدركها ويكتفون بجوانب أخرى من البحث.

إن البحث المطبوع يجب ترقيمه وهو في الأساس لما كان بخط اليد كان مرقما لكن صفحاته قد تزيد أو تنقص عند كتابته بالكمبيوتر، ومهما يكن من أمر فإنه عند طباعة البحث يجب ترقيم صفحات البحث ترقيما متسلسلا من صفحة المقدمة والتي تحمل رقم (1) حتى آخر صفحة من البحث بما في ذلك صفحات الملاحق حيث أن كثير من الطلبة في مذكرات الماستر لا يرقمون ذلك ولا يعرفون مكان وضع هذه الملاحق أصلا.

ونشير إلى نقطة هامة وهي أن كثير من الكتاب يستخدمون الحرف الأبجدية لترقيم المقدمة وما تتضمنه من صفحات وكأن المقدمة تخــرج من متن البحث، ويكــون الترقيم بالحروف التي تتكون

---

1)- الدكتور: عبد العزيز عبد الرحمن بن علي الربيعة، البحث العلمي حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته ومناقشته، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دون دار نشر، 2000، ص137.

منها الكلمات: أبجد، هوز، حطي، كلمن،سعفص، قرشت، ثخذ، ضظع وهذا هو الترتيب الأبجدي للحروف العربية في المشرق العربي، أما بترتيب الأبجدي للحروف العربية في المغرب العربي فهي: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، ص، ع، ف، ض، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ظ، غ، س".

أما الترتيب الألفبائي فهو: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ش، س، ص، ض، ط، ظ، ع، غ،ف، ق، ك،ل، م، ن، هـ، و، ي.

أما الصفحة الشكر والتقدير والفهرس إذا وضع في البداية والتمهيد والمقدمة فترقم بالحروف الأبجدية، وأما البحث (صلبه) يرقم بالأرقام العددية حيث يوضع رقم الصفحة في منتصف السطر الأول من أعلاه، أو في منتصف السطر الأخير من أسفله وهناك من يضع الرقم بين شرطتين كما يلي: ـ110 ـ أو يوضع بين قوسين كالتالي (67) أو يوضع الرقم خاليا من الشرطتين أو القوسين وهذا أميل إليه.

إن الباحث ملزم بطبع عدد من النسخ في مرحلة المناقشة وما بعد المناقشة فقبل المناقشة يطبع بعدد أعضاء لجنته ونسخة للإدارة المركزية ونسخة في الكلية وبعد المناقشة والتصحيحات إذا وجدت يطبع عدد من النسخ فتأخذ مكتبة الجامعة نسختين ومكتبة الكلية أربعة نسخ، ومركز البحث العلمي والتوثيق نسختين وتسلم كل جهة إستلمت عدد من النسخ للباحث براءة الذمة، ليعد ملفا بموجبه يتم إستخراج شهادة النجاح ويتحصل على الرتبة التي من أجلها أعد البحث وناقشه بالإضافة إلى قرص في كل مصلحة أما كلية الحقوق بجامعة القاهرة فيودع الباحث بمكتبة الكلية خمسين نسخة من الرسالة وهذا عدد ضخم يتم الإستغناء عنه بالأقراص الصلبة، وهناك جامعات في الوطن تشترط أقل من ثمانية نسخ بعد المناقشة و تكتفي بالقرص الصلب.

ما يمكن قوله أن عدد النسخ يجب ألا يقل عن عدد أعضاء اللجنة[1] الذي يختلف بين مناقشة رسالة ماجستير، ورسالة دكتوراه أما في مصر فإن عدد أعضاء لجنة الحكم على الدكتوراه هو ثلاثة أما في الجزائر فهو ستة أعضاء كحد أقصى وأربعة أعضاء كحد أدنى، مع إحتفاظ الباحث بنسخة، وتخزين البحث في جهاز الكمبيوتر للرجوع إليه ونسخ منه، أما قديما فكانت إشكالية كبير في طباعة البحث على الآلة سواء الكاتبة، أو آلة التصوير الكهربائي، أو آلة الأستانسيل.

---

1)– **الدكتور: أحمد شلبي، المرجع السابق**، ص 150.

ثانيا: المراحل الأولية لطباعة البحث.

إن طباعة البحث العلمي تتطلب ضرورة الأخذ ببعض التعليمات من أجل تفادي الأخطاء وتتمثل هذه التعليمات في ضرورة أن تكون الكلمات والحروف واضحة الخط والمقاس المناسب، وأن تكون الكتابة على وجه واحد من الصفحة، مع ضرورة ترك فراغ بمقدار واحد سنتمتر في بداية السطر لكتابة الفقرة الجديدة[1]، وضرورة مضاعفة المسافة بين الأسطر لكل النصوص المدونة بالرسالة بما فيها التهميش والتعليقات.

1 . أرقام الصفحات:

إن البحث هو مجموعة من الصفحات، تظل كل صفحة وثيقة علمية مهمة يؤدي عدم ترقيمها إلى فقدانها وضياع جزء مهم من البحث، وقد لاحظنا في مذكرات الماستر أن كثير من صفحات البحث خالية من الترقيم سواء كانت المقدمة، أو قائمة المراجع، أو الفهرس ولكن الطالب لا يبالي بذلك ونذكره دائما بالقول لو تم نزع صفحات غير مرقمة هل يستطيع المشرف أو أعضاء اللجنة الإنتباه إلى ذلك فيجيب بلا فنقول حذاري مرة أخرى إن عدم ترقيم صفحات البحث يجعلها صفحات مجهولة الهوية.

ولذا يجب عد الأوراق وترقيمها وهنا ننبه إلى وجود بعض الصفحات في البحث ولكنها لا ترقم بل تحسب وهناك من يسميها الصفحات العازلة(الفاصلة) (الجمالية)، ويكون هناك تتابع وتسلسل في الأرقام بداية من صفحة المقدمة وإلى آخر صفحة في البحث، وترقم الصفحات وسط الهامش في الأسفل، وأما الأوراق الجمالية مثلا في البحث هناك أبواب وفصول ومباحث ومطالب فلابد من وضع هذه الصفحات العازلة والتي تحسب ولا ترقم وهذا كما يسميها البعض في هذه الحالة يغفل تدوين الأرقام رسما ولكن يعد ضمن تسلسل الصفحات.

2 . التعديل والتصحيح:

إن تصحيح كل الأخطاء الواردة بالبحث مسؤولية يتحملها الباحث، حتى أن البعض يرفض تقديم الجدول التوضيحي بخصوص الأخطاء التي إكتشفها الباحث بعد تقديم البحث إلى لجنة المناقشة (الحكم)، وهذا أمر كان للباحث أن يتفاداه من خلال إدخال التعديلات المناسبة وحذف ما لا يليق بالبحث، وخاصــة وأن طباعة البحث تتم بجهاز الكمبيوتر، فكلما تــم إكتشاف خطأ يعاد تصحيحه

---

1)- **الدكتور: رجب عبد الحميد، الأسلوب العلمي في إعداد وكتابة البحث**، دون دار نشر، 2008، ص54.

وإن كانت رسالة البحث قد نسخت لأن كثرة الأخطاء في صفحة يتطلب تغييرها ونسخ أخرى.

إن التصحيح يجب ألا يوضع خلف الصفحة، ولا يكتب بكيفية مخالفة لكتابة المتن(النص) لأن هذا يتطلب من الناسخ أن يغير الصفحة ليمكن قراءتها وهذا يؤثر سلبا على عملية التصحيح.

3 . الحواشي الجانبية والهوامش:

الحواشي هي تلك الفراغات الجانبية والعلوية التي تحيط بالنص (المتن) فيجب على الباحث أن يترك فراغات لا تقل عن ثلاثة (03) سنتمترات من الجوانب الأربعة من كل صفحة، ولكن من اليمين ربما يكون أكثر من أجل تجليد البحث.

كما أن الحواشي تساعد في الترقيم الجانبي، والعناوين الجانبية البارزة أما الهامش في الأسفل فقد يأخذ حيزا أكبر نظرا لأن التعليقات والتوثيقات المطلوبة توضع في أسفل الصفحة، إن التعليقات والإيضاحات يمكن أن نرمز لها بإشارات، كما أن البيانات والجداول ليس موضعها الهامش فإذا لم يتمكن الباحث من إدراج البيانات في المتن (صلب الموضوع) فيمكن إدراجها في صفحة مستقلة توضع بعد نهاية الفصل تحت إسم (تعليقات)[1].

4 . الفقرات الجديدة: إن البحث يقسم إلى فقرات مستقلة تساعد على الوضوح والتنظيم، وتريح القارئ وتساعده على المتابعة، فكل فكرة جديدة أو عنصر جديد يكون في سطر جديد بعد ترك فراغ محدد كما يبدأ بسطر جديد إذا زاد النص المقتبس عن 4 أسطر.

ثالثا: المراحل الأخيرة للطباعة: إن إخراج البحث في هيئة مكتملة تجعل الباحث يقف على كل شيء أثناء الطباعة سواء من حيث الخط، أو من حيث الأوراق المستعملة، أو من حيث وضع خط تحت عبارة، أو سمك الخط[2].

1 . إظهار ما يستحق الإهتمام به: الباحث وهو بصدد نسخ بحثه قد تستوقفه بعض العبارات أو الجمل أو الفقرات التي تستحق إهتماما كبيرا بها فيريد إبراز ما يستحق هذا الإهتمام كأن يلجأ إلى تغيير الحرف الذي يستخدم في الطباعة، فيستعمل حرفا أكثر سمكا وهنا يبرز المقصود بروزا واضحا أو أن يلجأ إلى تغيير نوع الخط بكتابة الكلمة المهمة بخط آخر، أو يضع خطا أفقيا تحت الكلمة أو الجملة أو الفقرة التي أراد إبرازها.

---

1)- الدكتور: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 84.

2)- الدكتور: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 156.

وهنا لابد وأن نؤكد على أن إبراز ما يستحقق الإهتمام به يكون في حالة الكتابة بخط اليد من طرف خطاط، أما وأن طباعة البحث تكون بجهاز الكمبيوتر، وأن نوعية الخط وسمكه محددة تحديدا دقيقا من قبل الهيئة العلمية التي يتبعها الباحث فأعتقد أن ما يراوده من أفكار حول تغيير الخط أو وضع خط على كلمة أو عبارة تستدعي الإهتمام نظر لوقعها اللغوي أو القانوني لا مجال لها في ظل الأجهزة الإلكترونية الحديثة.

2 . أوراق الطباعة : إن إنتقاء نوعية ممتازة من الأوراق لطباعة البحث أمر يتحكم فيه الباحث ذاته و هذا أمر يساعد على إخراج الرسالة، ويفضل الحجم الذي مقاسه 21 x 27 سم ويستحسن أن تكون الأوراق ذات نوعية ممتازة من حيث الصلابة وأنها بيضاء ناصعة، وهذا دائما يجب التركيز عليه من الباحث، خاصة من يقوم بنسخ بحثه عند شخص آخر ولا يلتفت إلى نوعية الأوراق التي تم فيها سحب البحث كاملا.

الفرع الثاني: تجليد البحث.

إن تجليد البحث أمر ضروري ولكن متى يكون ذلك؟ هناك بعض الجامعات تشترط على الطالب الباحث ضرورة تجليد رسالته لكي تشكل له اللجنة، وأن النسخ المودعة يشترط فيها التجليد وهذا قبل تشكيل لجنة المناقشة، وهذا أمر في الحقيقة فيه تحفظات كثيرة ممكن أن الباحث لم يراع قواعد الطباعة وظهرت أخطاء كثيرة في الرسالة، وأن العملية مكلفة ماديا.

وهناك بعض الجامعات تجعل تجليد البحث بعد الإنتهاء من المناقشة وإجراء التعديلات والتصحيحات إن وجدت ثم تودع النسخ المطلوبة في مكتبات الجامعة في صورة أخيرة صحيحة[1].

والمقصود بتجليد البحث هو ضبط أوراق البحث بشيء قوي من جلد أو غيره من أجل المحافظة على أوراق البحث من الضياع أو التمزق.

وهناك من يرى بأن أعضاء لجنة المناقشة تجلد نسخهم تجليدا فاخرا أما النسخ الأخرى فإن نوعية التجليد فيها تترك للباحث وحسب ظروفه المادية، وإذا كان البحث من البحوث الحرة المعدة للنشر في الدوريات الأكاديمية سواء المتخصصة بالقانون، أو تلك الدوريات الأكاديمية العامة التي تنشر البحوث العلمية الأكاديمية ومن بينها بحوث القانون فـما عليه إلا أن يسلمه للنشر، ولكن في مصر جرى العــرف على أن تكون نســخ أعضاء اللجنة مجلـدة تجليدا فاخرا وهذا ما صرح لنا به

---

1)- الدكتور: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 158.

العديد من الأساتذة في الجامعات المصرية.

وهناك ما يعتبر التجليد من الأمور التي يوليها أعضاء لجنة المناقشة إعتبارا وإهتماما وأن الباحث الذي لا يقوم بذلك يكون محل إنتباه ولفت نظر من اللجنة ولكن هذه مسألة تختلف من أستاذ إلى آخر.

ويجب على الباحث أن يجلد بحثه بإحكام سواء قبل المناقشة أو بعدها[1] بشرط إحترام الحاشية المتروكة في الجانب الأيمن، ولا يتم إخفاء الكتابة أو الرسومات والبيانات والجداول مما يعيق وصول القارئ إليها إلا بتمزيق الرسالة المجلدة، وما على الباحث إلا أن ينبه من يقوم بالتجليد إلى ذلك، ولكن في الحقيقة أن هذا الأخير هو مهني وأعرف من غيره بهذه المسألة ولكن من باب ذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين، وبعدها يحصل تمزيق أو عدم القدرة على فتح الرسالة المجلدة كاملا، أو أنها بمجرد فتحها والإطلاع عليها تتناثر أوراقها.

المبحث الثاني:

تقويم البحث ومناقشته.

إن البحث العلمي الذي ينجز وفق أسس محددة، وخلال مدة زمنية مفروضة قد يكون رسالة دكتوراه، أو ماجستير، أوماستر، حيث أن درجة الدكتوراه هي أعلى الدرجات العلمية يشترط فيها إعداد بحث علمي بمساعدة مشرف، أما الدكتوراه في نظام ل م د، أو الدكتوراه في إطار مدرسة الدكتوراه تتطلب في الطالب إجتياز مسابقة الدكتوراه وبعد نجاحه يزاول الدراسة النظرية المحددة بمقاييس ويطالب بتسجيل موضوعه وهو في السنة الأولى ويجبر على نشر مقالات في مجالات محكمة،و أن ينظم إلى فرق بحثية أو إلى مخابر علمية و يشارك في الملتقيات بكل أنواعها وعليه إيداع رسالته بعد تسجيله للسنة الثالثة دكتوراه بعد أن يكون قد حصل 180 نقطة، وكذلك لابد له من مشرف.

أما الباحث المتحصل على درجة الدكتوراه يكون قادرا فيما بعد على إنتاج بحوث عميقة في مجال القانون دون مشرف لأنه قد سبق وأن أعد بحثا وفق خطة منهجية علمية مراعيا التقسيمات والتفريعات وصولا إلى تقديم إقتراحات وحلولا للمشكلة التي عالجها.

أما الماجستير فهو درجة وسطى بين الليسانس والدكتوراه، ولمزاولة الدراسة في الماجستير لابد

---

1)- الدكتور: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة، المرجع السابق، ص 161.

من إجراء مسابقة كتابية وقد تكون شفهية وإجراء إمتحانات وبعدها إختيار موضوع البحث حيث تختلف شروط تسجيل الطالب للبحث من جامعة إلى أخرى (في الجزائر لا يوجد نظام الماجستير بل حل محله نظام ل م د).

أما الماستر فهي شهادة مستحدثة في الجزائر منذ 2008 [1] حيث أن طالب البكالوريا الموجه إلى تخصصه يدرس 03 سنوات ويتحصل على الليسانس، وبعدها يسجل في الماستر ويتم إنتقاء للطلبة المقبولين سواء كانوا قد زاولوا الدراسة وفقا للنظام الجديد، أو في ظل النظام الكلاسيكي ويتم قـــبول 10 % من النظام القديم، وتكون هذه الدراسة سنتين (4 سداسيات) حيث أن السداسي الأخير مقرر لإنجاز مذكرة الماستر ومناقشتها، وقد صدرت العديد من المراسيم والقرارات التي تنظم نظام مذكرة الليسانس والماستر والدكتوراه في ظل نظام "ل م د" الذي ينقسم إلى أكاديمي ومهني، وفي كليتنا هذا العـــــام 2018/2017 تـــــم إستحداث ماستر مهني ويتعلق بالتأمينات الإجتماعية(الضمان الإجتماعي، التأمين، التقاعد...) وهو تخصص مقبول وعملي يفيد الكثير من المهتمين.

ومهما كان البحث و طبيعته فإنه يخضع للتقويم والمناقشة حيث أن هذه الأخيرة[2] هي ما يجري في جلسة عامة من كلام يتعلق بمضمون الرسالة المقدمة للمناقشة بين اللجنة والطالب المترشح لنيل شهادة جامعية عليا، ولذلك تطرقت إلى هذه المراحل لأنها تدخل في منهجية إعداد البحث العلمي، ولأن البحث العلمي إذا أعد ولم يناقش لم يخرج إلى حيز الوجود خاصة إذا كان من البحوث النظامية التي تحتاج إلى باحث ومشرف، وليست من البحوث الحرة.

فالبحث ومنذ إختياره وصولا إلى مناقشته هي كلها تمثل منهجية إعداد هذا البحث ولذا آلت على نفسي الكتابة في هذه الجزئيات الدقيقة التي هي من صميم هذا الموضوع.

---

1)- المرسوم التنفيذي رقم 265/08 المؤرخ في 19 غشت 2008 المتضمن الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، شهادة الماستر، وشهادة الدكتوراه، وقبله المرسوم رقم 254/98 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي المعدل والمتمم.

2)- الدكتور: أحمد عبد الحميد الخالدي، الوجيز في المناهج وإعداد البحث العلمي، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2009، ص255.

المطلب الأول:

مرحلة المناقشة ومتطلباتها.

إن مرحلة المناقشة تتطلب وجود باحث يناقش موضوعه أمام لجنة مشكلة قانونا لهذا الغرض، حيث يلتقي أعضاء لجنة المناقشة في اليوم المتفق عليه وفي المكان (المدرج، القاعة) المختار من الباحث أو المبرمج من الإدارة (قاعة مناقشات) مع الباحث لمناقشة رسالته.

وحسب أعراف المناقشة فإن إفتتاح الجلسة تكون من رئيس اللجنة الذي يرحب بالأعضاء وبالحضور ويحيل الكلمة إلى الباحث محددا له مدة عرض رسالته حيث يكون العرض موجزا خلال مدة محددة في الدكتوراه ما بين 20 إلى 30 دقيقة وهذا بحسب كل جامعة.

أما مناقشة مذكرة ماستر في الحقوق في جامعة البليدة2 فإن مدة عرض الباحث تصل إلى 25 دقيقة بالنسبة للباحث أو للباحثين (مذكرة مشتركة)، أما وقت المناقشة من البداية وحتى والنهاية فهو غير محدد في أغلب الأحيان وقد سبق لي وأن كنت عضوا في لجنة مناقشة دامت مدتها أكثر من 3 ساعات، أما بعض الكليات فتحدد مدة المناقشة كلها بساعة واحدة أو أقل وهذا نظرا للكم الهائل من المناقشين في نفس اليوم ومن طرف نفس أعضاء اللجنة وأعتقد أن هذه مدة غير كافية للمناقشة ولا يظهر الباحث أي مناقشة لأن أعضاء اللجنة ثلاثة فيأخذ كل واحد مدة 15 دقيقة وتعلن النتيجة.

أما أطروحة الدكتوراه فتستغرق مدة مناقشتها من 3 ساعات إلى 6 ساعات وهذا بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وحجم الرسالة، وحضور كل أعضاء اللجنة أو غياب إثنين منهم.

الفرع الأول: الباحث المناقش ودوره.

إن العضو الفاعل في المناقشة هو الباحث وهو الذي يدافع عن بحثه أمام لجنة يريد أن يقنعها بأن بحثه يستجيب للجوانب الشكلية والمنهجية والموضوعية التي يتطلبها إعداد أي بحث[1]، ويفترض في أعضاء اللجنة أنهم لا يعلمون كثيرا عن بحثه فيريد أن يقنعهم بما ذهب إليه في عمله

---

1)- الدكتور: بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لكتابة الأبحاث والدراسات القانونية، دون دار نشر، 2013، ص146.

ويقدم الباحث موجزا عن رسالته يتناول فيه الإطار العام لرسالته وهو ما يسمى في بعض الدول (ملخص البحث، أو زبدة الموضوع، أو معتصر المختصر) ويكون الهدف من هذا العرض الموجز تعريف أعضاء اللجنة والحاضرين بالإطار العام للبحث الذي يتضمن محاور أساسية أهمها[1]:
التعريف بموضوع البحث ومشكلته، أهمية البحث، نبذة عن خطة البحث وكيفية معالجة المشكلة، عرض وجيز للعناوين الرئيسية وأهم العناوين الفرعية، أهم النتائج والإقتراحات التي جاءت في البحث، وبعدها توجيه الشكر للمشرف ولأعضاء اللجنة وكل من يراه الباحث أهلا لذلك الشكر.

وعموما نقول بأن الباحث يجب عليه أن يحضر ملخصه إعداد دقيقا تظهر فيه الألفاظ بوضوح وبأسلوب سهل بسيط، وتجنب الأخطاء النحوية واللغوية وأن يقدم عرضا شفويا بطريقة سلسة مفهوما مسموعا من أعضاء اللجنة، وأن يقابل الباحث أعضاء اللجنة ولا يجعلهم خلف ظهره، وأن يتسم بالهدوء والرزانة في حركاته ولا يكرر الجمل والعبارات بل يجب عليه أن يحيط بكل الأمور التي يريد عرضها وأن يظهر متواضعا لا مغرورا.

وعليه أن يتدرب على طريقة عرض بحثه مسبقا لأن حسن الإلقاء ودقته له أهميته أمام لجنة المناقشة ويضبط وقته ولا يستنفذه في الشكر والإهداء وتكرار الكلمات بل عليه أن يرسم مخططا في ذهنه لعرض بحثه ويستعمل الألفاظ التي تدل على تواضعه ويكون فعلا متواضعا لا سلوكا مصطنعا.

الفرع الثاني: لجنة المناقشة ودورها.

لجنة المناقشة هناك من يسميها لجنة الحكم على الرسالة، هدف تشكيل هذه الجنة هو الحكم على الرسالة أو الأطروحة، ومناقشة الطالب في محتوياتها والحكم عليها ومنح الطالب الدرجة العلمية إذا توافرت الشروط الموضوعية والشكلية في البحث ولأنه ليس كل ما يكتب في مجال البحث القانوني يخضع للمناقشة مثل بحوث المؤتمرات والبحوث الحرة المتخصصة التي تتطلب نشرها في الدوريات دون المناقشة.

إن أعضاء لجنة المناقشة تكون لهم الكلمة بعد سماع العرض الموجز من الباحث ومن العرض

---

1)– وهذا ما جرى عليه العرف في المناقشات وكذلك بعض الأمور التي تضبطها نصوص قانونية.

يبدأ الإنطباع يتكون لدى كل عضو من الأعضاء، حيث يقوم رئيس اللجنة بإعطاء الكلمة للأعضاء، الواحد بعد الآخر ويكون تدخله هو الأخير لأن المشرف يأخذ الكلمة بعد عرض الباحث لبحثه فيقدم المشرف تقريره الإجمالي حول ظروف إعداد الرسالة والإشكالية وأهمية الموضوع وتقسيم الموضوع إلى عناصر أساسية وفرعية ويبرز النتائج والإقتراحات بالإضافة إلى الإشادة بحسن خلق وسلوك الباحث وجهده المضني وأمور أخرى، والمشرف هو بمثابة المدافع على الباحث الجاد، وفي الكثير من الحالات ينقلب المشرف على الباحث يوم المناقشة نتيجة عدم المواضبة، أو انه لم يجر التصحيحات والتصويبات التي طلبها المشرف، وفي هذه الحالة يصبح المشرف خصما علميا للباحث ولا يزكيه.

إن إنتقادات أعضاء اللجنة للباحث تتركز حول محاور هامة[1] وهي إما تمس الجانب الشكلي المتمثل في وجود أخطاء نحوية وإملائية ومطبعية، وعلامات الترقيم ونظام الفقرات، حيث أن كثرة مثل هذه العيوب في الرسالة يحط من قيمتها، ويعزز مركز المناقشين (أعضاء اللجنة) في تقليلهم من مجهودات الباحث، وأن مثل هذه الأخطاء غير مسموح بها في ظل وجود الكمبيوتر وقد يؤثر هذا الإنتقاد على النتيجة النهائية.

وقد تتركز إنتقادات أعضاء الجنة حول المنهجية المتبعة في معالجة البحث وغالبا ما تنحصر في طريقة التهميش التي تكون غير دقيقة أو خطة البحث من حيث عدم التوازن المطلوب وتفاوت الأبواب من حيث عدد الصفحات، أو عدم إحترام المنهج المتبع في البحث خلال مراحل البحث، وأن أي تقصير في إحدى هذه الجوانب يعطي الفرصة الكاملة لأعضاء اللجنة في إبداء العيوب والنقائص.

وقد تتركز إنتقادات أعضاء اللجنة حول الجانب العلمي (الموضوعي) كالقول بأن معالجة البحث تمت بشكل سطحي، وأن الباحث أغفل العديد من الأفكار المرتبطة بموضوعه أو انه أسهب في جوانب ثانوية على حساب الجوانب الرئيسية للموضوع، أو الإشكالية لا تتوافق مع الموضوع، فيجب أن يكون البحث عميقا ويضع حلا لمشكلة معينة بأسلوب واضح ودقيق.

---

1)- الدكتور: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص166.

إن الباحث المناقش ليس هو أمام محكمة، كل ما في الأمر أن المعيار الفاصل بينه وبين أعضاء اللجنة هو العلم، وأن الأسئلة المطروحة عليه لا تمس شخصيته[1] بل أسئلة يتبين من خلالها مدى سيطرة الباحث على بحثه وقدرته على إقناع الغير وفق أسلوب علمي، وأما التهجمات التي تحصل أحيانا فذلك إستثناء، وعندما يخطأ الباحث لا يفهم من ذلك أن المشرف غير متمكن لكن ما نلاحظه في مناقشات الماستر من تجاذبات وإحتكاكات لا تنم عن العلم، ومن جهة أخرى أن مناقشة الماستر أصبحت تعنى أن الأستاذ المشرف هو الممتحن وأصبحت العلامات تمنح على هذا الأساس في بعض الحالات خاصة وأن أعضاء اللجنة يعدون تقاريرهم يوم المناقشة وهذا أمر مخالف للقانون لأنه من المفروض وحتى تعلن المذكرة صالحة للمناقشة أن تكون التقارير إيجابية لا تتضمن أية تحفظات وبعدها يصدر قرار المناقشة من رئاسة الجامعة وتتم المناقشة، أما مناقشة الماستر في كليتنا تتم بدون قرار وحتى لجان المناقشة أصبحت تتشكل وفق منطق المشرف وبعض الأساتذة المقربين منه مع وجود عراقيل في المناقشات بالنسبة لبعض الأساتذة وبعض الطلبة لأسباب ما.

ويجب على الباحث أثناء المناقشة ألا يتدخل ويصطدم مع أحد الأساتذة دون إذن من رئيس اللجنة، وأن يفهم ويسجل الأسئلة التي تطرح عليه قبل الإجابة ولا يعلق على كلام أحد الأساتذة، وانه ليس ملزما بالرد على كل الأسئلة، ولكن من الأفضل الإجابة على أكثرها وبهدوء ولباقة، وأن تكون هذه المناقشة علنية والدعوة للحضور تكون عامة.

المطلب الثاني:

الدفاع عن البحث.

إن الدفاع عن البحث (الرد من الباحث) يكون بعد مرحلة إلقاء عرض موجز للرسالة وأن اللجنة قدمت إنتقاداتها بشكل منفرد لكل أستاذ ثم تعاد الكلمة في الأخير بعد تدخل رئيس اللجنة إلى الباحث لمناقشة آراء اللجنة وإنتقاداتها والدفاع عن بحثه، وهو ما ينسجم مع كلمة (مناقشة) والتي تدل على المشاركة وتبادل مختلف وجهات النظر وما على الباحث إلا الإستعداد لكل الملاحظات و الإنتقادات المـوجهة إليه ســواء من طــريقة عرضه للرسالة أو للرسالة في جوانبها

---

1)- الدكتور: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة، المرجع السابق، ص 168.

المتعددة والتي تبرز نقائص يجب تصحيحها لكي يكون البحث في أبهى وأحسن حلة.

وإن كيفية الدفاع (الرد) عن البحث من طرف الباحث غير متفق عليها في كل الجامعات، وحتى في الجامعة الواحدة تختلف الكيفية، كما أنها تختلف من لجنة إلى أخرى، المهم أن بالباحث يرد على أقوال المناقشين ولكن ليس الرد من أجل الرد، بل لإيضاح مجمل أو فكرة فهمها الأعضاء عكس ما تبناه الباحث أو إعتراف من الباحث بالتقصير وأن الفكرة (الجزئية) المعروضة لم يفهمها إلا يوم المناقشة.

ويحصل للكثير من الباحثين الذين تفرض عليهم البحوث من الإدارة والذين يختارون المشرف غير المتخصص في جزئية البحث أنهم لا يفهمون ما يتضمنه عنوان البحث إلا يوم المناقشة من خلال الإنتقادات والعيوب وأحيانا الخروج التام عن العنوان وكأنهما خطان متوازيان وبذلك يعترف الباحث ويقدم شكره للجنة ويلتزم أمامها بالتصحيح والتصويب تحت رقابة المشرف الذي يقوم بالإمضاء على النسخة المصححة وبراءة الذمة للطالب المسلمة له من المكتبة.

الفرع الأول: الرد الفوري والمباشر على كل عضو مناقش.

عندما يمنح رئيس اللجنة الكلمة للباحث ويخيره بين الرد الفوري والرد غير الفوري ويختار الأسلوب الأول فيقوم الباحث بالرد على ملاحظات كل مناقش أولا بأول فكل ملاحظة يطرحها الأستاذ المناقش يرد عليها الباحث وهذه الطريقة هي التي تجسد معنى المناقشة وتبادل الآراء شريطة ألا يتحول النقاش إلى مكابرة وتزمت حول نقطة معينة بل لابد وأن الفكرة تقنعها الفكرة وفي هذه الحالة يكون الأستاذ المناقش متأكدا من صحة ما يقوله والذي يخالف ما يحاول إثباته الباحث على إعتبار أنه في بعض الأحيان تتم مناقشات لرسائل من الناحية الشكلية فقط و يعترف المناقش بأنه لم يطلع إلا على صفحات المقدمة وهذا أمر مؤسف فمن المفروض أن المناقش يكون له حجج فيما يقول وليس من أجل تعجيز الباحث[1].

إذ في الغالب الأعم أن يكون بعض أعضاء لجنة المناقشة في مسألة والبحث في مسألة أخرى خاصة إذا كان العضو غير مختص ففاقد الشيء لا يعطيه، والمناقشة لا ترقى لأن تكون علمية مثمرة، لأن المناقشات الجادة من كبار فقهاء القانون هي عبارة عن محاضرة تفيد الباحث والسامع الحاضر، حيث يستطيع الحضور الحكم على المناقش الجاد وغيره وتراهم وتسمعهم يقولون الدكتور الفلاني متمرس ومتمكن في الموضوع.

---

1)- الدكتور: رجب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 166.

الفرع الثاني: إرجاء الرد إلى ما بعد المناقشة من طرف أعضاء اللجنة.

إن اللجوء إلى هذا الأسلوب لابد وأن ينبه إليه رئيس اللجنة أو الأستاذ المناقش بأن الإجابة على كل الملاحظات التي يطرحها الأستاذ المناقش لا يتم الرد الفوري عليها بل يجب تجميع كل الملاحظات من خلال كتباتها وإرجاء الإجابة عليها إلى نهاية المناقشة دفعة واحدة.

إن هذه الطريقة قد تؤدي إلى إفراغ المناقشة من محتواها لعدم تحقيق تبادل الرأي وتصبح المناقشة أشبه بما تكون رأيا من طرف واحد هو الأستاذ المناقش حيث يكتفي كثير من الباحثين بتقديم الشكر إلى الأستاذ المناقش مع الإلتزام بالأخذ بكل الملاحظات وهذه الكلمات لها وقع إيجابي على الأستاذ المناقش[1].

من جهة ثانية أن الباحث تتعدد بالنسبة إليه الأسئلة ولا يلم بها في إجابة واحدة، لذا لو ترك له المجال الجواب نقطة بنقطة فإن ذلك يكون أنفع للباحث ولكافة الحضور لأن تنوع الأسئلة يؤدي إلى عدم التحكم فيها، وإختيار الأسهل منها وهذه إجابات لا تعطي إنطباع ممتاز حولها لذا يفضل كثير من الأساتذة اللجوء إلى أسلوب الرد الفوري، وعلى الباحث أن يشكر أعضاء اللجنة في كل الأحوال سواء تمكن من الإجابة أم لا.

المطلب الثالث:

قرارا لجنة المناقشة.

بعد الإنتهاء من الرد على أسئلة المناقشين من طرف الباحث، وبعد أخذ الكلمة من طرف رئيس اللجنة يعلن إنتقال أعضاء اللجنة إلى قاعة لإجراء المداولة السرية وإعطاء حكم على الرسالة وتقدير ما تستحقه، وبعد المداولة التي تستغرق حوالي نصف ساعة يحاول من خلالها المناقشون تقدير مجهود الباحث من خلال العرض للبحث وكتابة الرسالة والرد على الأسئلة أو الإكتفاء بالرد على بعضها وكل منهم يقترح تقديرا للرسالة ويكون صوت الرئيس مرجحا وفي بعض الحالات نجد أستاذ أو أستاذين يتمسكون بتحفظاتهم مع إعلان النتيجة.

وبعد المداولة يعود أعــضاء اللجنة لإعلان نتيجة المداولة، ومنــح الباحث الدرجة العلمية بأحد

---

1)- **الدكتور: رجب عبد الحميد، المرجع السابق**، ص 167.

التقديرات المنصوص عليها[1] فمثلا الطالب في كلية الحقوق في جامعة البليدة 2 يعلن نجاحه بعد مناقشة رسالة الدكتوراه بتقدير مشرف جد أو مشرف وهذه تقديرا وطنية
أما في نظام " ل م د" فإن الطالب يتحصل على نفس التقدير السابق أي مشرف جد أو مشرف، عندما يناقش رسالة دكتوراه " ل م د".
وأما في مذكرة الماستر فتمنح له شهادة الماستر ليس بناء على المناقشة لأن للمناقشة علامة ولا يتوقف منح الشهادة على المناقشة بل تضاف علامة المناقشة إلى معدل الباحث وبعدها يحسب له المعدل والتي قد يتحصل فيها على علامة 20/18 بتقدير ممتاز، وهذا حسب المادة 12 من القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في جوان 2014 ، حيث أن العلامة من 10و12 درجة مقبول، العلامة من 12و14 درجة قريب من الجيد، العلامة من 14و16 تقدير جيد، العلامة من 16و 18 تقدير جيدا جدا، العلامة من 18 و20 تقدير ممتاز.

أما في جامعة القاهرة بمصر كلية الحقوق فإن نجاح الطالب بعد مناقشة رسالة الدكتوراه يعلن بالتقديرات التالية: دكتوراه في الحقوق، دكتوراه في الحقوق بتقدير جيد، دكتوراه في الحقوق بتقدير جيد جدا، دكتوراه في الحقوق بتقدير ممتاز.

وللجنة أن توصي بتبادل الرسالة مع الجامعات المصرية والأجنبية ولها كذلك أن توصي بطبع الرسالة على نفقة الجامعة[1].

أما في الجزائر فيمكن إعلان نجاح الطالب بعد المناقشة بتقدير مشرف مع ضرورة تصحيح الرسالة تحت إشراف رئيس اللجنة وأحد أعضائها (لابد من تعيينه) ولا يمكن سحب الشهادة إلا بعد القيام بالتصحيح موقعا عليه من طرف رئيس اللجنة والأستاذ الذي تم تعيينه في محضر مناقشة رسالة الدكتوراه، ولكن يجب عدم العرقلة في المناقشات أو ما بعدها، لأن بعض من أوكل إليهم متابعة تصحيح البحث من طرف الباحث لا يريد الإلتقاء به أصلا، أولا يعجبه أي تصحيح أجراه الباحث وهذا دائما من خليفة تافهة وهي أن مشرف الباحث في خلاف شخصي مع هذا الأستاذ الذي يتولى متابعة إجراء التصحيح، وهنا لابد من ضبط مثل هذه المسألة في المجالس العلمية حتى لا يبقى الباحث رهينة أهواء شخصية ويهدر وقتا بعد المناقشة ولا يستطيع الحصول على شهادته.

---

1)- عبد الكريم بوحفص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، جذع مشترك طلبة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص116 وما بعدها.

2)- الدكتور: حمدي رجب عطية، المرجع السابق، ص 167.

خاتمـــــــة

الخاتمـــــــــــــــة:

إن منهجية إعداد البحث العلمي تقتضي الإدراك والفهم السليم لكل المراحل التي يجب أن تعد محطات كبرى والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها وهي بمثابة السلسلة التي يكمل بعضها بعض من أجل إخراج البحث العلمي إلى الوجود المادي.

إن الباحث الذي يريد الوصول إلى حلول للمشكلة التي أثارها يجب عليه أن يتبع أسلوب التفكير العلمي من خلال خطوات البحث العلمي، وهذه الخطوات يكتسبها من سلسلة المحاضرات ومن الندوات العلمية ومن الإطلاع على المصادر والمراجع، وأن يفكر تفكيرا منطقيا موضوعيا ويحلل ويناقش ويعطي الحلول للمشاكل ويقدم بحوثا للقراء.

إن محاولة التفكير في بحث وصياغة عنوانه أصعب من إيجاد الحلول لهذا الموضوع، خاصة إذا كان الباحث لا تتوافر لديه قاعدة خلفية عن بحثه، ولا يملك الرصيد المعرفي الكامل الذي يؤهله لإعداد بحث علمي بأسلوب منهجي، لأن الكتابة في موضوع علمي تتطلب طريقة علمية في الكتابة وليس مجرد سرد لمعلومات واحدة تلو الأخرى، فلابد من تقديم المعلومة وإيضاح سبب إيراد هذه المعلومة بهذا الشكل وإذا لم يتمكن الباحث من توضيح سبب إيراد هذه المعلومة بهذا الشكل فيصرح بأنه لا يعرف سبب ذلك، وأن يتبع الباحث أسلوب التفكير المنطقي وألا يتحيز لرأي معين حتى لا يفرز بحثه عن إعطاء أفكار ناقصة أو خاطئة، وهنا يكون هذا البحث ضرره أكثر من نفعه.

إن إعداد البحث العلمي وفق أسس منهجية يجعل الكل يستفيد منه حيث أن العامة يتعرفون على العلوم المختلفة وفي ذلك تنمية عقلية تفكير علمية ومنطقية، أما من يتولى شؤون الدولة فيستفيد في ذلك من خلال معالجة مشكلة، وتقديم حل لها، وهذا هو هدف الباحث لأن التعليم سلاح إستراتيجي وأن البحوث العلمية من أهم الأسلحة في هذا الزمان وأنها تتسم بالدقة والوضوح في طرح المشكلة وصولا إلى تحديد نتائجها.

ولا شك أن معظم الناس سمعت هذا التساؤل: إذا سقطت شجرة في الغابة و لكن لا يوجب أحد سمــع صوت سقوطها فهل يعني هذا عــدم حدوث صوت؟ الجواب يكون بالنفي، إن الصوت أكثر

من مجرد موجات ترددية، وأنه في الحقيقة لا يمكن وجود صوت دون مستمع، ويمكن تشبيه ذلك بالإتصال العلمي، حيث أن نشر بحث علمي يكون عديم الفائدة ما لم يتم إستقبال ذلك من جانب، وإستيعابه من جانب آخر، فالتجربة العلمية لا تكون مكتملة حتى يتم نشر نتائجها وإستيعابها، فالنشر لا يعد بمثابة موجات تردد مالم يتم إستيعاب ذلك البحث المنشور، لأن الكتابة العلمية تهدف إلى بث نتائج عليمة جيدة فيحب أن يكون إعداد البحث واضحا ودقيقا ومنظما أي إتباع الشكل المعياري في إعداد البحوث العلمية وتنظيم الأفكار بأسلوب منطقي داخل هذا الشكل.

إن البحث العلمي يجب أن يوضع في قالب معين (هيكلة البحث العلمي) و إبراز عناصره الأساسية والفرعية ، وأن تبرز فيه مدى قدرة تحكم الباحث في أدوات البحث العلمي وكيفية معالجته لجزئية دقيقة وإيجاد الحل القانوني لها مادام نحن أمام البحث القانوني.

إن إعداد بحث علمي بأسلوب منهجي يرمي إلى إعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث، وإعلام القارئ بأسلوب علمي منهجي عن كيفية إعداد هذا البحث، كما أن الباحث يعلن أفكار بحثه و آرائه الشخصية ووصوله إلى إستنباط قوانين ونظريات .

إن البحث العلمي يتطلب مقومات تتمثل في أسلوب الكتابة المعتمد وصياغة البحث، وإعتماد المنهج المتبع، وتوافر الأمانة العلمية في الباحث من خلال إحترام كل قوانين الإقتباس وتوثيق المصادر والمراجع في الهامش، وبروز شخصية الباحث من خلال الجدة والإبتكار في البحث وأسلوب البحث وإحترام قواعد اللغة وعلامات الترقيم.

وإخراج البحث في شكل لائق وطباعته والوقوف على كل ما تقتضيه عملية الطباعة من حيث كل صفحات البحث وإبراز ترقيم الصفحات وإجراء تعديل وتصحيح وترك الحواشي الجانبية والهوامش وإبراز ما يستحق إبرازه في البحث وإستعمال أوراق جيدة للطباعة.

إن إحترام كل هذه المقتضيات من شأنها أن يكون البحث في أحسن صورة وهذه المقتضيات واجبة الإتباع ولن يتوقف الأمر هنا بل لابد من عرض هذا البحث على لجنة المناقشة والدفاع على البحث علنية أمامها ليكلل عمل الباحث بالنجاح إذا وفق في ذلك أمام هذه اللجنة التي تكون أحكامها غير قابلة لأي طعن إداري وبعدها يتحصل الباحث على الدرجة العلمية التي ناقش البحث من أجلها وبتقدير معين.

من خلال إبراز منهجية إعداد البحث العلمي وهي خطوات ضرورية وهامة والوقوف عليها بنوع من الإستفاضة وهذا في الحدود المقررة لذلك حيث إستطعت حصرها في مراحل كبرى وهي: مرحلة إختيار الموضوع وإعداد خطته، ومرحلة جمع المصادر والمراجع وتدوين المادة العلمية، ومرحلة صياغة البحث (كتابته)، ومرحلة تنظيم وطباعة البحث ومناقشته وأدرجت هذه المرحلة لأنها أهم المراحل التي لابد وأن يتم فيها تقييم البحث وإعلان نتائجه أمام لجنة متخصصة وبعدها حصول الباحث على الدرجة العلمية وبتقدير مشرف جدا، أو مشرف مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة.

ومن خلال المعالجة لهذا الموضوع في جزئياته التي أبرزت فيها الجانب النظري والعملي من خلال إشرافنا على مذكرات ومناقشتها وحضورنا العديد من المناقشات سواء داخل الوطن أو خارجه وكذا إسهاماتنا في الإشراف على بعض البحوث حتى خارج الوطن على شكل إستشارات للباحثين يمكن لنا إجمال نتائج هذا البحث كما يلي:

ـ الهدف من دراسة كيفية إعداد بحث علمي هو المساهمة في إعداد جيل من الباحثين مسلح بالوسائل العلمية الضرورية وتطوير أساليب حياتنا وتحقيق تقدمنا العلمي لما لذلك من تأثير على حياتنا العملية.

ـ إن المنهجية شرط أساسي لبلوغ الحقيقة الصادقة فهي تزود الباحث والدارس بالخبرات التي تمكنه من القراءة والتحليل والتخطيط من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية.

ـ إن منهجية البحث العلمي هي مقياس جودة البحث ومؤشر على أصالته وعمقه وقيمته وفائدته.

ـ إن إستخدام القواعد الصحيحة في إعداد البحوث والدراسات يعطي إنطباعا حسنا ويزيد في تقدير مجهودات الباحث ويرفع من مستوى الثقة في كتاباته.

ـ إن حسن إختيار البحث هو تحدي حقيقي لقدرات الطالب الباحث والعلامة الأولى على ذكائه وإمكاناته العلمية وهو المسؤول عن بحثه، ويجب عليه أن يعود نفسه على المطالعة والمشاركة في المؤتمرات العلمية من أجل تمكينه من إختيار موضوع للبحث ووضع هذا البحث في قوالب لإنجازه والتحلي بالصبر والمثابرة لمناقشة هذا البحث.

ـ إن قيمة البحث العلمي لا تتوقف على حجمه بل على منهجيته وموضوعيته وجودته وطريق وأسلوب صياغته.

ـ البحث كله لا معنى له إذا لم تكن له محصلات وعوائد معرفية قيمة لإثراء بحوث لاحقة.

ـ إن مصادر البحث العلمي تساعد في الإسراع في عملية التعليم وتوفير الوقت والجهد والمال.

ـ إن البحث القانوني يعد أساسا للتطوير والتقدم في مختلف دول العالم، ولذلك تسعى الجامعات لتوفير المناخ المناسب والإمكانات اللازمة للإنخراط في البحث في مجال القانون ونشر البحوث في الدوريات العالمية والإقليمية والوطنية.

ـ إن الوصول إلى تفكير علمي ومعرفة علمية سليمة بعيدة عن الذاتية والخرافات لا يكون إلا بمنهجية سليمة ومسبقة التدبير.

ـ معرفة مناهج البحث العلمي أكثر ضرورة للباحث وتجعله أكثر حرصا على إتباع القواعد العلمية في كتابة وإعداد أبحاثه.

ومن خلال هذه الدراسة لهذا الموضوع يمكن إبراز الإقتراحات التالية:

ـ ضرورة توحيد منهجية إعداد البحث العلمي على مستوى كليات الحقوق عبر الوطن.

ـ ضرورة فتح نقاش علمي أكاديمي يتعلق بمنهجية إعداد البحث العلمي من أول مرحلة إلى آخر مرحلة.

ـ ضرورة إسناد تدريس مادة منهجية إعداد البحث العلمي إلى أساتذة أكفاء من مصاف رتبة الأستاذية لكي لا يحصل أي إختلاف أو خلاف بين الأساتذة الباحثين، حيث لاحظنا على مستوى مناقشة مذكرات الماستر تباين كبير بين منهجية إعداد البحث العلمي وكل أستاذ يدلي بوجهة نظره ضاربا عرض الحائط المنهجية المتعلقة بإعداد البحث العلمي خاصة وأن المنهجية مجال كبير ومتشعب فيجب على الأقل ضبط ذلك.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــــــع:

01)- الدكتور: أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، دون دار النشر، 1997.

02)- الدكتور: أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة التاسعة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1976.

03)- الدكتور: أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

04)- الدكتور: أحمد خروع، المنهجية وفلسفة القانون (البرنامج الدراسي المقرر لطلاب السنة الأولى من ليسانس الحقوق)، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1996/1995.

05)- الدكتور: أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

06)- الدكتور: أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

07)- الدكتور: أحمد عبد الحميد الخالدي، الوجيز في المناهج وإعداد البحث العلمي دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2009.

08)- الدكتور: أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 .

09)- الدكتور: الهاشمي بن واضح، مطبوعة بعنوان منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا(ماستر، ماجستير، دكتوراه)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، 2016.

10)- الدكتور : الخشت محمد عثمان، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

11)- الدكتور: السريحي حسن عواد التفكير والبحث العلمي، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع ، .2005

12)- ابراهيم بويحياوي، كيفية إنجاز مذكرات ورسائل الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، دون دار نشر، 1987.

13)- الدكتور: إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

14)- الدكتور: بلقاسم شتوان، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، مطبعة طالب، الجزائر، 2013.

15)-الدكتور: بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لكتابة الأبحاث والدراسات القانونية، دون دار نشر، 2013.

16)- الأستاذ: بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، دون سنة.

17)- تأليف جماعة من الأساتذة السوفيات، المادية الديالكتيكية، ترجمة بدر الدين السباعي و عدنان حاموس، دار الجماهير، دمشق، دون سنة.

18)-الدكتور: تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

19)- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة النشر والتوزيع، والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

20)- الدكتور: حسن الساعاتي، تصميم البحوث الإجتماعية، نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

21)- الدكتور: حمدي رجب عطية، الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003.

22)- الدكتور: خالدي الهادي، والدكتور: قدي عبد المجيد، المرشد المفيد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، سبتمبر، 1996.

23)- الدكتور: ربحي مصطفى عليان، و**الدكتور: عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي**، الأسس النظرية التطبيق العلمي، دون دار النشر، الأردن، 2007.

24)- الدكتور: رجب عبد الحميد، الأسلوب العلمي في إعداد وكتابة البحث، دون دار نشر، 2008.

25)- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

26)- الدكتورة: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000.

27)- الدكتور: سليمان ولد خسال، منهجية البحث في العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام مالك، باب الواد، الجزائر، 2015.

28)- الدكتور: طاليس صالح، المنهجية في علم القانون، الطبعة الثانية، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2011.

29)- الدكتور: طاهر مرسي عطية، إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار النهضة العربية دون سنة.

30)-الدكتور: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، دون سنة.

31)- الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980.

32)- الدكتور : عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.

33)- الدكتور: عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية)، الطبعة الأولى، الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

34)- الأستاذ: علي مراح، دروس في المنهجية مع أسئلة نموذجية مع إجابتها، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2006/2005.

35)- الدكتور: عبد العزيز الربيعة، البحث العلمي، الطبعة الثالثة، الرياض، 2004.

36)- عبد الكريم بوحفص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، جذع مشترك طلبة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

37)- الدكتور: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت 1977.

38)- الدكتور: عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي وتطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

39)- الدكتور: علي عاطف، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

40)- الدكتور: عارف محمد جعفر، والدكتور: السريحي حسن عواد، الأنترنيت والبحث العلمي، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، .2007

41)- الدكتور: عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني، أصول إعداد الرسائل والبحوث القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

42)- الدكتور: عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقاتها على البحث القانوني ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006.

43)- عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة.

44)- الدكتور: عبد الحميد الخالدي، الوجيز في مناهج إعداد البحث العلمي، دار الشتات، مصر، 2000.

45)- الدكتور: عبد العزيز عبد الرحمن بن علي الربيعة، البحث العلمي حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته ومناقشته، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دون دار نشر، 2000.

46)- الدكتور : علي ضو، منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989.

47)- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

48)- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2016

49)- غازي عناية، منهجية إعداد البحث العلمي(بكالوريس، ماجستير، دكتوراه)، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008.

50)- الدكتور: فاضلي إدريس، ملخص محاضرات المنهجية وفلسفة القانون، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية ابن عكنون، 1997، 1998.

51)- الدكتور: فيلالي حمزة، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2016/2015.

52)- الدكتور: فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، الطبعة الثانية، دار السلام، القاهرة، .2010

53)-الدكتور: كريمة عبد الرحيم الطائي، والدكتور: أحمد محمد المومني، والدكتور: مصطفى عبد العزيز الطراونة، منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للطباعة والنـــشر، الأردن، 2013 / 2014.

54)- الدكتور: محمد عبيدات، الدكتور: محمد أبو نصار، الدكتور: عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، .1999

55)- الدكتور: محي الدين إسماعيل علم الدين، إعداد رسائل الدكتوراه والأبحاث القانونية، الطبعة الثالثة، دون دار نشر، 2006.

المراسيم:

56)- المرسوم التنفيذي رقم 265/08 المؤرخ في 19 غشت 2008 المتضمن الدراسات للحصول على شهادة الليسانس ، شهادة الماستر، وشهادة الدكتوراه، وقبله المرسوم رقم 254/98 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي المعدل والمتمم.

الفهرس

فهرس البحث	الصفحة
مقدمـة.	02
الفصل الأول: مرحلة إختيار موضوع البحث العلمي وإعداد الخطة.	07
المبحث الأول: إختيار موضوع البحث وشروط ذلك.	07
المطلب الأول: طرق إختيار موضوع البحث.	07
الفرع الأول:الإختيار من قبل الباحث.	08
الفرع الثاني:الإختيار من قبل الأستاذ المشرف.	09
الفرع الثالث: تسجيل البحث (الموافقة على البحث من طرف الإدارة).	10
المطلب الثاني: شروط إختيار البحث العلمي.	11
الفرع الأول : الشروط المتعلقة بالبحث ذاته.	11
أولا: الإبتكار والجدة.	11
ثانيا: الدقة والتحديد.	12
ثالثا:القيمة العلمية.	12
الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالباحث .	13
أولا:الشروط العلمية.	13
ثانيا: الشروط (الصفات) الخلقية.	15
المبحث الثاني: إعداد خطة البحث العلمي	16
المطلب الأول: المقصود بالخطة وأهميتها.	17
الفرع الأول: تعريف الخطة وشروط وضعها.	17
الفرع الثاني: أهمية الخطة.	18
المطلب الثاني: مشتملات خطة البحث العلمي .	19
الفرع الأول:عنوان موضوع البحث.	19
الفرع الثاني: مقدمة موضوع البحث	20
الفرع الثالث: صلب البحث (المحتوى)	28
الفرع الرابع: خاتمة البحث .	29
الفصل الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع وتدوين المادة العلمية	32

المبحث الأول: المصادر والمراجع وطرق الحصول عليها.	32
المطلب الأول: أنواع المصادر والمراجع.	32
الفرع الأول: المراجع العامة.	33
الفرع الثاني: المراجع المتخصصة.	34
الفرع الثالث: الدوريات والمجموعات القضائية.	34
الفرع الرابع: الجرائد الرسمية و المعاجم والقواميس والموسوعات.	36
المطلب الثاني: طرق الحصول على المصادر والمراجع.	38
الفرع الأول: المكتبات.	38
الفرع الثاني: المقابلة.	40
الفرع الثالث: الإنترنيت.	41
الفرع الرابع: الإقتناء.	43
المبحث الثاني: الوسائل المعتمد عليها في تدوين المادة العلمية وطرق وكيفية التدوين	43
المطلب الأول: الوسائل المعتمد عليها في تدوين المادة العلمية.	44
الفرع الأول: القراءة.	45
أولا: شروط وقواعد القراءة.	45
ثانيا: أنواع القراءة.	46
الفرع الثاني: الإقتباس.	47
أولا: شروط الإقتباس.	48
ثانيا: أنواع الإقتباس.	49
الفرع الثالث: الإستبيان.	50
أولا: شروط الإستبيان.	51
ثانيا: أنواع الإستبيان.	51
المطلب الثاني: طرق وكيفية تدوين المادة العلمية.	52
الفرع الأول: طرق تدوين المادة العلمية.	53
أولا: طريقة البطاقات.	53
ثانيا: طريقة الملفات.	54

ثالثا: طريقة الكراسات.	54
رابعا: طريقة الملفات الإلكترونية.	55
الفرع الثاني: كيفية تدوين المادة العلمية.	55
أولا: النقل الحرفي للمعلومات .	56
ثانيا: تلخيص المعلومات.	57
ثالثا: التصوير (النسخ الآلي).	57
الفصل الثالث: مرحلة صياغة البحث (كتابته).	59
المبحث الأول: الكتابة ومتطلباتها في البحث العلمي.	59
المطلب الأول: الإستعداد للكتابة.	60
الفرع الأول: الكتابة.	60
الفرع الثاني: مراجعة ما تمت كتابته.	62
المطلب الثاني: كيفية توثيق التهميش.	63
الفرع الأول: تعريف التهميش وأهميته.	63
الفرع الثاني: أهداف التهميش.	64
الفرع الثالث: طرق التهميش.	66
أولا: التهميش في أسفل الصفحة.	66
ثانيا: التهميش في نهاية الفصل.	67
ثالثا: التهميش في نهاية البحث.	67
الفرع الرابع: ضوابط التوثيق في الهامش.	67
الفرع الخامس: كيفية الإحالة للمراجع في الهامش.	69
المبحث الثاني: القواعد الضابطة لكتابة البحث.	74
المطلب الأول: قواعد اللغة وبعض الجوانب المهمة.	74
المطلب الثاني: علامات الترقيم.	77
الفصل الرابع: مرحلة تنظيم وطباعة البحث ومناقشته.	84
المبحث الأول: ما يتطلبه البحث في صورته النهائية.	84
المطلب الأول: شكل البحث	84
الفرع الأول: صفحة الغلاف الخارجي والداخلي.	85
الفرع الثاني: صفحة الشكر والإهداء	87

الفرع الثالث: صفحة مقدمة وصلب وخاتمة البحث.	88
الفرع الرابع: صفحة ملاحق البحث وقائمة المصادر والمراجع.	88
الفرع الخامس:صفحة الفهرس.	90
المطلب الثاني: طباعة البحث.	91
الفرع الأول: معنى الطباعة مراحلها.	92
أولا: تعريف الطباعة.	92
ثانيا: المراحل الأولية لطباعة البحث.	95
1. أرقام الصفحات.	95
2- التعديل والتصحيح.	95
3 ـ الحواشي الجانبية والهوامش.	96
4 ـ الفقرات الجديدة.	96
ثالثا:المراحل الأخيرة للطباعة.	96
1- إظهار ما يستحق الإهتمام به.	96
2- أوراق الطباعة.	97
الفرع الثاني: تجليد البحث.	97
المبحث الثاني: تقويم البحث ومناقشته.	98
المطلب الأول: مرحلة المناقشة ومتطلباتها.	100
الفرع الأول: الباحث المناقش ودوره.	100
الفرع الثاني: لجنة المناقشة و دورها.	101
المطلب الثاني: الدفاع عن البحث.	103

الفرع الأول: الرد الفوري والمباشر على كل عضو مناقش.	104
الفرع الثاني : إرجاء الرد إلى ما بعد المناقشة من طرف أعضاء اللجنة.	105
المطلب الثالث: قرار لجنة المناقشة.	105
الخاتمة.	108
قائمة المراجع	113
الفهرس.	118